المحتويات

إفتتاحية

حقائق: المدن فى أرقام

أولمبياد بيكين: اللعب بشرف من أجل حق الطفل فى السكن

ديانا فلاور، وماريا جوميز

الجوع فى المدينة: مراجعة استجاباتنا لأزمة الغذاء

مايكل أو دونيل

موت الأطفال فى حوادث الطرق: أزمة صحية عامة

تاميتزا توروبان ومارجى بيدين

ماذا يجعل المدينة صديقة للطفل؟

فرانشيسكا مونتي

حقائق: دليل التقاضى الاستراتيجي

سقطوا فى الشق: الأطفال المهاجرين بجنوب أفريقيا

كريستوفر بجورنيستاد

دراسة جديدة: صغار ونازحون ومعوقون- مخيم لاجئين أم مجتمع مدينى صغير؟

النرويج: لتصير الإعانة البدنية للمعوقين فى واقع المدينة

مارى سوجناس اندرسن

المملكة المتحدة: حرية التجمع؟ ليس إذا كنت صغيرا وفى المملكة المتحدة

اليكس جاسك وشارلوت ستيتزيل

حوار مع ساتيا بانيجراهي- أحد عُمَد الشباب بلندن

اليابان: حشو الطفولة، لماذا يحتاج الأطفال لراحة؟

نوريكا كاجيكي

البرازيل: صغار على هامش المدينة وفى قلب العنف

باولا ميراجيلا

جامايكا: وسط البلد تاريخ للعنف

روز روبنسون هول، مشروع تخفيف إيذاء الطفل، هوريس ليفى وبيتا آن باكير

حقائق: أطفال الشوارع والعنف

لويز مينك

غزة المدينة المغلقة: كيف الخروج من الصدمة النفسية

احمد ابو طواحينى

الهند: أصوات المدن الجديدة، «سنحيا على طريقتنا»

شارميلا بهجت

حقائق: التغيير المناخى وأطفال المدن

أخبار حقوق الطفل

المراجع

توطئة وشكر : لجينيفر توماس، للإعداد والتحرير، وبيل بيل وسيمون فلاكس وفيرونيكا بيتس للمشورة، وباولا ماكديارميد للمراجعة اللغوية. ترجمة للعربية: إيمان حرزالله وتامر فتحي، للفرنسية: ناتالى مونو، وللاسبانية ليليانا زونيك.

© The Save the Children Fund،Registered Charity No ، – ISSN.
العدد من سلسلة التقارير السنوية لشبكة معلومات حقوق الطفل
الآراء الواردة بالمقالات مسئولية الكاتب، ونرحب بمساهماتكم، مع مراعاة أن قرار النشر يعود لهيئة التحرير.
يجب الحصول على إذن كتابى من الكاتب أو المحرر لاعادة نشر أى جزء من هذا الكتاب،
هذا الكتاب مجاناً، ويمكن الحصول على نسخة الكترونية على
أو نسخة عادية بمراسلة شبكة معلومات حقوق الطفل فى القاهرة: arabic@crin.org أو لندن info@crin.org

الافتتاحية

تشيد حالياً المدن الجديدة فى جميع أنحاء الكرة الأرضية، من أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وجنوب آسيا، وحتى بؤرة النمو المدينى بالصين، فى ٢٠٠٨ –وللمرة الأولى فى التاريخ– صار نصف سكان العالم من المقيمين فى المدن الصغرى أو الكبرى، ولهذا الوجه المدينى الجديد ملامح شبابية متزايدة، إذ تقدر الأمم المتحدة أنه بحلول عام ٢٠٢٥، سيكون ٦٠٪ من أطفال العالم النامى من أبناء المدن.

وتظل المدن عاجزة عن استيعاب كل من ينجذب لها سواء بأمل العمل، أو طلبا لمستوى معيشى أفضل، أو للرغبة فى حياة المدينة، أو حتى هرباً من النزاعات المسلحة، أو تفشى الفقر والدمار البيئى فى المناطق الريفية. ويومياً، ينتقل أكثر من ١٨٠ ألف شخص من الريف إلى المدن ليزيد النمو السكانى المتضخم بالفعل هناك. فتزيد الضغوط على الخدمات الأساسية المتوفرة للأطفال، إذا كانت موجود، وإضافة للتلوث الهوائي، وغيره من الأضرار البيئية التى تهدد صحة الأطفال، وإمكانية تعرضهم بشكل متكرر للعديد من أشكال العنف والاستغلال.

وخلال العشرين سنة القادمة سيتركز ٩٥٪ من النمو المدينى فى العالم فى مدن العالم النامى[1]. ما الثمن الذى سيدفعه الأطفال إذن مقابل هذا النمو المدينى المتسارع؟ وما الخبرات أو الدروس التى يمكن الاستفادة منها لدى عالم متمدين بالفعل فيما يتعلق ترجمة حقوق الطفل إلى واقع فى المدينة؟ والأهم من هذا وذاك، ما الفرص التى تحملها «الموجة الثانية» من النمو المدينى فيما يتعلق بحماية حقوق الطفل وتطبيقها على أرض الواقع؟ يتناول هذا العدد من المجلة السنوية «ريفيو» لشبكة معلومات حقوق الطفل، أثر النمو المدينى أو التمدين، وأثر حجم المدينة، ونموها على حقوق الطفل.

تعتبر المدن، من ناحية، حزمة من الأخطار التى تحدق بالأطفال، بدءً من العشوائيات والزحف على مساحات اللعب الخضراء، وحتى العنف والانفصالية السائدان كتقاليد عامة فيها. ومن ناحية أخرى، تعتبر مأوى لملايين الأطفال الذين يعملون ويعيشون فى شوارعها ويتدبرون أمرهم بشق الأنفس، ومن ناحية مختلفة، تمثل «أمر جيد» حين ينظر لها الآباء بوصفها المكان الذى يوفر لأطفالهم حياة أفضل.

سهولة الوصول للمعلومات تعنى أن يكون الطفل على دراية أكبر بحقوقه، وبالتالى تتوفر له فرص أكبر لسبل الدعم والراحة بشكل أفضل. وزيادة عدد الأطفال فى مدينة من شأنه أيضاً أن يسهل للأطفال ويمكنهم من تنظيم أنفسهم للمطالبة بحقوقهم، وبحقهم فى المشاركة فى عملية اتخاذ القرار، وفى حياة خالية من العنف.

يقدم تقرير «حقوق الطفل فى المدينة» عدد من المقالات عن تحديات حقوق الطفل فى بعض مدن العالم، وبعض تجارب العمل المبتكرة، والخبرات المستفادة، وأدوات عمل، وملفات حقائق، ودراسات حالة تدور كلها حول حقوق الطفل فى المدينة.

ويعتمد التقرير على النظر لقضايا حقوق الطفل الخاصة مثل العنف، والتمييز، والمشاركة، والفقر، والنمو، من منظور أثر النمو المدينى عليها، كما يسلط الضوء على ضرورة البدء فوراً فى التفكير فى مستقبل الواقع المحلى لحقوق الطفل فى ظل النمو المدينى العالمي.

يستهل التقرير بموضوع عن أولمبياد بكين، توثق فيه ماريا جوميز وديانا فلاور الانتهاكات التى ارتكبتها حكومة الصين لحق الطفل فى السكن أثناء التحضيرات لدورة الألعاب الاولمبية ٢٠٠٨، ويطالب القائمين على تنظيم مثل تلك الأحداث الدولية بالوفاء بالتزاماتهم بحماية حقوق الإنسان، والتوقف عن الصمت إزاء ما يحدث.

ركزت عناوين الأخبار مؤخراً على أزمة ارتفاع أسعار الغذاء فى العالم، وما تسببت فيه من احتجاجات ونشوب أعمال شغب فى بعض المدن. وبينما يتفاوت أثر ارتفاع الأسعار على شعوب البلدان المختلفة، يقدم مايكل أودونيل شرحا لأثر الأزمة على أطفال المدن بوجه خاص، ويقترح سبل لاستجابات إنسانية مناسبة للتصدى للأزمة فى الوقت المناسب.

وأثناء ذلك، تتشكل ببطء أزمة حوادث الطرق، الأزمة العالمية الأخرى المرتبطة بالمدن. ثبت أن حوادث الطرق من الأسباب الرئيسية فى موت الأطفال من ١٠– ١٩ سنة فى جميع أنحاء العالم. يرى تامتيزا توروبان ومارجى بيدن أن هناك طرق للتصدى لهذه الأزمة، بشرط أن نستثمر الموارد والوقت للتفكير بطريقة مختلفة.

المدن الصديقبيئية، حيث تختفى السيارات بتلوثها، ويصبح الناس ومحيطهم الطبيعى هم قلب المدينة، أحد الاتجاه الحديثة لتفكير الحكومات والبلديات المحلية فى كيف تجعل المدن صديقة للطفل؟ تعرض فرانشيسكا مونيه كيف ينضم عدد متزايد من المدن لهذه الحركة حيث يكون الأطفال فى بؤرة الاهتمام، وتقدم عدد من أفضل الممارسات التى يمكن الاستعانة بها.

يتعرض الأطفال الذين ينزحون وحدهم لأخطار أشد فى البلدات الصغيرة والمستوطنات فى جنوب أفريقيا من تلك التى يتعرضون لها فى المدن الكبرى، يشرح كريستوفر جورنيستاد فى مقالته عن جنوب أفريقيا كيف هذا. ويقدم دراسة عن حياة الصغار المعوقين فى مخيمات اللاجئين مقارنة بهؤلاء الذين يتفرقون فى أنحاء المدينة.

برغم مرور بعض البلدان الغنية بموجة تمدين بالفعل منذ فترة، لكنها مازالت تواجه تحديات كثيرة بخصوص حقوق الطفل.

جينيفر توماس

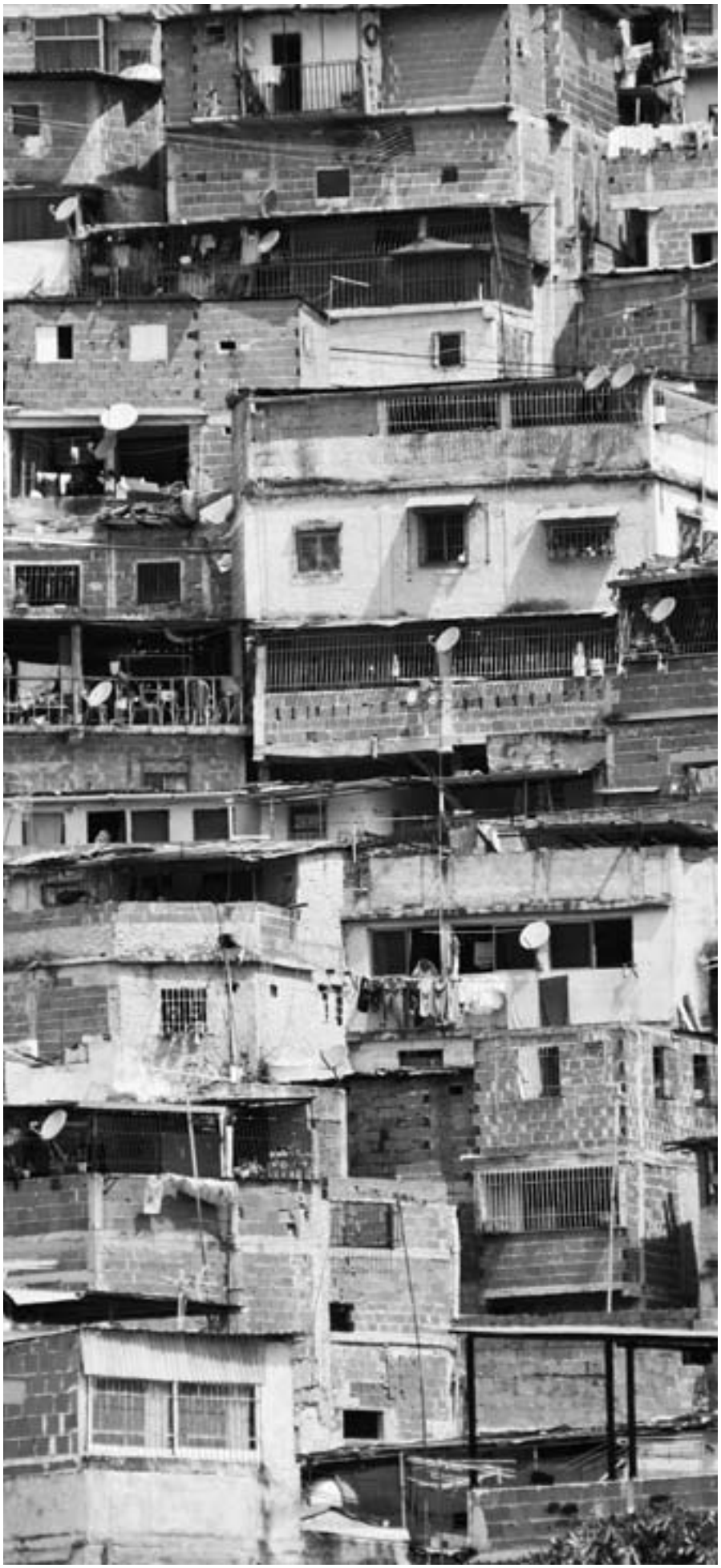

يقدم سوجنا اندرسن تجربة مجموعة من الشباب بالنرويج قام بإحداث تغيير حقيقى فى واقع الأطفال المعوقين بالبلدات الصغيرة، وذلك بأن قيموا المحلات والمطاعم بدرجات حسب إتاحتها وتسهيلها لدخول المعوقين، وبرغم انزعاج بعض أصحاب المحلات من هذه التقييمات، اضطر عدد منهم فى النهاية لعمل تغييرات دائمة تسهل الدخول للأشخاص المعوقين.

ويعرض آليكس جاسك وتشارلوت ستيتزل للتمييز ضد الصغار والشباب فى الأماكن العامة ببريطانيا حيث يعتبر القانون تجمع عدد بسيط من الأصدقاء جريمة يعاقب عليها.

وفى حوار مع ساتيا بانيجراهي، أحد عمداء لندن الشباب، يقول كيف يمكن للصغار المشاركة فى السياسة المحلية، وتغيير الفكر التقليدى للمجتمع بشأنهم، وبدء مشروعات مجتمعية خاصة بهم.

وتصف نوريكو كاجيكى كيف ينتقص من حق أطفال اليابان فى اللعب واللهو، بدخولهم طاحونة الحياة مبكراً وتحملهم ضغوط المذاكرة ليلاً ونهاراً لبلوغ ما يتوقعه منهم الآباء والمجتمع.

ومن اليابان حيث أكبر تعداد سكانى فى العالم، إلى قطاع غزة المنطقة الأعلى كثافة سكانية فى العالم، بمعدل ٣,١١٧ نسمة فى الكيلو متر مربع. يعيشون جميعاً فى ظروف تشبه العيش فى سجن أسمنتي، تحت الاحتلال العسكرى الإسرائيلي، يكتب أحمد طواحينى مدير برنامج غزة للصحة النفسية عن أثر الحصار على الصحة النفسية للأطفال، ويقدم خبرته فى تدريب المجتمعات على التخفيف من حدته.

وإذا ذكرت مدن البرازيل وجامايكا ذكر تاريخها فى العنف. تصف باولا ميراجليا فى مقالتها عن مدينة ساو باولو كيف يؤدى الإقصاء والانفصالية إلى العنف ضد الأطفال المهمشين.

وفى جامايكا، يبحث روز روبنسون هول، وهوراس ليفى وبيتى آن بيكر فى جذور العنف المرتكب ضد الأطفال أو الذى يرتكبه الأطفال بأنفسهم، ويحكيان عن عملهما على استعادة مجتمع قائم على الحقوق والاحترام.

واخيراً، تصف شارميلا بهجت كيف اتجه بعض أطفال مدينة دلهى بالهند إلى الكتابة والتكنولوجيا الحديثة لتداول خبراتهم المحلية مع مجتمعات أخرى فى العالم والتواصل معها.

١- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: حالة مدن العالم ٢٠٠٦/٢٠٠٧

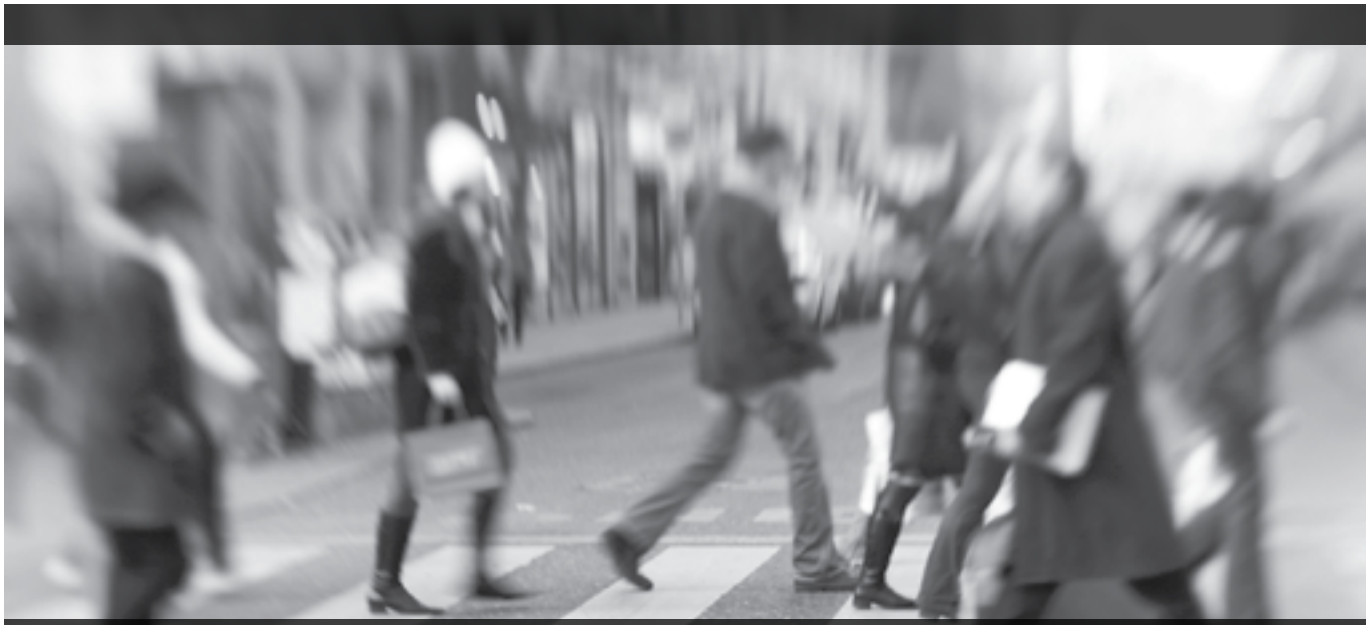

حقائق: المدن فى أرقام

فى ٢٠٠٨، للمرة الأولى، سيكون نصف سكان العالم من المقيمين فى المدن.

يومياً، ينتقل أكثر من ١٨٠ ألف شخص من الريف إلى الحضر.

يقدر البنك الدولى أنه بحلول عام ٢٠٣٥ ستكون المدن هى المناطق التى يغلب عليها الفقر وليس الريف كما هو المألوف حالياً.

بحلول عام ٢٠٢٥ سيكون حوالى ٦٠٪ من أطفال العالم النامى من أبناء المدن، وسيكون أكثر من نصفهم تحت خط الفقر.

النمو

معدل النمو المدينى حوالى مليون شخص أسبوعياً، ما يساوى التعداد السكانى لمدينة هانوى أو فيتنام أو بطرسبرج.

من المتوقع عام ٢٠١٥ أن تصبح طوكيو هى أكبر مدن العالم من حيث التعداد السكانى (٣٥,٥ مليون نسمة) ويليها مومباى ومكسيكو سيتي.

من المتوقع عام ٢٠١٥ أن يتقلص التعداد السكانى للمدن الروسية، صاحبة أقل معدل مواليد أساساً، ليصل إلى حوالى ٦,٥ مليون نسمة.

المدن الكبرى هى المدن التى يصل تعدادها إلى عشرة ملايين أو أكثر. لاجوس ونيجريا أسرع المدن الكبرى نموا فى العالم.

الأطفال والفقر

فى حين لا أحد يعرف بدقة عدد الأطفال الذين يعيشون ويعملون فى الشارع، تشير التقديرات أنهم حوالى ١٥٠ مليون طفل فى العالم.

واحدة من كل خمس دول نامية تعانى من ارتفاع معدل وفيات الأطفال فى المناطق الفقيرة بالمدن عنها فى المناطق الريفية.

تتسبب المياه الملوثة فى وفاة سبعة أطفال كل دقيقة.

يصل معدل وفيات الأطفال فى المدن التى بها إمدادات مياه ونظم صرف صحية معقولة إلى ١٠ أطفال لكل ١٠٠٠ مولود. بينما يتضاعف هذا المعدل من ١٠- لـ ٢٠ مرة فى المدن – التى تفتقر لهذه الإمدادات.

خمس أطفال العالم، حوالى ٤٠٠ مليون، لا يجدون مياه شرب آمنة.

يستخدم الشخص العادى فى المملكة المتحدة حوالى ١٣٥ لتر مياه يومياً، وفى العالم النامى حوالى ١٠ لتر فقط.

أكثر من ثلث أطفال العالم النامى (حوالى ٦٤٠ مليون طفل) محرومون من الحق فى السكن الملائم.

لندن سادس أغنى مدينة فى العالم لكن ٤١٪ من أطفال الضواحى يعيشون تحت خط الفقر.

الكثافة والتنوع

مومباى (الهند) أعلى مدينة فى العالم من حيث الكثافة السكانية بـ ١٤,٣٥٠,٠٠٠ شخص فى كل ٤٨٤ كيلو متر مربع.

٣٢٪ من سكان لندن من أقليات عرقية.

و٠,٧٪ فقط من سكان شنغهاى ولدوا خارج الصين.

العنف والرقابة

٤٩٨ طفل قتلوا بمدينة جواتيمالا خلال العام الماضى فقط.

واشنطن دى سى صاحبة أعلى معدلات جريمة بين الدول المتقدمة.

حوادث الطرق من الأسباب الأساسيةة على مستوى العالم فى وفيات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ١٠- ١٩ سنة.

يتعرض المرء فى لندن للتصوير بكاميرات المراقبة حوالى ٣٠٠ مرة يومياً. وبريطانيا كلها مراقبة بـ٤ مليون كاميرا cctv وتعد البلد الأكثر خضوعاً للمراقبة فى العالم كله.

البيئة

سومجاييت (أذربيجان) أعلى مدن العالم فى مستويات التلوث.

تسارع الإنتاج العالمى للسيارات عن ازدياد عدد البشر على الأقل أربع مرات بحساب النسب المئوية.

يهدر العالم حوالى ٥٠٠ ألف شجرة أسبوعيا فى صناعة الصحف. ويستهلك عدد أسبوعى واحد من النيويورك تايمز ٧٥ ألف شجرة.

و٣٥ دولة من دول العالم تطبع صحف يومية وتوزعها مجاناً.

تشكل المساحات الخضراء أقل من ٥٪ من مساحة طوكيو.

المصادر:

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، اليونيسيف، تجمع منظمات أطفال الشوارع CSC، مركز حقوق السكن والاخلاء، واتر- آيد water aid ، انيرجى سيتيز Energie Cites، الجريدة الطبية البريطانية، عمداء المدن، ليبرتى Liberty، البنك الدولي، تونزا للشباب، التبادل للشباب Youth Exchange، مشروع فرى شيت Project Freesheet، وورلد مابر World Mapper، ومعهد بلاك سميث Blacksmith Institute]

أولمبياد بيكين:
اللعب حسب الأصول لحق الطفل فى السكن

فى التحضيرات لدورة الأولمبياد ببكين ٢٠٠٨ ارتكبت حكومة الصين انتهاكات منهجية ومتكررة لحق الطفل فى السكن تسببت فى إلحاق أضرار بالغة بالأطفال. ديانا فلاور، وماريا جوميز، تطالبان الصين بمعالجة تلك الانتهاكات، وتناشدان القائمين على تنظيم الأولمبياد، والدول المضيفة لها مستقبلاً، بأن يلعبوا حسب القواعد.

الصالح العام هو الغرض الأساسى من الأولمبياد وغيرها من الأحداث الدولية الكبرى وليس مجرد التعاون الدولى فى حد ذاته، ويجب أن تعود تلك الأحداث بمنافع اجتماعية واقتصادية على أبناء البلد المضيف. لكن تلك الحقيقة صارت مثار جدل فى فى الآونة الأخيرة وخاصة بين مواطنى البلد المضيف، حيث تسببت التحضيرات لدورة لأولمبياد بكين ٢٠٠٨ فى مستوى غير مسبوق من الاحتجاج والاعتراض سواء فى الصين أو على الصعيد الدولي.

أثناء عملية انتخاب البلد المضيف لأولمبياد ٢٠٠٨، قال ليو كي، رئيس لجنة بكين لتنظيم الأولمبياد (البوكوج)، أن تنظيم الأولمبياد فى بكين "سيسهم فى دعم المشروعات الاجتماعية والاقتصادية، ويعزز ملف حقوق الإنسان فى الصين". وبالفعل يؤكد ميثاق الأولمبياد على صلتها بحقوق الإنسان: "ممارسة الرياضة حق من حقوق الإنسان". ومع ذلك ارتكبت باسم الأولمبياد الماضية، وستظل يرتكب فى القادمة الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان.

أصدر مركز حقوق السكن والإخلاء COHRE فى يونيو ٢٠٠٧، تقريرا بعنوان "اللعب حسب الأصول على الحق فى السكن: الأحداث الكبرى، والأولمبياد وحقوق السكن" وجد أن أكثر من ٢ مليون شخص فقدوا مساكنهم بسبب الأولمبياد، وذلك بدءً من عام ١٩٨٨. وفى بكين بالذات، تشرد أكثر من ١,٢٥ مليون شخص حتى يونيو ٢٠٠٧ بسبب الأولمبياد، وتوقع التقرير أن يصل إجمالى عدد المشردين وقت الافتتاح فى أغسطس ٢٠٠٨ إلى حوالى مليون ونصف.

ذكر المركز أن كل من بلدية بكين، والبوكوج قد قضيا على أى إمكانية لاستئجار مسكن ملائم بسعر معقول، كما استخدمت البلدية أساليب المضايقة والقمع والحبس وحتى العنف ضد السكان والنشطاء. وقامت بإلحاق سائقى سيارات الأجرة الذين لا يمتلكون رخصة، والباعة المتجولين

زقاق أو (هوتنج) ببكين مرسوم عليه علامة الإخلاء

والمتسولين والمتشردين فيما يسمى "بإعادة التعليم بالعمل"، وهو شكل من أشكال الاحتجاز دون وجه حق، إلى جانب عمليات الإخلاء والهدم بدون سابق إنذار، وبدون توفير سكن بديل أو تعويضات كافية، أو توفير الدعم القانوني. وفى بعض الحالات لم يتلقى السكان إخطار بالإخلاء، أو التعويضات التى وعدتهم بها البلدية. وأنه نادراً ما تكون التعويضات كافية للحفاظ على نفس مستوى المعيشة في السكن البديل، إذ ينقل السكان غالباً إلى أماكن نائية حيث تندر فرص العمل، والمدارس الجيدة، ومرافق الرعاية الصحية، ومراكز التجمعات.

انتزاع الأسر

أدت تلك الأحداث إلى إلحاق أضرار بالغة بالفئات المهمشة والضعيفة ولاسيما الأطفال، فتشرد ما لا يقل عن ١٦٠,٥٠٠ طفل تحت الخامسة عشرة[1]. ومن حصل منهم على سكن بديل يعانى من سوء المواصلات، وبعد المسافة بين السكن الجديد وأماكن العمل والمدارس والمرافق المجتمعية التى توفر لهم ولأطفالهم الدعم والرعاية الصحية.

كما أخبر السكان الذين تم إخلائهم المركز أن فى السكن القديم كان يمكن للأطفال الذهاب لمدارسهم وحدهم، لأن المدارس لم تكن بعيدة، وكانت الأحياء المتقاربة توفر لهم الأمان، لكنهم فى الشقق السكنية الجديدة على مشارف بكين، لا يجدون مدارس جيدة. والمقتدرون مادياً منهم فقط مازالوا يرسلون أطفالهم إلى مدارس بوسط بكين تبعد بالمواصلات العامة حوالى ساعتين ذهابا وإيابا، وصار على الآباء الآن أن يصطحبوا الصغار الذين لا يستطيعون ركوب الباص أو المترو وحدهم للذهاب لمدارسهم. ونادراً ما تكفى التعويض لإيجاد سكن آخر فى المنطقة نفسها، وباعتبار الأهمية القصوى للتعليم التى يوليها الآباء لتعليم أطفالهم، اختارت بعض الأسر استئجار شقة قريبة من مدارس أطفالها بدلا من تملك سكن ملاءم فى موقع أبعد. الأمر الذى يؤدى إلى نفاد مبلغ التعويض فى سنوات قليلة وتعرضهم للمزيد من انتهاكات حقوق السكن.

آثار الإخلاء القسري:وكأنها الحرب

الإخلاء القسرى ظاهرة تحتاج لتلسيط المزيد من الضوء عليها فى التناول الإعلامى لدورة الأولمبياد. أكد المجتمع الدولى مراراً على أن الإخلاء القسرى يعد انتهاكا جسميا لحقوق الإنسان وخاصة الحق فى السكن الملاءم. إذ عادة ما يصحب تلك الإخلاءات استخدام القوة والعنف، وغالباً ما تكون متعلقة بقرارات الدولة أو سياساتها أو تشريعاتها، أو حتى بفشلها فى التدخل لحماية المواطنين إذا كان من ينفذ الإخلاء طرف غير حكومي.

باكستان

وفى حين تتفاوت طرق وظروف الإخلاء القسري، تتشابه آثاره السلبية على الأطفال بشكل ملحوظ. ووجدت دراسة بعنوان "الأطفال فى المدينة ومحيطهم الحيوي" أعدتها شيردان بارتليت، من جامعة سيتى بنيويورك والمعهد الدولى للبيئة والتنمية بلندن، أن "للإخلاء القسرى آثار مدمرة على استقرار الأسرة ونفسية الطفل، وهى كخبرة تشبه خبرة الحروب من حيث صعوبة نتائجها وتداعياتها على الأطفال. وحتى حين يتبع الإخلاء إعادة تسكين فوراً، يظل لدى الأطفال آثار الأرق بسببها"

وذكرت المنظمة الفلبينية لتمكين وتنمية الأسر والأطفال (FCED) ، لمركز حقوق السكن والإخلاء COHRE أن الأطفال الذين تم إخلاءهم من منازلهم يعانون من الضعف والشعور بالعجز وفقدان الأمل. ومنهم من ترك المدرسة ولم يجد بديل سوى النوم أو التجول لفترات طويلة فى الشوارع والخرابات، كما تظهر عليهم أعراض الصدمة النفسية والخوف العصبى من الشرطة وآلات الهدم، لأنهم مثلهم مثل آبائهم لا يدرون ماذا يفعلون وأين يتوجهون وماذا سيخبى لهم المستقبل.

وفى دراسة "آثر الإخلاء على الأطفال: دراسات حالة من مانيلا ومومباي، وبنومبين"، أكدت جمعية فقراء المدن بالفلبين، والائتلاف الآسيوى للحق فى السكن بتايلاند، أن الأطفال هم الأكثر عرضة للخطر أثناء الإخلاءات القسرية، ووجدت الدراسة أن الأطفال يتعرضون لأشكال من العنف والإيذاء أثناء عملية الهدم، وبما أن العنف يولد العنف، فمن يرى أفراد عائلته يتعرضون للهجوم لابد وأن يتأثر ذلك بطرق مختلفة.

كما أن خبرة الإخلاء القسرى تزيد من عصبية وقلق الأطفال، فتظهر على بعضهم أعراض سلبية عاطفياً، ويزيد من الضغط العصبى فى نطاق الأسرة، ومن درجة العنف الأسرى التى يتعرض لها الطفل. ويذكر الأطفال الذين شهدوا الإخلاء القسرى لباحثى مركز حقوق السكن والإخلاء أنهم تعرضوا للضرب داخل منزلهم أيضاً بعد الإخلاء. وبعد فقدان منزلهم وحيهم الذى اعتادوا عليه، يدخل الأطفال عالم غير آمن، يصيروا فيه أكثر هشاشة وضعفاً.

ملف الأولمبياد وحقوق الإنسان، كيف يمكن تحسينه؟

فى تحضيراتها للأولمبياد عام ٢٠٠٨، انتهكت الصين الالتزامات الدولية بفشلها فى إخطار المهجرين من منازلهم قبل تنفيذ الإخلاء بفترة زمنية مناسبة، وفى ضمان حصولهم على تعويض مناسب، وعدم ضمان حماية جميع الأطفال من التشرد وغيره من الأضرار التى لحقت بهم، وعدم توفير الدعم القانونى للأسر المتضررة. وينبغى على الصين لمعالجة تلك الانتهاكات، أن توفر، وبشكل عاجل، وسائل انتصاف للأسر والعائلات المتضررة. وأن تتوقف فوراً عن تنفيذ الإخلاءات المخطط لها، إلى أن يتم وضع نظام عادل لتحديد التعويضات، بدلا من المفاوضات

حق الأطفال فى السكن

للأطفال حقوق تنص عليها المعاهدات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومنها حق جميع الأطفال فى السكن الملاءم. وعلى متخذى القرار ومناصرى حقوق الإنسان، حين يتعلق الأمر بحق الطفل فى السكن وحمايته من الإخلاء القسري، إيلاء أهمية خاصة «لمصلحة الطفل الفضلي». وهو مبدأ أساسى ضرورى لتطبيق الحقوق الأخرى التى يكفلها قانون حقوق الإنسان الدولي، واتفاقية حقوق الطفل.

صدقت الصين على اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٢، والتزمت بضمان كافة الحقوق التى تنص عليها لجميع الأطفال فى نطاق ولايتها.

المادة ٢٧ من اتفاقية حقوق الطفل، حماية حق الطفل فى السكن

١- تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل فى مستوى معيشى ملائم لنموه البدنى والعقلى والروحى والمعنوى والاجتماعي.

٣- تتخذ الدول الأطراف، وفقا لظروفها الوطنية وفى حدود إمكانياتها، التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن الطفل، على إعمال هذا الحق، وتقدم عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم، ولاسيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان.

بالإضافة لما ينص عليه العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة، الـذى صـدقت عليه الصين عام ٢٠٠١. وفى تعليقهـا العام رقم ٤: حددت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سبعة عوامل أساسية تشكل معنى الحق فى السكن الملائم وهى:

- الضمان القانونى للساكن.
- توفير الخدمات والمرافق والهياكل الأساسية.
- القدرة على تحمل الكلفة المادية.
- الصلاحية للسكن.
- إتاحة إمكانية الحصول على السكن
- الموقع.
- السكن الملاءم من الناحية الثقافية.

المعايير الدولية لحقوق الإنسان ليست مجرد بيانات ومواقف سياسية، بل التزامات قانونية وبموجبها تلتزم الدول مثل الصين، باحترام وحماية وإدراك حق الطفل فى السكن. ويعنى الالتزام باحترام حق الطفل فى السكن الملاءم أن تمتنع الدولة عن القيام بأى تحرك من شأنه أن يحول دون أن يتمتع الطفل وأسرته بهذا الحق، مثل الإخلاء القسري. والالتزام بحماية حق الطفل فى السكن الملاءم يعنى أن تحظر الدولة حظرا فعالا ارتكاب أى انتهاك لهذا الحق على يد أى طرف آخر مثل أصحاب الأملاك، والشركات الكبرى، وغيرها من أفراد ومجموعات القطاع الخاص. وينطوى الالتزام بإدراك حق الطفل فى السكن الملاءم على التزامات أخرى بعينها مثل الالتزام بتخصيص الموارد فى ميزانية الدولة، وسن التشريعات، وتوفير خدمة عامة، ودعم الإسكان الاجتماعي، بما فى ذلك البرامج المراعية للأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة.

يلزم القانون الدولى الدول باتخاذ تدابير عاجلة لضمان تلك الحقوق، وان تستخدم لهذا الغرض كل السبل المتاحة لضمان تمتع جميع الأطفال بالحق فى السكن دون تمييز على أى أساس.

والمضايقات. وعلى الصين أيضاً أن توفر وسائل انتصاف قضائية مستقلة لمن تعرضوا للتهديد والملاحقة والحبس نتيجة لاعتراضهم على الإخلاء ووقوفهم ضد انتهاك الحق فى السكن.

وعلى اللجنة الدولية للأولمبياد IOC أن تتخذ تحركا حاسماً وتستخدم نفوذها ليس فقط للضغط على الصين للقيام بتلك التغييرات، بل لمنع حدوث مثل تلك الانتهاكات فى البلدان المضيفة للأولمبياد مستقبلاً.

وليكون اللعب حسب القواعد أو حسب الأصول على حق الطفل فى السكن، يوصى مركز حقوق السكن والإخلاء(كور) اللجنة الدولية للأولمبياد بـ:

إدراج الحق فى السكن فى المبادى والقيم الأساسية التى تنظم لأجلها.

تقييم المدن المرشحة لاستضافة الأولمبياد حسب درجة وفاءها بالتزاماتها تجاه الحق فى السكن.

وضع شروط محددة تتعلق بقضايا السكن أثناء مراحل اختيار المدينة المضيفة للألعاب.

إبرام عقد اتفاق مع المدن المضيفة يلزمها باحترام وضمان حقوق السكن.

رصد التزام الدولة المضيفة بالحق فى السكن عن قرب، والتدخل فى حالات التجاوزات والمخالفات.

وعلى اللجنة أن تبدأ فى تنفيذ تلك التوصيات حتى لا تتسبب الأولمبياد القادمة فى المزيد من الانتهاكات لحق الطفل فى السكن، وان تتمسك بمبادئها التى تنادى بتعزيز «الصداقة» و «التضامن» واللعب حسب القواعد.

ديانا فلاور:
رئيس قسم البحوث ببرنامج الإخلاء القسرى فى العالم، بمركز حقوق السكن والإخلاءات.
deanna@cohre.org

ماريا جوميز:
منسق برنامج النساء والحق فى السكن بمركز حقوق السكن والإخلاءات- مكتب الولايات المتحدة
mayra@cohre.org

(١) على أساس الإحصاء السكانى لبكين لعام ٢٠٠٧ أن ١٠,٧ ٪ من سكان بكين تحت سن ٥١ سنة

الجوع فى المدينة: مراجعة استجاباتنا لا

فى العادة تضرب أزمات الغذاء المناطق الريفية أولاً، لكن أطفال المدن هم أول من يتأثر بأزمة ارتفاع أسعار الغذاء فى العالم. يشرح مايكل دونويل كيف هذا، ويقدم رؤية للجهود والمساعدات الإنسانية اللازمة فى المستقبل للتصدى لأزمة ارتفاع أسعار الغذاء.

أخذت أسعار الأغذية الأساسية ترتفع منذ عام ٢٠٠٠، وظلت ترتفع بحدة خلال ١٢ شهر قبل مايو ٢٠٠٨. يقول البنك الدولى أن أسعار السلع فى العالم ارتفعت خلال الثلاث سنوات الماضية بنسبة ٨٣٪، الأمر الذى تسبب فى أزمة غذاء عالمية ترددت أصداؤها فى أنحاء العالم خلال الشهور الأخيرة، وظهرت فى التليفزيون المظاهرات والاحتجاجات ببلدان مختلفة مثل مصر وهايتى والفلبين. ولكن، لماذا تضر الأزمة بسكان المدن بالذات؟ وماذا يعنى ارتفاع أسعار الغذاء بالنسبة للأطفال؟ وكيف يمكن أن نتحرك حيال هذا الأمر؟

لماذا تعانى المدن؟

فى العادة تذكرنا كلمة أزمة غذاء، بالمجاعة، والحصاد الهزيل، وموات الماشية، والأطفال فى مراكز الإطعام. لكن الأمر فى أزمة «ارتفاع أسعار» الغذاء مختلف، إذ يتأثر سكان المدن بهذه الأزمة لدرجة أسوأ من غيرهم لأن ارتفاع «أسعار» الغذاء يضر بمن يشتريه، أكثر مما يضر بمن ينتجه، بل بالعكس، تعود أزمة ارتفاع الأسعار على منتجى الغذاء وبائعيه بزيادة فى الدخل.

ومستهلك الغذاء هو من يكسب دخله من مصادر مختلفة كوظيفة، أو عمل مياومي، أو تجارة صغيرة، ويستخدم هذا الدخل فى شراء الغذاء وغيره من الحاجات الأساسية الأخرى. وأغلب سكان المدن على هذه الشاكلة، لكنهم ليسوا وحدهم المتضررين، إذ يؤثر ارتفاع الأسعار أيضاً على سكان الريف ممن لا يملكون أراضي، والمزارعين الذين لا يملكون ما يكفى من الأرض، أو أدوات الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي- وهؤلاء هم الأفقر دائماً- وكذلك مربى المواشى الذين يبيعون ماشيتهم لشراء الحبوب. ومع ذلك يظل سكان المدن هم الفئة الأكثر تضرراً من أزمة ارتفاع الأسعار، الأمر الذى يفرض تحديات جديدة على المنظمات الإنسانية مواجهتها.

ماذا يعنى ارتفاع الأسعار للأطفال فى المدن؟

معظم الفقراء ينفقون ما يزيد عن ٨٠٪ من دخلهم على الطعام فقط. وارتفاع الأسعار يعنى ضرورة زيادة دخلهم ليتمكنوا من الحصول على نفس كمية الطعام. ولأن الميزانية المحدودة تصير الخيارات محدودة أيضاً: فإما تقليل كمية الطعام، أو زيادة الدخل، وكليهما يؤثر على الأطفال. فحين لا تعود الأسرة قادرة على توفير جميع الاحتياجات الأساسية- بما

أزمة الغذاء

فى ذلك الغذاء، والرعاية الصحية، والتعليم، واللبس، والصابون، والإيجار، والكهرباء وغيرها من الفواتير والمتطلبات الأخرى، تضطر للاقتطاع من أحد تلك البنود بشكل غالبا ما يضر بالأطفال. إذ يكون الحل الأول شراء غذاء أقل جودة وأرخص سعراً، وبدلاً من شراء جميع أنواع الفاكهة والخضروات واللحوم ومنتجات الألبان الضرورية لنظام غذائى متكامل، تكتفى الأسرة بالأطعمة الأساسية ومعها بعض الخضر والإضافات، ما يكفى لسد رمق الجوع، ولا يكفى للوقاية من سوء التغذية المزمن Chronic malnutrition السبب الرئيسى فى وفاة نحو ١,٥ مليون طفل فى العالم تحت سن الخامسة. وهو مرض يجعل الأطفال قليلى الحجم، ويعوق نموهم الذهنى بشكل سليم، ويجعلهم أكثر عرضة للمرض، وأقل قدرة على التركيز فى المدرسة، مما يؤثر فى المستقبل على دخلهم. وإذا اقتطعت الأسرة نفقات من نفقات الغذاء لحد أبعد، فقد يصاب الأطفال بسوء تغذية حاد، وهو ما يعرفه العام عموماً بالمجاعة.

ليس من الضرورى أن تقتطع الأسر من نفقات الغذاء بالذات، فقد تقتطع من نفقات التعليم، وتخرج الأطفال من المدارس، أو تلغى الرعاية الطبية المكلفة، مما يعرض الأطفال لأضرار أشد، ينبغى تسليط المزيد من الضوء عليها فى التناول الإعلامى لأزمة ارتفاع الأسعار. واعتبارها تحذيرات أولية يجب الانتباه لها، ولفت أنظار المنظمات الإنسانية المعنية ومطالبتها بالتدخل بالطرق المناسبة لمنع تدهور الأوضاع.

مسيرة للأطفال فى شوارع باناو، بمقاطعة ايفوجو،شمال الفلبين، مايو ٢٠٠٨. احتفالات أمبايا بحصاد أرز وفير يعد العجيبة الثامنة فى العالم. وبانتهاء المهرجان شهدت البلاد ارتفاع حاد فى أسعار الغذاء، مما كان له آثار متسلسلة على أسعار السلع الأساسية فى الفلبين (أعلى نسبة ارتفاع فى الأسعار فى المنطقة)

وبالنسبة لفرص زيادة الدخل محدودة أيضاً، فغالبا ما تكون سيئة، لأن الأسر الفقيرة قليلاً ما تمتلك المهارات اللازمة لتنمية دخلها، أو للوصول لوظائف أفضل. وفى المدن تقل فرص العمل بشكل ملحوظ، والأسهل دوماً إرسال الأطفال للعمل، أو الاقتراض، وبالتالى الدخول فى عملية مستمرة من الاستدانة. ومن المخاطر الأخرى للأزمة فى المدن نشوب الاحتجاجات وأعمال الشغب، التى قد يتم فيها إلقاء القبض على الأطفال، وبالفعل شهدت مدن كثيرة فى الفترة الأخيرة احتجاجات بسبب ارتفاع الأسعار.

ماذا يمكننا عمله؟

على المدى القصير ،ينبغى توافر المزيد من المعلومات عن أثر ارتفاع الأسعار على الأسر ثم اتخاذ التدابير اللازمة لدعم الأسر، وتخفيف حدة مشاكل الأزمة، وتلك مسئولية وكالات الدعم. ومن أوضح الطرق وأكثرها مباشرة لتحقيق هذا الغرض برامج «الدعم الاجتماعي» مثل الإعانات النقدية، أو كوبونات صرف الأغذية الأساسية. والإعانة النقدية دائماً أفضل للأسر لأنها تمكنها من إنفاقها حسب رغبتها، سواء على الغذاء أو التعليم أو الإيجار، وتمنحها المزيد من الاختيارات وعزة النفس، مقارنة بالإعانة العينية، كالأطعمة مثلاً. وتتميز المدن بسهولة تنفيذ برامج الدعم الاجتماعى لوجود عدد أكبر من مؤسسات تسليم الأموال، كالبنوك ومكاتب البريد، مما يوفر على الوكالات المانحة مخاطر التعامل مع مبالغ مالية كبيرة.

وبالفعل توجد لدى حكومات كثيرة برامج للدعم الاجتماعي. ومن الأفضل فى تلك الحالات العمل مع الهيئات الحكومية لتوسيع نطاق تلك البرامج لتشمل مناطق وفئات أخرى. وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية، فهى ليست خبيرة فى تنفيذ تلك البرامج فى المدن، لأنها ليست فى العادة المناطق التى تحدث بها تلك الأزمات، ولهذا فعلى الوكالات والحكومات أن يعملا معا عن قرب لتبادل الخبرات والدروس المستفادة فى الظروف الجديدة.

ومن المرجح إلى حد بعيد أن تؤثر الأزمة بدرجة أو بأخرى على جميع الأسر فى المدن، ما سيجعل الجميع فى حاجة للدعم، ويزيد من صعوبة السعى نحو الموارد المحدودة أساساً. ومع العلم بأن الأزمة ستستمر لسنوات طويلة قادمة، ينبغى أن نبدأ العمل بأسرع ما يمكن للحد من آثارها على الأطفال فى المدن.

مايكل اودونيل:
الرئيس السابق لبرنامج الحد من الجوع بمنظمة إنقاذ الطفولة البريطانية
آليكس ريس:
مستشار الأمن وشئون المعيشة بانقاذ الطفولة البريطانية على:
A.Rees@savethechildren.org.uk

موت الأطفال ع

ـــلى الطرق.. أزمة صحية عامة

حوادث الطرق سبب رئيسى فى وفاة الأطفال فى أنحاء العالم، ويجب علينا التفكير ملياً فى سبل لتأمين الطرق، وتوفير السلامة للجميع.. تاميتزا توروبان ومارجى بيدين.

تتسبب حوادث الطرق فى وفاة نحو ١,٣ مليون شخص سنوياً، بالإضافة لملايين المصابين الآخرين. ويشكل الأطفال والشباب دون سن ٢٥ سنة أغلب ضحايا حوادث الطرق: يلقى حوالى ٤٠٠,٠٠٠ شخص دون الخامسة والعشرون حتفهم سنوياً بسبب حوادث الطرق فى العالم، ما يعادل ١,٠٤٩ شخص يومياً.

وتعتبر حوادث الطرق السبب الرئيسى فى وفاة الأطفال من سن ١٠ لـ ١٩ سنة على مستوى العالم. ومع ذلك، ففى بلدان كثيرة، يأتى تأمين الطرق فى أدنى قائمة أولويات الصحة العامة، بالقليل من المخصصات للبحث والتطوير لا تتناسب بالمرة مع حجم المشكلة.

وتأمين الطرق فى بلدان كثيرة يكون مسئولية قطاع المواصلات أو وزارة العدل أو جهاز الشرطة أو الثلاثة معاً، وفى العادة، لا ينظر لحوادث الطرق كقضية صحة عامة وخاصة بين الأطفال والشباب، بالرغم من كونها السبب الأساسى فى موت شباب البلاد.

ويلعب قطاع الصحة دور أساسى فى تأمين الطرق- ولا يقتصر على توفير خدمات الرعاية الصحية للمصابين فق-، بل يقوم كذلك بدراسة عوامل الخطر، وطرح الحلول الفعالة وتطبيقها، وجمع البيانات بغرض تحديد أشكال وانتشار حوادث الطرق، والدعوى لمزيد من الاهتمام بقضية تأمين الطرق ووضعها على الأجندة السياسية.

تزيد حدة مشكلة حوادث الطرق فى البلدان محدودة أو متوسطة الدخل على وجه الخصوص، ٨٥٪ من وفيات العالم فى هذه البلدان، وذلك نظرا لزيادة مستخدمى الطرق هناك كرعاة الغنم، وراكبى الدراجات والمركبات البخارية ومستخدمى المواصلات العامة.

ومن المتوقع مع زيادة التمدين وزيادة المركبات أن ترتفع وفيات حوادث الطرق من ١,٣ مليون شخص سنوياً إلى ٢,١ مليون شخص عام ٢٠٣٠. وذلك بالأساس لزيادة مخاطر المرتبطة بالنمو الاقتصادى فى البلدان ذات الدل المحدود أو المتوسط.. بالإضافة لهذا، الفقراء فى تلك البلدان هم الأكثر عرضة لحوادث الطرق، وكذلك الأكثر عرضة للإفقار نظرا لضعف قدرتهم المادية على التعامل مع تبعات الحوادث.

تكلفة حوادث الطرق فى الدول النامية ضخمة، فتتراوح فى البلدان ذات الدخل المحدود أو المتوسط من ٦٥ إلى ١٠٠ مليار دولار- أى ما يزيد عن إجمالى معونة التنمية السنوية- وتكلف الحكومات حوالى ٢٪ من إجمالى الناتج القومي.

وفى الكثير من تلك البلدان، معظم ضحايا حوادث الطرق من الصغار أو العمال المياومين. ففى أفريقيا مثلا، ٥٠٪ من التعداد السكانى تحت سن ١٦، وتمثل حوادث الطرق التى تودى بحياة العمال الشباب عبئا اقتصاديا كبيرا على البلاد. بالإضافة لكلفة استيراد الأدوية وتوفير الرعاية الطبية للضحايا التى تحد من الموارد.

لماذا الصغار هم المعرضين لحوادث الطرق أكثر من غيرهم؟

الصغار بالذات عرضة لحوادث الطرق لأسباب عديدة. وهناك عوامل خطر على الكبار كما على الصغار منها مثلاً السرعة الزائدة، وقيادة المخمورين، وعدم ارتداء الخوذات، وعدم ربط أحزمة الأمان، وعدم استخدام المقاعد الخاصة بالأطفال، وضعف الرؤية. فضلا عن عوامل الخطر الأخرى التى تقتصر على الأطفال فقط دون غيرهم مثل عوامل النمو: صغر حجم الأطفال يجعل من الصعب على قادة السيارات رؤيتهم، كما يجعل من الصعب على الطفل تقدير سرعة السيارة المقتربة. وبالنسبة لليافعين، تعد المنافسة وتحدى الأقران فى مواجهة الخطر سبب مهما فى زيادة تعرضهم للإصابة فى حوادث الطرق.

وتزيد عوامل البيئة من أخطار حوادث الطرق أيضا. ففى مناطق كثيرة من العالم لا يراعى القائمون على تخطيط الطرق، المشاة الأطفال والناشئين وحتى الكبار، بشكل كافٍ. فيضطر المشاة لمشاركة الطرق مع المواصلات والمركبات الأخرى، مما يزيد من فرص تعرضهم للحوادث والإصابات.

ماذا يمكننا عمله؟

يمكن منع حوادث الطرق بعدة طرق تساعد على التقليل من الحوادث عموما، وبالتالى من تعرض الصغار لها، ومن بينها سن تشريعات عوامل الخطر التى أثبتت

هل تعرف أن؟

- **حوادث الطرق سبب رئيسى فى وفاة الأطفال من ١٠ لـ ١٩ سنة فى العالم كله.**
- **حوالى ٤٠٠ ألف شخص تحت سن ٢٥ سنة يلقون حتفهم سنوياً فى حوادث الطرق فى العالم. (حوالى ١,٠٤٩ شخص يومياً)**
- **ستزيد وفيات حوادث الطرق من حوالى ١,٣ مليون شخص سنوياً لتصل حوالى ٢,١ مليون شخص عام ٢٠٣٠.**

فاعلية فى العديد من مدن العالم. كما تشير خبرات البلدان الغنية (ذات الدخل العالي) أن الجهود المستمرة لحماية الصغار بوجه خاص يمكن أن تحقق نجاحا كبيرا فى تقليل عدد وفيات وإصابات فئات أخرى ايضاً.

وتدعو منظمة الصحة العالمية الحكومات أن تعتمد منهج منظم لتأمين الطرق، وأن تعمل الحكومة أو صناع القرار، أو المسئولين عن تأمين الطرق، على فهم نظام الطرق بالكامل وكيفية عمل عناصره مع بعضها البعض ثم تحديد إمكانية التدخل. وينبغى أن يضع نظام تأمين الطرق فى الاعتبار أن البشر يخطأون أحياناً وأنهم معرضون للخطر بشكل كبير. مما يخفف من مسئولية الضحية ويزيد من مسئولية مهندسى تخطيط الطرق والمواصلات.

وبالنسبة للأطفال، يجب الأخذ فى الاعتبار صغر سنهم وعدم قدرتهم على التقدير السليم أثناء السير على الطريق، ثم تعديل محيطهم، وحركة مستخدمين الطرق الآخرين الذين يشكلون خطر على الأطفال.

التدخلات الممكنة

تغيير سلوك مستخدمى الطرق

الحلول الفعالة التى يمكن تطبيقها على الجميع بشكل عام:

– تقليل الحد الأقصى للسرعة المسموح به؛ بسن قانون وتنفيذه.

– تقليل قيادة المخمورين؛ بتحديد حد أقصى لنسبة تركيز الكحول فى الدم أثناء القيادة،

– فرض ارتداء الخوذات بين سائقى الموتوسيكلات؛ بسن قانون وتطبيقه ورفع الوعى العام بأهميته.

– فرض ربط أحزمة الأمان والمقاعد والمساند المخصصة للأطفال فى السيارات، بسن القوانين وتطبيقها إجبارى

من المهم أن يقترن سن القوانين وتطبيقها برفع الوعى بها بوصفها أحد الحلول الناجحة. حيث لم يؤدى تعليم سبل الأمان أثناء عبور الطريق الأطفال فقط، أى فاعلية فى تخفيض وفيات حوادث الطرق..

تعديل المحيط

تواجه الإدارات التى ترغب فى وضع نظام مواصلات آمن ومستديم مهمة معقدة، لأن على القائمين على تخطيط الطرق مراعاة احتياجات جميع مستخدمى الطرق على اختلاف فئاتهم. وفى بلدان كثيرة، يمنح القائمون على تخطيط طرق المواصلات وتطوير المدن أولوية لاحتياجات المركبات على احتياجات المشاة.

إعادة تحديد الأولوية الممنوحة للمركبات، وقد يتطلب إعادة بناء البنية التحتية بشكل جديد، أو الفصل بين المساحة المتاحة للمركبات والمساحة المتاحة للمشاة ليكون لكل منهما مساحة كافية فى شبكة الطرق.

هل تعرف أن؟

- **معظم الشباب المتوفون أو المصابون فى حوادث الطرق بالبلدان محدودة أو متوسطة الدخل، من المشاة أو راكبى الدراجات أو قائدى الموتوسيكلات أو من مستخدمى المواصلات العامة.**
- **استخدام أحزمة الأمان بشكل سليم يقلل من خطر الوفاة بنسبة ٦١٪.**
- **استخدام أربطة الأمان الخاصة بالأطفال، بشكل إلزامي، يقلل من وفيات الأطفال فى الحوادث حتى ٣٥٪.**

المصدر: منظمة الصحة العالمية

تخصيص المزيد من الموارد لسلامة المشاة وراكبى الدراجات. كما يعود تعديل الطرق وفقا لاحتياجات المشاة بمنافع صحية أخرى إلى جانب منع الحوادث، مثل زيادة النشاط البدنى وتخفيض نسبة التلوث.

تخطيط البنية التحتية، مثل تحديد أماكن عبور آمنة للمشاة– منطقة العبور المخططة أو المرتفعة– وتوفير ممرات للمشاة وراكبى الدراجات فى المناطق القريبة من المدارس، وتوفير كبارى وأنفاق للمشاة جيدة الإضاءة،

الهند أعلى معدل وفيات فى حوادث الطرق

الهند صاحبة أعلى معدل حوادث الطرق فى العالم كله. توفى عام ٢٠٠٦، حوالى ١٠٠,٠٠٠ شخص فى حوادث الطرق وأصيب حوالى ٢ مليون آخرين بجراح خطيرة– ما يفوق عدد ضحايا أمراض الإيدز، والتى بي، والملاريا معاً. وبرغم الخسائر البشرية والمالية (حوالى ٣٪ سنوياً من الناتج القومى المحلي)، لم تستثمر الدولة سوى قدر ضئيل جداً لتحسين الأوضاع.

يمكن فى الهند شراء رخصة قيادة بدون إجراء اختبارات القيادة. وحالياً يجرى النظر فى قانون يسمح بإنشاء هيئات وطنية لتأمين الطرق فى البلاد لجذب المزيد من الاهتمام بهذه القضية. لكن فاعليته قيد الاختبار بمرور الوقت.

المصدر: BBC

ليتمكن الأطفال من العبور بأمان بعيداً عن حركة السيارات. ومن الحلول الأخرى التى أثبتت فاعلية فى تأمين الطرق منع أو تقليل مرور السيارات فى أماكن لعب الأطفال.

مراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال، إذا أتيح للأطفال إمكانية السير أو ركوب الدراجة بشكل آمن، أو استخدام وسائل المواصلات بسهولة وسعر معقول سيقلل هذا من عدد الأطفال الذين يذهبون للمدرسة بسيارات آبائهم.

حق الأطفال فى اللعب ، ينبغى أن تتوفر للأطفال مساحاتٍ آمنة للعب فيها، أى أن تكون مسيجة مثلاً– ولها منافذ دخول آمنة، وممرات أو كبارى للمشاة. وأن تكون بعيدة بما يكفى عن الطرق السريعة، حتى إن اندفع طفل إلى الخارج ليأتى بالكرة مثلا، لا يتعرض لأخطار حركة المرور.

الاستثمار فى سلامة الطرق يعود بمنافع صحية أخرى، تعتبر إصابات الأطفال والشاب فى حوادث الطرق مشكلة صحية خطيرة تواجه بلدان كثيرة، ولاسيما ذات الدخل المحدود أو المتوسط، حيث تزيد الخطورة على الفقراء والفئات المعرضة للخطر. وبرغم تأثيراتها على الاقتصاد، ونظم الرعاية الصحية، إلا إن مشكلة حوادث الطرق مازالت، فى الكثير من البلدان، لم تحظى بالاهتمام الكافى سواء من حيث وضعها فى الأجندة السياسية أو من حيث تخصيص الموارد لحلها. ولحسن الحظ تتزايد فى عدد من البلدان الإرادة السياسية الكافية لتناول هذه المشكلة ومعالجتها.

ومن الضرورى تسليط الضوء على العلاقة بين حوادث المرور والتحديات المهمة الأخرى التى تواجه صناع السياسات حالياً. مثل زيادة نسبة التلوث والاحتباس الحرارى بسبب المركبات التى تسير بالوقود، والقلق بشأن معدلات السمنة المرتفعة، ولهذا يؤثر الاستثمار فى سلامة الطرق على الصعيدين الوطنى والدولي، على النطاق الأوسع لصحة ورفاه الأفراد والمجتمعات.

خريطة العالم لسكان المدن
يوضح حجم الأراضى كم السكان الذين يعيشون فى المدن فى العالم

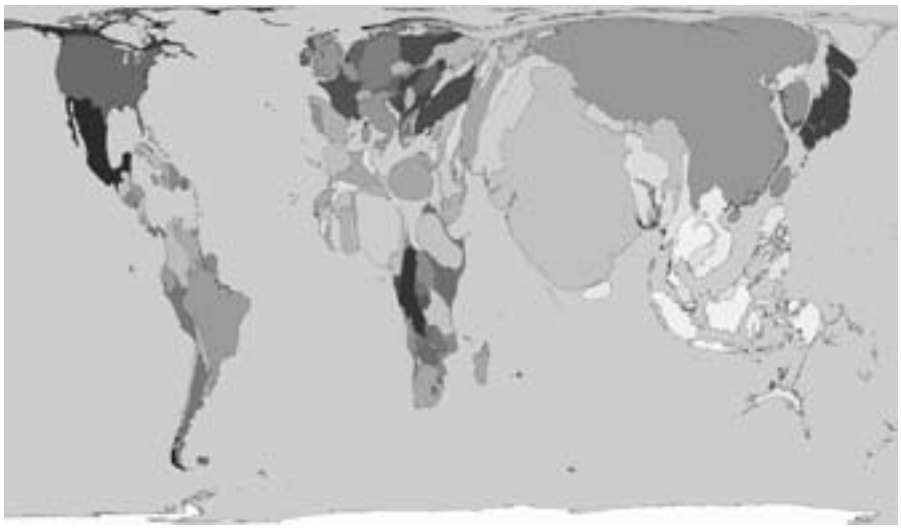

خريطة العالم للسكان
يوضح حجم كل منطقة نشبة السكان الذين يعيشون فيها

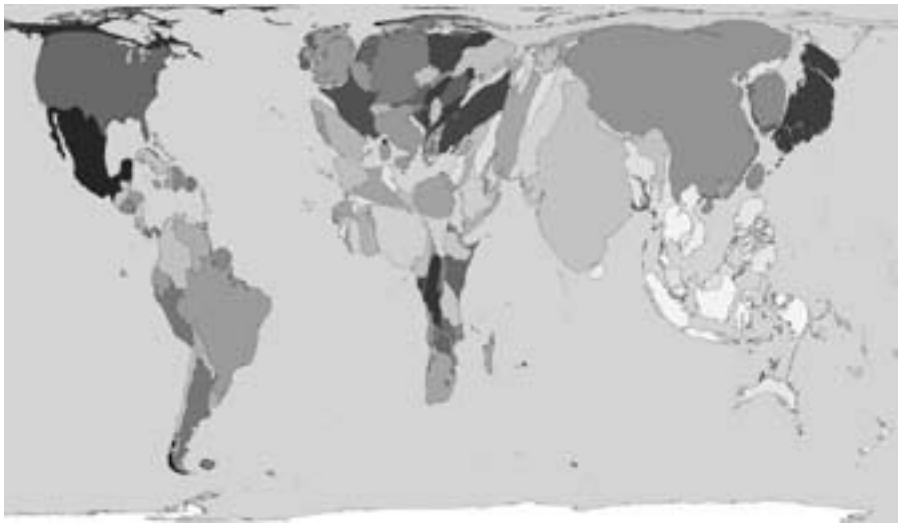

خريطة العالم لحوادث الطرق
يوضح حجم المنطقة نسبة الوفيات فى حوادث الطرق فى العالم التى حدثت بها

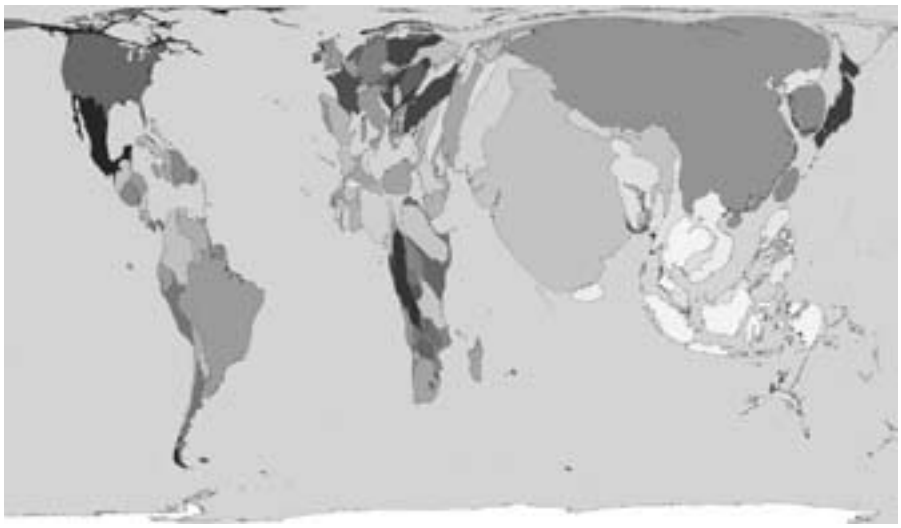

تاميتزا توريان:
مسئول فني
ومارجى بيدن:
منسق بإدارة منع الإصابات غير المتعمدة بمنظمة الصحة العالمية.

وجهات النظر المذكورة فى هذه المقالة مسئولية المؤلفين وحدهما ولا تعبر بالضرورة عن قرارات أو سياسات منظمة الصحة العالمية.

المصادر

Mather c بهم and Loncer D 2006
توقعات معدل الحياة فى العالم وعبء الأمراض من 2002 وحتى 2030
بلوس ميديسين، 3. www.plosmedicine.org

(Peden M et al (eds) 2004
التقرير العالمى عن منع الإصابة بحوادث الطرق، جينيف، سويسرا. منظمة الصحة العالمية
http://www.who.int/violence_injury_prevention/publications/road_traffic/world_report/en/index.html

Toroyan T and Peden (eds) 2007
الشباب وسلامة الطرق، جينيف، سويسرا، منظمة الصحة العالمية.
http://whqlibdoc.who.int

كيف تكون المدينة صديقة للطفل؟

لجعل حقوق الطفل واقع فى المدينة إرشادات وضعتها فرانشيسكا مونيتي

الفقر والانعزالية بين أطفال المدينة يوضحان تدنى الالتزام بضمان حقوق الطفل. فى المناطق الفقيرة فى المدينة يقضى الأطفال أيامهم فى الشارع يحاولون كسب المال إما لأنفسهم أو لإعالة عائلاتهم، وكثير منهم يتعرض للعنف والاستغلال. ويحرمون من السكن الآمن، والخدمات الصحية والتعليمية اللازمة لهم، وحقهم فى وقت ومساحة للعب. وفى حين يتضح هذا الواقع بشكل أكبر فى المدن الكبرى بالبلدان النامية، يعتبر كذلك من التحديات التى ظهرت مؤخراً ونمى والانتباه لها فى بعض المدن الغنية بأوروبا ومناطق أخرى من العالم الصناعي، حيث يواجه الأطفال والشباب أشكال متنوعة من الاستبعاد والإساءة والاستغلال.

مبادرة المدن الصديقة للطفل (The Child Friendly Cities Initiative–CFCI) هى شراكة عالمية بين مجموعة من الفاعلين، تشمل حكومات ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية ومحلية تعمل معا على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (UNCRC) على صعيد تحت–وطني. وتهدف تلك الحركة التى انبثقت من قمة المدن المنعقدة باستانبول عام ١٩٩٦ إلى إشراك ودعم الحكومات المحلية فى تعزيز حقوق الطفل. وتقوم بمساعدة البلديات أو إدارات الحكم المحلى على: وضع خطط تحرك لصالح الأطفال؛ ووضع الأطر القانونية والمؤسساتية وفقا لمبادى اتفاقية حقوق الطفل؛ وتخصيص ميزانية للطفل؛ ورصد التقدم المحرز فى ضمان حقوق الطفل.

وفى المدن الصديقة للطفل لا يكون الأطفال مجرد فئة مستفيدة، وإنما مواطنين فاعلين يسهمون بأفكارهم وآراءهم وخبراتهم فى وضع السياسات والحلول العملية لمشكلاتهم. مما يعد فرصة لمراجعة أوضاع الأطفال وتحليلها بشكل دورى ومنتظم، وتعديل السياسات والقوانين والتشريعات والميزانيات، بمشاركة الأطفال، بغرض تلبية احتياجاتهم بشكل أفضل.

يمكن تفعيل مشاركة الشباب واليافعين وآبائهم أو القائمين على رعايتهم، على المستوى المحلى وبجدية. ما يوصل إلى آراء وأفكار قد تختلف عن آراء وأفكار الإداريين أو مقدمى الخدمات. كما يؤدى إلى تعاون بين المسئولين عن تقديم الخدمات وأولئك الذين يواجهون صعوبات فى الوصول لتلك الخدمات. وقد جمعت سكرتارية المبادرة، فى الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، خبرات المدن الصديقة للطفل فى العالم، لتطوير دليل وإطار للتحرك نحو مدن صديقة للطفل.

فرانشيسكا مونتي، رئيسة حماية الطفل بمركز البحوث العلمية لليونيسيف
monti@unicef.org

المدينة الصديقة للطفل هى مدينة، أو منظومة حكم محلي، تلتزم بتطبيق حقوق الطفل، ويكون فيها صوت لأطفال واحتياجاتهم وأولوياتهم وحقوقهم جزء لا يتجزأ من السياسات والبرامج العامة والقرارات المتخذة. وبالتالي، فالمدينة الصديقة للطفل مدينة تناسب الجميع.

456

الأجندة الدولية

يتطلب عدد من المعاهدات الدولية القيام بتحرك على المستوى المحلي، من بينها إعلان الألفية، والأهداف التنموية للألفية Millennium Development Goals. وقد أشارت تقارير متابعة إعلان الألفية إلى استراتيجيات مثل تعزيز الحكم المحلى فى المناطق الريفية والحضرية. وأكدت على ضرورة أن توضع أهداف التنمية «فى السياق المحلي» وأن تترجم إلى أغراض عملية لدى الحكومات المحلية.

فى الوثيقة الختامية للجلسة الخاصة التى عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الطفولة، فى مايو ٢٠٠٢، أعلنت الدول أن «الحكومات وهيئات الحكم المحلية تضمن وضع الأطفال فى محور أجندات التنمية.» ومع استمرار تلك المبادرات، مثل المدينة الصديقة للطفل،ومدن بدون عشوائيات، يستطيع العمد والقادة المحليين أن يساهموا بدور مهم فى تحسين حياة الأطفال.

تحدد خطة التحرك نحو مدينة صديقة للطفل تسع موضوعات أساسية والمهام المرتبطة بها لتعزيز النقاش.. وتوجيه التحرك لجعل المدينة صديقة للطفل

تعزيز المشاركة الفعالة للأطفال: توصيل المعلومات للأطفال، وإشراكهم، والأخذ بوجهات نظرهم وخبراتهم بوصفهم أفراد، وأصحاب حقوق، ومواطنين فاعلين ومتساويين. وتعتبر مشاركة الأطفال أساسية لبناء مدينة صديقة للطفل. لأن مشاركتهم فى اتخاذ القرار تجعلهم شركاء فى نظام الحكم. وينبغى أن تضع القرارات التى تتخذها المدينة فى الحسبان وجهة نظر الأطفال بشكل مستقل.

وضع إطار قانونى مراعى للطفل:ضمان أن تحمى التشريعات، والقوانين التنظيمية والإجراءات، بوضوح، حقوق جميع الأطفال وأن تعززها.

وضع إستراتيجية لحقوق الطفل على مستوى المدينة بأكملها: يجب وضع إستراتيجية أو أجندة شاملة وتفصيلية، لبناء مدينة صديقة للطفل على أساس اتفاقية حقوق الطفل. لضمان أن تتحول البنود القانونية إلى سياسات وتحركات ملموسة. وأن تحدد الخطط المحلية لحقوق الطفل أهداف وغايات المدينة.

إنشاء وحدة أو آلية تنسيق لحقوق الطفل: إنشاء هيئات دائمة فى إطار الحكومة المحلية لضمان منح آراء الأطفال أولوية، وعمل ترتيبات مؤسساتية خاصة لضمان تنفيذ خطة التحرك وملائمة السياسات والممارسات للواقع المحلي.

تقييم وتحليل الأثر على الأطفال: ضمان وجود عملية تقييم منتظمة لأثر القوانين والسياسات والممارسات على الأطفال، قبل التنفيذ، وأثناءه، وبعده.

وضع ميزانية للأطفال: ضمان تخصيص الموارد الكافية فى الميزانية، وتحليل ميزانية الأطفال.

تقرير دورى عن أوضاع الأطفال فى المدينة: ضمان رصد وجمع المعلومات بشكل وافى عن أوضاع الأطفال وحقوقهم. إذ يعتبر التحليل المنتظم لبيانات أوضاع الأطفال فى المدينة شى لا غنى عنه فى التخطيط ودعم القرارات وفى تحديد الأولويات والأهداف.

التوعية بحقوق الأطفال: رفع وعى الكبار والأطفال بحقوق الطفل، حيث يسهم وعى الأطفال بحقوقهم وتقديرها فى ربطهم للقيم الأخلاقية والفلسفية بالواقع الذى يعيشونه فى حياتهم اليومية وببيئتهم المحيطة.

الدعوى لحقوق الطفل بشكل مستقل: ويعنى دعم المنظمات غير الحكومية، وإنشاء الهيئات المستقلة لحقوق الإنسان - أو مكتب شكاوى للطفل- لتعزيز حقوق الطفل. وهناك مجال لإشراك الأطفال فى إنشاء تلك المؤسسات.

أفضل الممارسات فى المدن الصديقة للطفل

تتبع الأطفال لمحيطهم

لتخطيط للمدينة نتائج خطيرة على سلامة الأطفال فى الطرق وكيفية وأماكن لعبهم، ولتلافى تلك الأخطار، يجب أثناء تخطيط المدينة أخذ رأى الأطفال، فقد يغير رأيهم من أماكن وطريقة بناء المحلات التجارية وتشييد الطرق وغيرها من تطويرات المدينة.

فى النرويج، يلزم القانون كل مجلس حكم محلى بتعيين شخص يمثل الأطفال فى عمليات التخطيط للمدينة. ودعماً لهذا الاتجاه تم تصميم مشروع يهدف لفهم كيفية استخدام الأطفال لبيئتهم المحيطة، بواسطة خرائط الكترونية تفاعلية. ويمكن كذلك استخدام الخرائط العادية أو خرائط جوجل، ويمكن تعديل المشروع للتخطيط خارج المدن أيضاً.

مشروع «تتبع الأطفال Tracking children» قامت به نورسك فورم Norsk Form، بمشاركة مكتب شكاوى الأطفال النرويجي، وصار الطريقة المتبعة لأخذ رأى الأطفال كلما بدأت عملية تخطيط جديدة فى عدد من البلديات. يصف الأطفال كيف يستخدمون المنطقة المزمع تطويرها بتكبير الخريطة أو بالرسم عليها والإجابة على الأسئلة. فإذا كان من المخطط بناء مكان لانتظار السيارات مثلاً، يُسأل الأطفال كيف يستخدمون المساحة التى سيبنى عليها- هل يستخدمونها كملعب؟ أو هل هناك بحيرة قريبة يستخدمونها للصيد أو السباحة؟ وإذا كان يُخطط لبناء كوبرى أو منطقة عبور مشاه، يحتاج المخططين لمعرفة أى الأجزاء يعتبرها الأطفال الأخطر فى الطريق. ويؤثر الأطفال فى تحديد أماكن عبور المشاه بأن يرسموا طريقهم إلى المدرسة ويشيرون إلى الأماكن التى يعتبرونها غير آمنة. ومن المهم فهم هذا الأمر من منظور الأطفال لأن نظرتهم للمرور والسير فى الطرق تختلف عن نظرة الكبار.

قُدمت المعلومات التى تم التوصل إليها من إجابات الأطفال للقائمين على التخطيط، كجزء من عملية التخطيط. وبالفعل أثرت فى تنفيذ عمليات التخطيط المديني.

لمزيد من المعلومات اتصل بمكتب شكاوى الأطفال النرويجي
post@barneombudet.no

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أمل فى مدينة صديقة للطفل؟

يرسم إعلان عمان -الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطفال والمدينة المنعقد فى الأردن عام ٢٠٠٢- رؤية لمدن صديقة للطفل فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واستجابةً له، أنطلقت مبادرة حماية الطفل بهدف: تنمية قدرات السلطات المحلية على تحسين رفاه الطفل؛ وزيادة المعرفة بالسياسات والبرامج الفعالة، وتبادل أفضل الممارسات، وتأسيس آلية تمويل للتعامل مع المخاطر التى يواجهها الأطفال على المستوى المحلي.

فى المرحلة الأولى، قامت المبادرة بدراسة لأوضاع الأطفال والمؤسسات المسئولة عن رفاههم وحمايتهم فى مدن الرياض وعمان والخرطوم والإسكندرية وصنعاء وبيروت وكازبلانكا والمدينة المنورة والكويت وغزة والجزائر وطهران. وتتضمن المرحلة الثانية برامج بناء قدرات المؤسسات والمساعدة التقنية والمادية.

عقب دراسة غزة عقدت المبادرة مشاورة حول مبادى واستراتيجيات المدن الصديقة للطفل فى ديسمبر ٢٠٠٧، وجاءت التوصيات بخصوص ٨ موضوعات: مشاركة الطفل، ورفع الوعى فى المجتمعات والمدن، وتقييم الحاجات المحلية، ووضع استراتيجية للطفل على مستوى المدينة كلها، ومأسسة ميزانية الطفل، وعقد الشراكات، وبناء القدرات، وتعزيز مبادرة إقليمية للمدن الصديقة للطفل فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

كما أوصت المشاورة بإنشاء عدد من الهيئات لدعم وإدارة عمل شبكة إقليمية للمدن الصديقة للطفل فى المنطقة، بما فى ذلك تكوين شبكة إقليمية من العُمد الأصدقاء للطفل؛ وتكوين سكرتارية فى المنطقة لدعم تطوير وحدة مستقلة لرصد حقوق الطفل فى المنطقة (مقترح أن تكون فى طهران خلال العامين الأولين)؛ وإصدار دليل مراجع إقليمية وبرامج استطلاعية فى مدن بعينها.

للاطلاع على إعلان عمان: http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=17855&flag=report

حقائق: دليل التقاضى الاستراتيجى

strategic litigation

أصدرت شبكة معلومات حقوق الطفل حديثاً دليل عن التقاضى الاستراتيجى يهدف إلى مساعدة العاملين فى حقوق الطفل على فهم التقاضى الاستراتيجي، بوصفه أحد الخيارات المتاحة لإحداث تغيير لصالح الأطفال. ويحتوى الدليل على العناوين التالية:

ما هو التقاضى الاستراتيجي؟

يطلق عليه أحيانا التقاضى لإحداث تغيير impact litigation، وهو انتقاء قضية ورفع دعوى بشأنها أمام المحكمة لإحداث تغيير على نطاق واسع فى المجتمع. يستخدم القانون فى هذه الحالة لعمل أثر دائم يتجاوز مجرد الفوز فى القضية نفسها، مما يعنى أن فى دعاوى التقاضى الاستراتيجى يكون الأثر الذى ستتركه فيما بعد على نطاق أوسع من الأشخاص والحكومات، بنفس أهمية كسب الدعوى نفسها.

متى يجب التفكير فى استخدام التقاضى الاستراتيجي؟

ومتى يكون من المناسب رفع دعوى؟ وما العوامل التى تؤثر فى اتخاذ هذا القرار؟ ومتى يمكنكم توقع نتيجة؟ وكيف يكون الجدول الزمنى الذى يمكنكم العمل على أساسه؟

مَن يمكنه استخدام التقاضى الاستراتيجي؟

من هم الفاعلون الرئيسيون؟ كيف يمكن إشراك الأشخاص أو المنظمات؟

أين يمكنكم التقاضى الاستراتيجي؟ كيف تختارون أفضل مكان يمكنكم فيه رفع الدعوى؟

كيف يمكنكم رفع دعوى تقاضى استراتيجي؟

لأنها عملية معقدة. كيف تجدون محامى لإثبات الدعوى ومتابعتها؟

لماذا التقاضى الاستراتيجى وماذا يحقق؟

تذكر- يجب احترام حقوق الطفل المدعى احتراماً كاملاً

إذا كانت الدعوى مرفوعة بالنيابة عن طفل أو باسمه، ينبغى أخذ موافقته/ موافقتها الكاملة، واستشارته/ استشارتها فى جميع مراحل الدعوى، وإن لم يكن الطفل مؤهل لمنح موافقته (توكيله)، ينبغى إعلامه/ إعلامها بكل شئ، وفى كافة القرارات التى تتخذ فى الدعوى يجب منح الأولوية لمصلحة الطفل الفضلى.

التقاضى الاستراتيجى وسيلة دعوى مبتكرة وقوية، لكنها قد لا تكون الخيار الأنسب دائماً. ولهذا عليكم أن تجيبوا على عدد من الأسئلة قبل البدء فيه، مثل:

ما النفع الذى يعود به التقاضى الاستراتيجى على قضيتكم؟

ما الصعوبات التى من المرجح أن تواجهوها؟

هل هناك طرق أخرى قد تؤدى إلى نفس النتائج؟

ما النفع الذى يعود به؟

سيادة القانون: الغرض الأوضح هو لفت الانتباه لضرورة تعديل القوانين الموجودة، أو تطبيقها أو توضيحها أو الطعن فيها أو خلق قوانين جديدة.

الدعوى: يعتبر التقاضى الاستراتيجى وسيلة ممتازة لتعزيز الدعوى لقضيتكم أو هدفكم، وقد يكون لقضية واحدة بالغ الأثر فى الدعوى. وليست القضية داخل المحكمة سوى جزء صغير من المهمة الأكبر، لكنها فرصة لتوصيل رسالتكم للإعلام والجمهور والمسئولين.

الوعي: فى بعض الحالات يضع التقاضى الاستراتيجى القضية أو الموضوع فى بؤرة الضوء أكثر مما يمكن لحملة إعلامية مكثفة أن تفعله. ومن شأن هذا الاهتمام أن يخلق وعى عام بالأمر ويعزز وجود نقاش وجدل عام حوله.

التعليم: التقاضى الاستراتيجى يعلم أعضاء المحاكم والعاملين فى مهنة المحاماة والقانون بقضيتكم والقوانين التى تتضمنها أو التى تعجز عن حل المشكلة وإنصاف الضحية.

الإصلاح: يعتبر التقاضى الاستراتيجى طريقة للناس لتنظيم أنفسهم والضغط على الحكومة لإجراء تغيير اجتماعى أو إصلاح قانوني. ومن شأن قضايا التقاضى الاستراتيجى أن تحاسب الحكومات على أفعالها، وتحشد المجتمعات وتغير المواقف العامة وتمكن ضحايا الانتهاكات من الانتصاف لمظالمهم.

هل التقاضى الاستراتيجى هو القرار السليم؟ وما صعوباته؟

فيما يلى بعض النقاط التى ينبغى التفكير فيها قبل مباشرة التقاضى الاستراتيجي:

الكلفة المادية: قد يكون التقاضى الاستراتيجى عملية مكلفة جداً للدعوى لقضية ما أو جذب الانتباه لها.

التحكم: قد يصعب التحكم فى التقاضى الاستراتيجى لأنه يشمل المدّعين والمحامين فى حملتكم.

عدم الحياد: حين لا يكون القضاء مستقلاً عن الحكومة، قد لا يستحق الأمر بذل جهد فى التقاضى الاستراتيجى لتغيير طريقة عمل القوانين.

الأثر: كالعادة فى الدعاوى القانونية، لا يمكن ضمان نتيجتها، وحتى إن كسبتم الدعوى فى المحكمة، قد يكون لها أثر قليل على أرض الواقع، إن لم يتواجد نظام

لتطبيق الحقوق أو القوانين أو الممارسات أو السياسات الجديدة.

التقاضى الاستراتيجى ليس سوى طريقة واحدة من عدة طرق للدعوى لقضيتكم، وينبغى عند التفكير فى خيار التقاضى الاستراتيجى أن تنظروا فى كافة الطرق الأخرى لتتمكنوا من استخدام مواردكم بأفضل ما الإمكان لخدمة هدفكم، فقد يكون بإمكانكم مثلاً تحقيق نتائج مماثلة من خلال رفع الوعى العام، أو جهود الضغط، أو برامج الوصول للمجتمعات وغيرها من أشكال الدعوى.

سيتوفر الدليل بالكامل فى نسخة إلكترونية على موقع كرين العربى ونسخ مطبوعة توزع مجاناً.

للحصول على نسختكم، اتصلوا بالبرنامج العربى لشبكة معلومات حقوق الطفل بالقاهرة على إيميل: Arabic@crin.org

أعد الدليل باتريك جيري، وسيبمسون ثاشر، وبارتليت ال ال بى لشبكة معلومات حقوق الطفل.

التقاضى الاستراتيجي: حماية حقوق الطفل فى الموئل والبيئة

نيويورك: رابطة حول الجسور ضد جولياني

تسبب السفع الرملى على جسور الأحياء الفقيرة بمنطقة ويلياسمبرج بمدينة نيويورك فى هطول أمطار من التراب الرصاصى على مجتمعات الملونين هناك، ما تسبب بدوره فى ارتفاع نسبة الرصاص فى التربة عن النسب الآمنة بشكل ملحوظ، وتضاعف نسبة الرصاص فى الدم لدى الأطفال، بعد أن كانت مرتفعة بالفعل.

طالب الأهالى بإجراء تحليلات لأطفالهم، وعلاجهم، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التلوث الرصاصى بموجب قانون مراجعة جودة البيئة بولاية نيويورك. وتألف تحالف الأهالى من أجل البيئة من مجموعات الهسبانيين والهاسيديك فى المنطقة، ممن كانوا ناضلوا من قبل مرات على مخصصات السكن الشحيحة وغيرها من القضايا. وبالفعل خسر جولياني ومدينة نيويورك الدعوى والتزما بوضع بيان عن الأثر البيئى Environmental Impact Statement قبل المجازفة بالبيئة فى ولاية نيويورك.

وتشير التقديرات عام ١٩٩١ أن حوالى ٨٠ فى المائة من الأطفال البيض، و٦٩,٥ فى المائة من الأطفال الأفرو-أمريكان فى مجتمعات الأسر التى يقل دخلها عن ٦,٠٠٠ دولار (حوالى مليون طفل) يعانون من ارتفاع نسبة الرصاص فى الدم.

المصدر: العرق، والفقر والبيئة، ماثيو جى شاشير

http://www.crin.org/law/instrument.asp?lnstID=1354

جنوب أفريقيا: حق الطفل فى السكن

فى ولاسيدين، تم إزالة عشوائية بالمنطقة وإخلاء سكانها، فلجأ السكان إلى ملعب فى المركز المجتمعى بولاسيدين وصنعوا لأنفسهم خيام إيواء من البلاستيك ومواد أخرى، دون وجود نظام صرفى صحى أو كهرباء. رفع الأهالى دعوى بموجب المادة ٢٦ (الحق فى إتاحة المسكن الملائم)، والمادة ٢٨ (حق الطفل فى مأوى أساسي) من دستور دولة جنوب أفريقيا.

وجدت المحكمة العليا أن المدعى عليهم اتخذوا «التدابير المعقولة فى ظل الموارد المتاحة لإدراك الحق فى إتاحة سكن ملاءم»- كما نصت عليه المادة ٢٦ من الدستور. ومع ذلك، وبسبب النقص فى الموارد المتاحة لحق الطفل فى مأوى أساسي، قررت المحكمة العليا أن للمدعين الحق فى توفير مأوى أساسى لهم.

وفى الاستئناف أمام المحكمة الدستورية، وجدت المحكمة أن المادة ٢٨ من الدستور لم تنتهك، وإنما المادة ٢٦ (الحق فى السكن الملاءم) هى التى انتهكت. وقررت المحكمة الدستورية أن المادة ٢٦ من الدستور تلزم الدولة بوضع وتنفيذ برنامج إسكان شامل ومنظم، وبفشلها فى توفير السكن لمن فى حاجة ماسة له، فقد فشلت فى اتخاذ تدابير معقولة إدراك الحق فى السكن، وحكمت المحكمة بأن تقوم الحكومة بـ «وضع وتمويل وتنفيذ والإشراف على تدابير لإغاثة المحتاجين».

ووافقت لجنة حقوق الإنسان الجنوب أفريقية على رصد ومتابعة تنفيذ الدولة للحكم، والتقرير عنه عند الضرورة. وكان لهذا الحكم أثر بالغ على سياسات الإسكان بجنوب أفريقيا، وخصصت معظم مجالس الحكم المحلى ميزانيات لتلبية مطالب المحرومين والمحتاجين.

المصدر: شبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

اطلع على نص الحكم هنا:

http://www.crin.org/Law/instrument.asp?InstID=1353

بيرو: التسمم الرصاصي

تعتبر مدينة لا أورويا، ١٧٥ كم شمال ليما، خامس أكثر المدن تلوثاً فى العالم. ويعانى ٩٩ فى المائة من أطفالها البالغ عددهم ١٢ ألف طفل، من ارتفاع نسبة الرصاص فى الدم، ونتيجة تلوث الهواء، يعانى ٩٧ فى المائة من المواليد من إعاقات بدنية أو ذهنية كالتشوهات أو العمي، وبعضهم توفى.

ظل سكان المدينة ضحية التلوث منذ أن بدأت أعمال التنجيم فى المنطقة عام ١٩٢٢. وفى ١٩٩٧، عندما بدأت الشركة الأمريكية دو ران Doe Run أعمالها فى المنطقة، ارتفعت نسبة التلوث حتى حوالى نصف طن من إنبعاثات ثانى أكسيد الكبريت والرصاص والزرنيخ يومياً.

وبالرغم من أنه كان من المقرر أن ينتهى عمل الشركة عام ٢٠٠٦، أقنعت دو ران الحكومة البيروية بمد تاريخ انتهاء العمل عدة مرات حتى قام الأهالى برفع دعوى قضائية ضد الحكومة، أمام المحكمة الدستورية التى حكمت لصالح الأهالى ورأت أن الدولة قد تخاذلت فى تحمل مسئولياتها وتسببت فى إلحاق أضرار بحق الإنسان فى الصحة.

لم تلتزم الحكومة بحكم المحكمة، وواصل ٦٥ شخص من الأهالى الدعوى أمام اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان التى بدورها أكدت على الحكم لصالحهم.

اطلع على الحكم:

http://www.cidh.org/medidas/2007.sp.htm

نيجريا: حركة شباب دلتا النيجر ضد شركات البترول

أقامت حركة شباب دلتا النيجر دعوى قضائية ضد ٦ شركات بترول والحكومة الفيدرالية أمام المحكمة العليا بأبوجا. زعم فيها المدعى أونينجيا الكيما، رئيس الحركة، أن خمس شركات بترول كبرى والحكومة الفيدرالية ظلوا على مدار خمسين عام، بحرقون الغاز ويضخون مواد كيماوية سامة فى أجواء منطقة دلتا النيجر.

وطالبت الحركة بالتعويضات المالية عن انتهاك حق سكان المدينة فى الحياة، والعيش بكرامة، وحقهم فى الملكية الثابتة فى المنطقة. وقالت الحركة أن المواد التى تنشرها الشركات تتسبب فى إصابة السكان بالربو، والتهاب الشعب الهوائية المزمن، وسرطان الدم، وأنواع أخرى من السرطان. كما أدت بالفعل إلى سقوط الأمطار الحمضية والسخام، وإلحاق أضرار شديدة بأسطح المنازل والمزروعات.

تقاضى الحركات شركات شيل، وبتروليوم، وتوتال فينا الف القابضة، وآجيب أويل النيجرية القابضة، والمؤسسة الوطنية النيجرية للبترول والحكومة الفيدرالية النيجرية.

المزيد:

www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=16913&flag=news

سقطوا فى الشق: الأطفال المهاجرون فى جنوب أفريقيا

الأطفال الذين يتركون منازلهم بحثا عن عمل يتعرضون فى البلدات الصغيرة والمستوطنات لمخاطر أكثر من تلك التى يتعرضون لها فى المدن الكبيرة. كريستوفر بروجنيستاد يوضح كيف يمكن مساعدة الأطفال المهاجرين ووقايتهم من الأذى قبل وقوعه.

غالبا ما ينظر لانتقال الأطفال وحدهم إلى المدينة بحثاً عن عمل بوصفها الحركة من الريف إلى الحضر. وهذا الأمر مفهوم، فأغلب الأطفال الذين يتركون منازلهم من أجل حياة أفضل يتجهون إلى المدن حيث فرص العمل أكثر والخدمات الاجتماعية أفضل والدعم من سكان بلدتهم وأقاربهم، فضلاً عن المتعة والإثارة فى المدينة. لكن تركز أغلب الجهود على رعاية وحماية الأطفال الفقراء ممن يهاجرون من القرى إلى المدن يعد من سوء التقدير. حيث لا تضع برامج دعم المهاجرين الصغار فى حسابها العدد الهائل للأطفال الذين يعيشون فى البلدات الصغرى والمستوطنات و على طرق النقل ومناطق الحدود وفى المجتمعات الزراعية. وهذه هى حقيقة الوضع فى جنوب أفريقيا.

على مدار الثلاث سنوات الماضية، أجرت منظمة «إنقاذ الطفولة» بموزمبيق بحث وجد أن عدد هائل من الأطفال، بعضهم فى سن العاشرة، ينتقلون بمفردهم أو مع أقرانهم لمسافات طويلة داخل البلاد. ومنهم من يعبر الحدود الفاصلة بين الدول المجاورة كجوهانسبرج أو بيرتوريا أو مابوتا أو بيرا، دون أن يقصدوا وجهة محددة. ومن خلال الحوارات معهم، لوحظ أن الأطفال المهاجرين، الذين غالبا ما يكونوا أيتاما، يتعرضون فى تلك المناطق إلى أشكال مختلفة من الإيذاء والإهمال والاستغلال، وأنهم فى حاجة للدعم والحماية.

هناك أطفال موزمبيقيين، ذكور وإناث، من كل أنحاء البلاد وحتى من مناطق تبعد أكثر من ألف كيلو متر يعيشون فى ظروف سيئة فى البلدان الواقعة على الحدود الفاصلة بين موزمبيق وجنوب أفريقيا مثل ريسانو جارسيا و كومبتيبوورت. ومنذ مطلع القرن حين تدهور الاقتصاد الزيمبابوي، يتم العثور على آلاف الأطفال الذين يطلق عليهم « عابرو الحدود» بشكل متزايد فى موسينا فى إقليم ليمبوبو الشمالى بجنوب أفريقيا، وفى ماتشيباندا وانتشوب على طول معبر بيرا بموزمبيق.

وتشير الدلائل أن الأطفال الموزمبيقيين قد يتركون منازلهم فى المدن من أجل فرص عمل فى مناطق أقل كثافة سكنية وتبدو على الخريطة كذرات الرمل، وبعضها لا يظهر على الخرائط إطلاقاً، لأنهم يجدون فى تلك البلدات الريفية الصغيرة سبل

عيش تجعلهم يكسبون ما يزيد عن حاجتهم و يعينهم على إعالة أنفسهم وذويهم الذين يعانون فى أوطانهم. لكن الحقيقة، أن تلك المناطق يسودها مناخ غير آمن وعفن وشديد الخطورة على هؤلاء الصغار.

تقدير المخاطر

أجرت منظمة « إنقاذ الطفولة» دراسة تهدف إلى الوقوف على المخاطر والمصاعب التى يواجهها الأطفال المحليون فى كايا و تشامورا الواقعتين على الجسر الواصل بين ضفتى المعبر بين الشمال والجنوب. و لقد أوضح التقرير الذى جاء تحت عنوان «الجسر الواصل إلى زامبيزي: أو ما يلزم عمله حيال الاطفال؟» أن طلب سائقى المقطورات والسيارات المتزايد على البضائع والخدمات أثناء انتظارهم لوصول المعدية أدى إلى ظهور انتهاكات جنسية وانتشار دعارة الأطفال فى المنطقة، كما أدى إلى انتشار عمالة الأطفال وحوادث الإيذاء الجسدي. ووجد البحث أن الأطفال المحليون ليسوا وحدهم المتورطين فى تلك الأعمال. بل هناك شابات وبنات من مناطق معروفة ومدن مثل كوليمانى وبيرا ونمبولا، ومن مناطق قروية مثل موكابا و جاريو، نيكوادلا. تبين أنهم يقصدون تلك المنطقة بحثا عن عمل ومنهم من عثر عليها خلال رحلته وقرر أن يظل فيها، طلباً لوسيلة للرزق .

أوضح أحد الصبية فى حوار معه، أنٍ بعض البنات يجئن من دول مجاورة أيضاً: «نحن نعرف جيداً هؤلاء البنات اللائى يعملن كعاهرات. فهن إما ١٣ أو ١٤ أو ١٥ سنة، وهناك بنات من زيمبابوى (مشيرا بيده إلى واحدة) إنها عائدة من ليلة قضتها مع الرجال. وأحيانا تضاجع سبع رجال فى

الليلة الواحدة. وأختها أيضا تعمل عاهرة. وهما تعملان هنا لكنهما ليسا من المنطقة.»

تحديد الأذى

فى مايو ٢٠٠٨ صدرت نشرة بعنوان « أحلامنا المحطمة: هجرة الأطفال فى جنوب أفريقيا»، توثق الحوارات التى أجراها باحثو منظمة إنقاذ الطفولة مع عدد كبير من المهاجرين الصغار الذين عبروا الحدود إلى دول مجاورة بلا عائل وبدون أوراق رسمية، فى أربع دول. وجد الباحثون أن أغلب الأطفال الذين أجريت معهم الحوارات لا يقيمون فى المدن (بعضهم يخطط إلى الذهاب إليها على المدى الطويل) بل فى بلدات صغيرة و مستوطنات و قرى زراعية بالقرب من الحدود وعلى طول الطرق التى تصل هرارى و مبوتو بجوهانسبرج.

أولاد وبنات فى سن ١٢ سنة يواجهون الانتهاكات الجنسية و العمالة التعسفية و مشكلات دخول المدارس أو الحصول على الرعاية الصحية بسبب عدم توفر الأوراق الرسمية، كذلك مشكلات التفرقة العنصرية وكره الأجانب. كما وصفوا كيف ألقت السلطات المحلية القبض عليهم، وكيف تم اغتصابهم والتنكيل بهم بقسوة ، ومصادرة ما كان معهم من أموال وأشياء تخصهم، و سجنهم مع المتهمين الكبار وترحيلهم بالقطار إلى بلادهم مقيدين بالأغلال، وذلك على الرغم من وجود قانون فى تلك البلدانٍ يفترض أن يحميهم.

غالباً ما يعمل الأطفال الذين بلا عائل ومن خارج البلاد كأجراء فى الأراضى الزراعية، أو خدم فى المطابخ والبارات، أو باعة جائلين أو فى أعمال البناء. ويستغل أصحاب العمل وضعهم غير القانونى وقبولهم العمل بأقل أجر ممكن كفرصة لاستغلالهم بشكل أكبر. وفى حوار مع طفل فى موسينا، قال:» إن لم يكن معك أوراق رسمية سيعاملونك هنا كما يعاملون البهائم . فهم لا يريدون أن يرونك فى بلدهم إذا كنت بلا جواز سفر وتأشيرة أو أوراق هوية أو تصريح عمل. يعطونك عمل شاق وقد يأتوا بالشرطة لتلقى القبض عليك. وقد يسرحونك دون إعطائك المال المتفق عليه.»

الفتيات تحديدا هن الأكثر عرضة للسقوط ضحايا الانتهاكات الجنسية والاستغلال الجنسى عند اجتياز الحدود، وذلك على أيدى ضباط الحدود والجنود والشرطة والعصابات الموجودة فى تلك المناطق. ومن أشهر العصابات هناك الماجوماجوما على الحدود الفاصلة بين جنوب افريقيا و زيمبابوي، و الماريانيين على الحدود بين موزمبيق وجنوب افريقيا، واستغلال الأطفال ليس سوى جريمة صغيرة من ضمن الجرائم الأخرى التى يرتكبونها: وتحدث الأطفال الذين قابلتهم إنقاذ الطفولة عن ما تعرضوا له من

اغتصاب وسرقة وأعمال عنف على يد تلك العصابات. وحكت بنت من زيمبابوي، عبرت الحدود لجنوب أفريقيا، قصة اغتصاب بشعة قام بها رجال عصابة الماجوماجوما: «حين أخذوا خالتى سمعت صراخها ولم اعرف ما جرى لها حتى أخذونى أنا أيضا. أخذنى ثلاث صبيان . ثم أخذونا كلنا و مارسوا معنا الجنس عنوة. وآلمونى بشدة.»

الأطفال الذين يهاجرون إلى المدن الصغيرة والمستوطنات أكثر عرضة للمخاطر عن الأطفال الذين ينتهى بهم المطاف فى المدن الكبيرة. ففى مدن مثل جوهانسبرج و بريتوريا فى جنوب أفريقيا ومانزينى فى سوازيلاند، يدعم أبناء الجاليات الواحدة بعضهم البعض. وهناك أيضاً شبكات اتصال تساعد الأطفال على إيجاد عمل ومسكن و طرق لإرسال الأموال لأهلهم. يقول ولد من زيمبابوى فى حوار أجرى معه فى جوهانسبرج: «أكثر ما يعجبنى فى الزيمبابويين إننا نساعد بعضنا البعضٍ دون أن معرفة سابقة فى بلدنا. فمثلاً لو قبض أستطيع أن أتصل بصديق ليأتى و يرشو الشرطى ليطلق سراحي. نحن دائما فى عون بعضنا البعض». وفى الأماكن الريفية لا توجد مثل هذه الشبكات، الأمر الذى يعنى أن هؤلاء الصغار يتمتعون بحماية أقل من الكبار من أهل بلادهم.

اعرفوا قبل أن تختاروا

أوضح الكثير من الأطفال المهاجرين أنهم لا يعبأون بالمخاطر التى ستواجههم فى السفر عبر الحدود بدون أوارق رسمية. بل تحدثوا عن أهمية توعية الأطفال وذويهم عن قسوة الواقع عندما يعيشوا وحدهم فى بلد آخر. وفى نشرة «أحلامنا المحطمة» نصحت بنت من مستوطنة «ناس» بموزمبيق، تقع بالقرب من حدود جنوب أفريقيا، الأطفال الذين يفكرون فى السفر عبر الحدود إلى بلاد أخرى قائلة: «أقول لهم لا تأتوا بدونٍ أوراق رسمية، لان الحياة هنا صعبة فعلاً، و لا أحد سيتطوع لمساعدتكم ما لم يكن يعرفكم. وكل ما يقوله الآخرون كذب. عندما يقولون أن هناك فرص عمل كثيرة يسهل الحصول عليها، كله كذب. الأفضل لكم أن تظلوا فى بلدكم إلى أن تكبروا ثم بعدها تقررون.»

فى موزمبيق، أصدرت منظمة «إنقاذ الطفولة» مجلة توزع على الأطفال فى بلدات مختلفة. تهدف إلى توعية الأطفال بالصعوبات التى سيواجهونها إذا تركوا بلادهم وحدهم أو بدون أوراق رسمية. وتوزع المجلة على أطفال المدارس وفى قرى ومدن جنوب موزمبيق، وفى حين قد لا يمنع هذا الصغار من مغادرة أوطانهم، لسوء الظروف الاقتصادية، فعلى الأقل، نأمل أن يكونوا أكثر استعدادا لما قد يواجهونه.

كريستوفر بروجنيستاد:
خبير هجرة الأطفال فى «إنقاذ الطفولة» المملكة المتحدة ونورواى فى موزمبيق.
لمزيد من المعلومات أو الحصول على نسخة من المجلة رجاء الاتصال بـ
scuk.documentaition@teledata.mz

أو كريس مكلوفار:
مدير البرنامج، «إنقاذ الطفولة» المملكة المتحدة فى موزمبيق
pdirector@scuk.org.mz

بحث جديد: صغار ونازحون ومعوقون:

مخيم للاجئين أم مدينة صغيرة؟

بحثت لجنة المرأة للنساء والأطفال اللاجئين كيف يتمكن النازحين المعوقين من التمتع بحقوقهم داخل المعسكرات بطرق مختلفة، مقارنة بهؤلاء المشتتين فى المدن. وفيما يلى بعض نتائج البحث.

وجد البحث أن الخدمات والأوضاع فى معسكرات اللاجئين أفضل منها فى أماكن تجمع النازحين فى المدن، وذلك من حيث:

الحصول على الخدمات: يسهل تحديد اللاجئين المعوقين داخل المعسكرات من خلال التسجيل الأولى، وعمليات الإحصاء، خلافا لما يحدث للاجئين فى المدن. فوجود صف أمامى من الجمعيات الخيرية ذات الخبرات الفنية يسهل وضع برامج متخصصة للأشخاص المعوقين.

الوضع القانوني: المجتمعات المدنية بطبيعتها متشعبة، لذا يصعب فيها تحديد اللاجئين المعوقين. وغالباً ما لا يحمل اللاجئون فى المدن أوراق رسمية أو إثبات قانونى يدل على كونهم لاجئين أو بلا مأوي. ما يجعلهم يفضلون البقاء فى الخفاء بعيدا عن السلطات. وفى الإكوادور على سبيل المثال ، لا يقوم الكثير من اللاجئين الكولومبيين بتسجيل بياناتهم لدى المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ولا يتقدمون بطلبات للحصول على مأوي، خوفا من تعريض أنفسهم للجماعات المسلحة على الحدود. ويحرمون أيضا من الخدمات العامة لعدم تمتعهم بوضع قانوني، أو بسبب القيود التى تفرضها الحكومة، أو بسبب التميز وعدم إتاحة المعلومات. وتتضاعف هذه المصاعب بالنسبة للاجئين المعوقين الذين يواجهون حواجز بدنية واجتماعية وفكرية.

التعليم: من أفضل المميزات الموجودة فى بعض المعسكرات، إمكانية أن يتلقى الأطفال المعوقين تعليم خاص على يد متخصصين فى التدريس لذوى الاحتياجات الخاصة و بواسطة طريقة «برايل» ولغة الإشارات. ومع أن الأطفال المعوقين ليسوا محرومون من التعليم بشكل مباشر فى أى من المناطق موضوع البحث، لكنهم فى اغلب هذه المناطق، يعانون بشكل غير مباشر من الإهمال الشديد بحجة عدم وجود مدرسين مؤهلين للتدريس لذوى الاحتياجات الخاصة أو وسائل توضيحية أو مدارس مجهزة مما يجعل حضور الكثير منهم أمرا صعبا ويزيد معدلات التسرب من التعليم.

وبالإضافة للتعليم، يتوفر القليل من الخدمات للأطفال المعوقين ومتى توافرت تلك الخدمات تركز بوجه خاص على المعاقين بدنيا بدلا من المعاقين ذهنياً.

نشر المعلومات: والمقصود بصعوبة نشر المعلومات عدم دراية اللاجئين المعوقين لا بحقوقهم ولا بالخدمات والتسهيلات المدنية المتاحة لهم.

الإعانة الجسدية: فى المدن، غالباً ما تكون أوضاع الإعانة الجسدية للاجئين المعوقين سيئة. وبينما يسهل على القائمين على التخطيط أن يضعوا فى الاعتبار احتياجات اللاجئين المعوقين أثناء التخطيط للمعسكر من الداخل. لا يمكن صنع هذه التغييرات فى المدن، إلا إذا كانت فى إطار تعديل البنية التحتية المتاحة للسكان جميعاً. ولأن فى المدن تقل خيارات السكن أمام اللاجئين المعوقين، فهم يتقبلون ما يتاح لهم بدون اعتراض.

الحماية: خلافا للمدن، يوجد فى معسكرات اللاجئين المزيد من الأساليب الرسمية ليبلغ المعوقين عن الحوادث التى يحتاجون فيها لحماية.

دالى بوستشر مدير الحماية فى لجنة المرأة للاجئين النساء والأطفال.

لتحميل تقرير «الإعاقات لدى اللاجئين والمتضررين من النزاعات المسلحة»:

http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=17730&flag=report

لجعل الإعانة الب

مارى سوجناس اندرسن- كيف أثبت الشباب بتقييمهم للمحلات والمطاعم فى المدن النرويجية أنه لا يوجد شى يسمى الإعاقة، بل هناك البيئة المعوِّقة.

«الإعاقة ليست ما نحن عليه، بل ما صرنا إليه فى مجتمع فقد احترامه للاختلاف» (اللجنة النرويجية للمعاقين)

النرويج واحدة من اغنى دول العالم، لكنها لم تعد العدة لصنع مجتمع يليق بالأطفال المعوقين. ومازال بإمكانها تحقيق هذا: فنحن نعرف ما علينا عمله، فقط يلزمنا أن نجعله أمراً واقعاً.

مجتمع غير لائق

تمتلى المدن النرويجية بالعقبات فى سبيل الأطفال ذوى الإعاقات. ووجد بحث ميدانى أجرته اللجنة النرويجية للأشخاص المعوقين عام ٢٠٠٥ أن وسائل الإعانة البدنية للصغار المعوقين توجد فى سبعة مدارس فقط من بين ١٦٠ مدرسة ثانوية نرويجية، مما يعنى أنه على الكثير من هؤلاء الصغار الذهاب إلى مدارس خارج المناطق التى يعيشون فيها، الأمر الذى يزيد من صعوبة اندماجهم بشكل أفضل داخل مجتمعهم.

والوضع أسوأ كثيراً فى أماكن أخري. فالمحال التجارية والمطاعم والمقاهى و دور العرض السينمائية ووسائل المواصلات أصبحت وكأنها طرق واعرة: حيث سلالم المقاهى غير مجهزة للمقاعد المتحركة، وممرات المحال التجارية ضيقة جدا للعبور من خلالها، وأغلب المبانى الحكومية بلا مصاعد. حتى فى الأماكن التى أنشئت وجهزت لذوى الإعاقة توجد مشكلات: فالمصاعد التى صممت لنقل المعاقين غالبا ما يتم استخدامها كأماكن للتخزين ، وفى المطاعم التى جهزت حماماتها بوسائل إعانة بدنية يتطلب الأمر أحيانا الصعود لهذا الحمام بسلم. مما يوضح أن وسائل الإعانة للمعاقين بعيدة كل البعد عن اهتمامات مديرى تلك الأماكن.

والمعروف أن وسائل المواصلات فى أوسلو مزودة بوسائل إعانة، لكن فى الواقع ليست سوى محطات قليلة جدا فقط المصممة لذلك. وبالرغم من لامعقولية هذا الأمر،

ـــــــدنية واقعا حقيقيا فى شـوارع النـرويـج

لكنها الحقيقة. فكل هذه العقبات تجعل الحياة اليومية أكثر شقاءً. وكيف يتوقع الناس من الأطفال المعاقين أن يندمجوا فى المجتمع على نحو أفضل فى الوقت الذى لا يتمكنوا فيه من الخروج إلا بصحبة الآخرين، هذا لو تمكنوا أساساً من النزول من الترام فى محطة معينة.

«لو كان الأمر بيدى فى هذا العالم لاخترت أن يكون هناك المزيد من الممرات وليس سلالم فقط، إنها الطريقة الوحيدة التى يمكننى بها أن أخرج مع أصحابي» هكذا قالت فتاة فى السادسة عشرة من عمرها. لدينا مثل فى النرويج يقول « لا شى أسوء من الطقس السى سوى ارتداء الملابس غير المناسبة» وهذا ينطبق على أوضاع الأطفال ذوى الإعاقة فى المدن» فلا شى أسوء من الإعاقة سوى العيش فى بيئة مليئة بالعقبات».

الدعوى من على كرسى متحرك

حقيقة أن الأطفال المعوقون غير قادرين على المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية، جعلت شباب منظمة «برس، التابعة لتحالف إنقاذ الطفولة يبدأون حملة وطنية. وكان تصورنا يقوم على أنه فى حين توجد قواعد ولوائح تنص على وجود سبل الإعانة البدنية للأشخاص المعوقين فى المطاعم والمقاهى و دور السينما وغيرها من الأماكن العامة التى لم تضع فى حسبانها هذه الأمور وقت بناءها. إلا أن هذه الأمور غالباً ما تذهب فى طى النسيان. وقد أرادت «برس» تذكير الناس بهذا الشأن. فقامت ١٧ مجموعة أهلية فى المدن والبلدات الصغرى باستئجار مقاعد متحركة وانطلقت فى مسيرتها.

كانت غايتنا أن نختبر تجهيزات المحال التجارية والمطاعم المعدة لدخول الأشخاص المعوقين. فلو نجح المكان فى الاختبار، وضعنا على بابه ملصقا يحمل كلمة «مجهز» وإن اخفق وضعنا على بابه ملصقا يحمل كلمة « غير مجهز». وسلمنا خطاباً للقائمين على إدارة الأماكن يحدد ما نراه من تغييرات يلوم عملها. وكانت الاستجابة لحملتنا غاية فى الايجابية. حيث استجاب أغلب المديرين والعاملين وأظهروا رغبة فى عمل ما بوسعهم فى هذا الشأن. لكن البعض غضب بشدة وأراد معرفة الجهة التى منحتنا الحق فى إجراء هذا الاختبار، فأخبرناهم أن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل هى التى منحتنا هذا الحق.

تجهيز المدن للأطفال المعوقين قضية تحتاج لاهتمام ثابت. لأن معظم أصحاب المحلات لا يهتمون بشأن شى لا يرونه أو لا يقدر بالأرقام. لذا ينبغى على الشباب والأطفال الذين بلا إعاقة المساعدة فى علاج هذه المشكلة. ليس الأطفال هم المعوقون، بل المجتمع هو العاجز عن مساعدتهم، وهذا ما يجعلهم معاقين. وبموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، تتحمل الدول مسئولية أن تجعل مجتمعاتها جديرة بالأطفال، بما فى ذلك الأطفال المعاقين. وهذا ما حان وقت تنفيذه.

مارى سوجناس اندرسن:
الرئيس السابق لمنظمة«برس» و «شباب إنقاذ الطفولة» بالنرويج

لمزيد من المعلومات الاتصال ب كريستن كفالو الرئيس الحالى للمنظمة
إيميل: kirsten@press.no

حان الوقت للمملكة المتحدة أن تظهر بعض الاحترام لأطفالها وأن تسمح لهم بالظهور فى الأماكن العامة. آليكس جاسك وتشارلوت ستيتزل.

حرية التجمع؟ ليس إذا كنت صغيرا وفى المملكة المتحدة

صدقت حكومة المملكة المتحدة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل فى ١٦ ديسمبر ١٩٩١. وبذلك التزمت بإعداد جميع الأطفال فى نطاق ولايتها إعداداً كاملاً ليحيا حياة فردية فى المجتمع وتربيته بروح المثل العليا المعلنة فى ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصا بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والإخاء»

والتزمت بموجب الاتفاقية «أن تحترم الحقوق الموضحة فى الاتفاقية وتضمنها لكل طفل يخضع لولايتها دون أى نوع من أنواع التمييز»

وفى حين الكثير من الحقوق المنصوص عليها فى الاتفاقية تكفل الحماية للطفل، كالحق فى الحياة (مادة ٦) والحق عدم جواز نقل الأطفال خارج البلاد دون العودة (مادة ١١) والحق فى عدم الحرمان من أحد الوالدين إلا برغبة الطفل (مادة ٩)، إلا أن الاتفاقية تشمل أيضا حقوق تكفل للطفل احترام خصوصيته وحريته، والمادة ١٥ خير مثال على ذلك: «تعترف الدول الأطراف بحقوق الطفل فى حرية تكوين الجمعيات وفى حرية الاجتماع السلمي» مما يعنى أن المملكة المتحدة ليست ملتزمة فقط بضمان حق الأطفال فى التعبير عن آرائهم وحقهم فى طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، وحقهم فى مزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة، بل تلتزم أيضاً بضمان حق الأطفال فى التجمع بحرية مع بعضهم البعض. وفى حين تسمح المادة ١٥ بتقييد هذا الحق عند الضرورة، فأن المنطق العام يقول أنه فى بلد متحضر مثل المملكة المتحدة يفترض أن تقل القيود على حرية الأطفال فى التجمع مع بعضهم البعض.

لكن الواقع منذ التصديق على الاتفاقية، أن انجلترا لم تفشل فقط فى اتخاذ خطوات ايجابية لتشجيع التجمعات الحرة، لكنها أيضا ظلت تصدر القاعدة تلو الأخرى بعمد أو بغير عمد لتقييد المادة ١٥، وغيرها من مواد اتفاقية حقوق الطفل.

أصدرت حكومة المملكة المتحدة عام ١٩٩٨ قانون مخالفة الآداب العامة والسلوك الاجتماعي، المعروف بأسبو «ASBO» Anti-Social Behaviour Order، وهو مجموعة عبارة عن مجموعة أوامر مدنية تحظر أى نشاط أو سلوك يعد مخالفاً للسلوك العام. ويعد أى خرق لقانون أسبو تهمة جنائية يعاقب عليها بالسجن. ويقع الأطفال الصغار منذ سن العاشرة تحت طائلة هذا القانون، إذا رأت المحكمة أن سلوك الطفل «تسبب أو كاد أن يتسبب فى حدوث مضايقة أو إزعاج أو أزمة» ويتم تطبيق ASBO عليه.

المهم فى الأمر أنه على الرغم من أن هذا القانون يعد فى الأساس مجموعة من القواعد المدنية، غالباً ما تعتمد السلطة المحلية أو الشرطة على شهادة الشهود كدليل دامغ(حتى وإن كانت شهادة شخص مجهول). و بمجرد مطابقته لأحكام القانون، يقضى المحكوم عليهم عقوبة تصل إلى عامين كحد أدني، وغالباً ما تصل لأكثر من ذلك. وتشتمل المواد الأساسية لقانون أسبو على حظر استخدام شوارع و مناطق محددة من البلدة، و من الاجتماع بأفراد بعينهم، وذلك فضلاً عن القوانين المعروفة التى تحرم التواجد فى أماكن عامة فى جماعات تزيد عن ثلاث أو أربعة أشخاص.

مثل هذه المواد لا تعمل فقط على جعل تجمع حر (كمجرد مباراة كرة قدم ودية) أمرا مستحيلا، بل تزيد أيضا من سهولة خرقها، وقد يراه البعض تعنت قانونى لأنه يعنى تطبيق عقوبات جنائية على الأطفال، تصل فى بعض القضايا إلى الحكم بالحبس، وبسبب أمور لا تعد فى حد ذاتها غير قانونية.

لم تكتفى تشريعات مخالفة الآداب العامة بقانون ASBO فقط. فقد رأى قانون مخالفة السلوك الاجتماعى لسنة ٢٠٠٣ منح ضباط الشرطة ومتدربى الخدمة الاجتماعية الذين قضوا فى التدريب مدة تزيد عن ثلاثة أسابيع، المزيد من الصلاحيات لفض شمل الجماعات التى تسلك سلوكا، أو التى مجرد تواجدها ، يسبب للآخرين شعورا بالمضايقة أو الإزعاج أو التأزم. كما منحهم أيضا سلطة إعادة الأشخاص دون سن ١٦ سنة، إلى منزلهم، فى حال تواجدهم بالخارج بعد الساعة التاسعة مساءا بدون مصاحبة شخص بالغ. (و حتى إن لم يرتكبوا سلوك مخالف). وفى حين تقتصر ممارسة تلك الصلاحيات على مناطق معينة، إلا أنه من الواضح كيفية استهدافها للشباب، وإمكانية إساءة استخدامها. و بما أن كلمة «مجموعة» تعنى شخصين أو أكثر، فقد يتعرض أى تجمع لأشخاص تحت ١٨ سنة فى أى مكان عام، للفض إذا انزعج منهم أحد المارة. ومن حسن الحظ أن تفسيرات القانون قد قصرت ممارسة صلاحية فض التجمعات على سلوك الأشخاص المتجمعين، وليس لمجرد حدوث التجمع. كما قصرت إجراء حظر التجول على حالات الحوادث التى يتسبب فيها أو يتعرض لها الأشخاص دون ١٦ سنة . إلا أن تلك الصلاحيات مازالت موجودة وتعد دليلاً قوياً على موقف الجهة التشريعية من الشباب وتجمعاتهم فى الأماكن العامة.

حشرات غير مرغوب فيها

ربما يعد أكبر دليل على موقف انجلترا المحزن من أطفالها هو اختراع وزيادة انتشار جهاز « الناموس»، وهو مكبر فوق صوتي، يصدر صوتا مزعجا بشدة للأشخاص دون سن الـ ٢٥ سنة، ويشبه جهاز القضاء على الناموس كما ذكرته روايات الخيال العلمى . لكنه لسوء الحظ ليس خيالاً علمياً. وحقيقة تأثيره على فئة بعينها دون الأخرى يرجع إلى التدهور الطبيعى لسمع الإنسان مع مرور الزمن. ففى حين لا يسمعه الأشخاص الذين فى الثلاثين من أعمارهم، يصف الأشخاص تحت سن ١٨ الأصوات التى يحدثها بأنها تجعلهم يشعرون وكأن «أذنهم على وشك الانفجار»، أو «كأن طاحونة تعمل داخل أذنهم، ويقولون أنه أسوء صوت يمكن سمعه على الإطلاق»، أو « كصوت عالى بشكل فظيع و مؤلم بشكل فظيع». ويتوفر هذا الجهاز وقطع غياره لأي شخص بمبلغ ٥٠٠ جنيه استرليني. وحالياً، تستخدم الآلاف من تلك الأجهزة فى جميع أنحاء البلاد لمنع الشباب الصغار من التسكع على مقربة من

البيوت وأماكن العمل، أو حتى الكنائس والمراكز الاجتماعية.

وفى أماكن حيث كان الأطفال ذات مرة محل ترحيب، أو على الأقل غير ممنوعين من دخولها، صاروا الآن مجبرين على الابتعاد عنها بسبب جهاز صمم خصيصا لطرد الحشرات والحيوانات الضارة غير المرغوب فيها.

والبديهى أن جهاز «الناموس» يسمعه جميع من دون الـ ٢٥ سنة بدون استثناء، بغض النظر عن مسلكهم أو التمييز بين الأشخاص الذين يتأثرون بصوته، فقد يكون مراهق مشاغب أو طفل صغير يتعلم المشي.

والمزعج فى الأمر أن الحكومة رفضت حظر بيع جهاز « الناموس». وأيدها فى ذلك عدد من قوات الشرطة والسلطات المحلية معتبرين الجهاز أداة لمنع الجريمة، لدرجة المطالبة بالأموال العامة لشراء أجهزة لاستخدامات الأعمال الخاصة. وقطعاً لا يمكن سوى لروايات الخيال العلمى أن تأتى بجهاز أكثر إفساداً وطريقة أكثر تبجحاً ولامبالاة بالالتزامات التى التزمت بها الدولة بتصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

يكشف التوسع فى استخدام قانون مخالفة الآداب العامة والسلوك الاجتماعى ضد الأطفال، وممارسة الشرطة لصلاحية فض التجمعات وفرض حظر التجول، وانتشار أجهزة «الناموس «المزعجة ، عن اضطراب علاقة الكبار بالصغار فى انجلترا. وبينما لا يوجد شك فى رغبة المجتمع فى حماية «الأطفال الصالحين»، من الواضح بنفس القدر كيف يعانى الأطفال «الأشرار» من الخوف والازدراء.

لكن ما هو الحد الفاصل بين الأطفال الصالحين والأشرار؟ الملائكة والشياطين؟ فهل حين يجرجر طفلك إلى البيت لو خرج لشراء حليب فى التاسعة والنصف مساءً أو حين لا يستطيع شراء الحليب بسبب إزعاج جهاز « الناموس» الذى يمنعه حتى من عبور باب المحل، أو عند استلام مذكرة ASBO لارتكابه سلوكا مشينا لأنه حاول تجربة شى بعصير التفاح، فهل يكون الطفل بذلك قد تجاوز الخط الأحمر وانقلب إلى شيطان؟ من الذى يجب أن يشعر بالخوف ويعاقب؟ إن الحكومة تحتاج إلى تذكيرها بما يعنيه أن يكون المرء صغيرا و بضرورة تقدير واحترام ذلك قليلاً، هذا إن كان الكبار يرغبون فى احترامهم فى المقابل. ويمكنها أن تبدأ بضمان حماية الحقوق التى التزمت بها بالفعل بتصديقها على اتفاقية حقوق الطفل.

الكس جاسك:
محامى
شارلوت ستيتزل
محامية تحت التمرين
منظمة «ليبرتي»
للاتصال
info@liberty-human-rights.org.uk

لامبث واحدة من أربع بلديات بلندن تعين عمدة للشباب، ويمثل عمد الشباب رؤى واهتمامات الشباب فى مجالس الحكم المحلية، ويستخدمون الدعم لافتتاح مشاريع الشباب فى المنطقة. تحاورت شبكة معلومات حقوق الطفل مع ساتيا بانيجراهي، ١٥ عاما، الذى انتخب كعمدة لشباب لامبث فى نوفمبر ٢٠٠٧

حوار مع ساتيا بانيجراهي أحد عُمَد الشباب بلندن

أريد أن أصبح عمدة للشباب لأساعدهم. لقد بحثت فى الوسائل المتاحة للشباب فى المنطقة ولم أجد سوى مشروع الفنون الغريبة، ثم جاء مستشار لزيارة مدرستى وأخبرنا عن فرصة أن يكون المرء عمدة للشباب.

الأمر يشبه انتخابات الرئاسة !

لكى نتقدم كنا فى حاجة لعدد معين من الناخبين، وبعدها كان علينا أن نضع بيان للجولة الثانية ليتسنى لشباب لامبث التصويت. وكان هناك حوالى ٢٦ مرشحاً، وكانت برامجنا على الموقع الالكترونى لمعهد الشباب. ووضع بكل مدرسة صناديق اقتراع ونسخ من كل برنامج. إلى جانب نظام التصويت على الانترنت.

أريد أن يعرف كل شاب فى لامبث أن هناك عمدة للشباب يمكنهم التوجه إليه لمساعدتهم فى الحصول على تسهيلات فى مجتماعاتهم. ويرتكز برنامجى على الأمن والسلامة والرياضة، لكننى اضطررت لتغيير الأهداف لأنها السنة الأولى لتجربة منصب عمدة الشباب. ومهمتى الأساسية هذا العام هى تحسين صورة عمدة الشباب. والمدة الرسمية لتولى المنصب عام واحد فقط.وأنا هنا للاستماع لكل الشباب ونقل مطالبهم للمسئولين على اعلى المستويات.

عندما علم أصدقائى أنى صرت عمدة للشباب ، قالوا « ياه، بمقدورك أن تصنع شيئا من اجلنا، خصص لنا مكان للتزحلق!»، ومدرسى كان يمزح ويقول» تعظيم سلام لعمدة الشباب!» وأعتقد البعض انه أمرا مملا، وفى رأيى أنهم أحرار فيما يرونه، وأظن أن انتخابى يرجع إلى ثقتى فيما يمكننى عمله وثقة أصدقائى و زملائى فى

المدرسة فيّ.

أعتقد أن المشكلة الرئيسية التى تواجه الشباب فى لامبث هى الاطلاع. فهم لا يعلمون الكثير مما يدور حولهم: كالرياضة، والتسهيلات المتاحة لهم، والإعلام، وأشياء من هذا القبيل. ولامبث من أكثر البلدات فى لندن من حيث التنوع الثقافي، لكن الشباب لا يهتمون حقاً بالجنسيات الأخرى فى المدينة.

أول شى فعلته كعمدة للشباب أن وضعت لجنة استشارية من شباب فى سن ٢١ عاما، ومن مختلف أنحاء لامبث، وذوى خلفيات ثقافية مختلفة، كانوا قد تطوعوا فى مشاريع مختلفة، وهم قادرين بخبراتهم السابقة على العمل فى مشاريع الشباب وعلى تقديم النصح والمشورة لي.

تقدم إلينا مشاريع كثيرة، لذا كان من الصعب أحيانا تحديد أى منهم يستحق الدعم. وكان معنا (أنا واللجنة الاستشارية لعمدة الشباب) ٢٥ ألف جنيه إسترلينى لصرفهم على مشاريع الشباب فى لامبث. وكنا نعقد اجتماعا مفتوحا للجنة كل شهر، وأحيانا أكثر من مرة فى الشهر. وكان الشباب يأتون ويقدموا مشاريعهم التى تحتاج لدعم لنصوت عليها. ويمكن لأى شخص أن يأتى ويستمع للاجتماع. وذات يوم حصلنا على التماس من طلبة المدارس الإعدادية يريدون أن تكون ملاعبهم فى حال أفضل، وقدموا تصوراتهم عن الأمر.

أحيانا تكون المهمة صعبة. ذهبت ذات يوم لحضور حدث فى مركز دعم الخطط حيث يجلس العديد من الكبار حول المائدة يتحدثون ثم يطلبون وجهة نظرى فيما يتحدثون فيه، وعلى الرغم من اننى احصل على ملخص لما يدور ، إلا انه ليس من السهل دائما الإلمام بكل شئ. كما أننى فى جولاتى التفقدية كعمدة للشباب، دائما ما أذهب لحضور مراسم افتتاح، وعمل العديد من المقابلات. الليلة على سبيل المثال هناك اجتماع حول التسكين وفى الأسبوع القادم افتتاح برنامج فنى للشباب فى جامعة ساري.

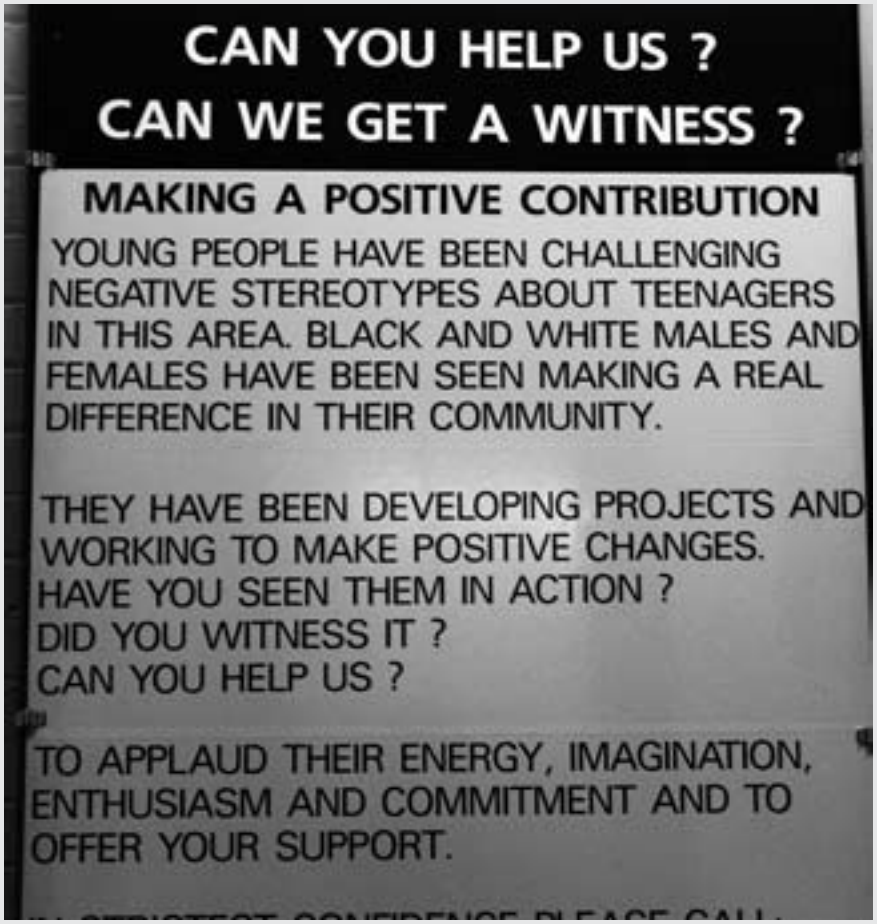

بعض الكبار يتحدثون معى بشكل ملاءم، ويكونوا متفهمين ومتقبلين لأفكاري، لكن ليس جميعهم.

أذهب إلى المكتب بحريتي، المطلوب منى الذهاب للمكتب ثلاث ساعات فقط أسبوعياً، لكننى غالبا لا أعود إلى بيتى حتى الساعة التاسعة والنصف. وعادة ما أذهب للمكتب بعد المدرسة، وأحاول الاحتفاظ بأيام نهاية الأسبوع والأجازات خالية من الإلتزامات ليتسنى لى لعب كرة القدم والكروكيت والراكت، و حضور دورة ال IT أيام السبت. من المفترض ألا يتعارض كونى عمدة للشباب مع دراستي، وان كان لدى امتحانات أخطر معهد الشباب قبلها بعدة شهور، على الرغم من تزامن بعد المواعيد مع وقت المدرسة.

أفضل شى فى منصبى كعمدة للشباب فرص مقابلة أناس جدد والتعرف بشكل أفضل على لامبث. فقد عشت ثلاث سنوات فقط فى انجلترا، وقبلها كنت أقيم فى الهند. وأود بشدة أن أظل على نفس الوتيرة فى عمل هذا النوع من الأنشطة، لأن مثل هذه الفرص غير موجودة فى الهند. انجلترا تمنح الفرصة للجميع.

الكثير من الكبار يظنون أن الشباب كلهم متشابهون. فما تنقله وسائل الإعلام عن سلوك بعض الشباب يعطى انطباعا سلبيا عن كل الشباب. لكن هناك الكثير من معاهد الشباب شجعت الكبار على الاستماع للشباب ومؤخرا تغيرت الكثير من الأمور.

لا استطيع أن أجد سلبية فى عملى كعمدة للشباب، سوى انه يستنزف الكثير من حياتى الشخصية.

أريد أن أقول لأى شخص يفكر فى أن يكون عمدة للشباب إنها فرصة لمساعدة الشباب. كما إنها تزودك بالقدرة على إحداث تغيير. وإنها خبرة عملية عظيمة. والنصيحة التى أود توجيهها هى الاستماع لكل شاب حولك.

اتصل بعمدة شباب لامبث علي:

youthmayor@lambeth.gov.uk

جزء من برنامج عمدة الشباب

الجريمة واحدة من أهم القضايا فى مجتمعنا، ونحن جميعاً نقع ضحايا لها بشكل م باشر أو غير مباشر. وواجبنا الأخلاقى يحتم علينا أن نجتث هذا الشر فى المجتمع من جذوره. ويمكننا تحقيق هذا بتشجيع التعليم التنافسى بين الشباب. نحن نعلم أن الصحة ثروة. وأن الصحة السليمة تنتج أفكارا سليمة، تسهم فى ازدهار المجتمع. وبتوفير حياة صحية لشبابنا عن طريق الرياضة والأنشطة الثقافية الأخرى، يمكننا تقليل معدلات الجريمة فى المجتمع لدرجة كبيرة. وأنا أنوى أن أترجم هذه الأقوال إلى أفعال فى بلدتنا.

وإن انتخبت أتعهد بان أكون حلقة الوصل بين الشباب، كما سيكون بوسعى العمل على توفير مساحة لتبادل الآراء من خلال نادى للشباب. نادينا الشبابى سيكون فيه الكثير من التسهيلات، والمسابقات، والعروض، والرياضة و المعسكرات الصحية، الخ.

حشو الطفولة: لماذا يحتاج أطفال اليابان لاستراحة

المنافسة التعليمية الضارية التى يشعلها الآباء تحرم الأطفال من حقهم فى وقت فراغ، وتدفعهم للانهيار. نوريكو كاجيكى توضح كيف يحدث هذا لأطفال اليابان.

أصبح لعب الأطفال خارج البيت أمراً استثنائياً فى مدن اليابان. والتغيرات التى حدثت فى الأماكن الخارجية المخصصة للعب مسئولة جزئياً عن ذلك، حتى أن دواعى الأمن والحماية تغلبت على حاجة الأطفال للاكتشاف والتعارف على غيرهم من الأطفال. وأصبحت الجرائم ضد الطفل، والحوادث التى تحدث لهم المادة الأساسية لوسائل الإعلام. لدرجة أن شرطة هيوجو لديها نظام إنذار سريع لتنبيه الوالدين عن طريق جهاز المحمول بالأشخاص المريبين، وغيرها من المخاطر الأخرى التى قد يتعرض لها أطفالهم فى أماكن اللعب.

والواقع أن حرية أطفال المدن بالذات، محدودة، لأن المناطق المخصصة للعبهم صناعية صممها وبناها الكبار. وإذا كان للأطفال اختيار النادى الذى يودون الانضمام له، فهم يختارونه من بين عدة خيارات محكمة وضعها الكبار أمامهم بدلا من الاستمتاع بأوقات فراغهم كما يحلو لهم.

والعقبة الأساسية فى ابتداع شى جديد هى أن الأطفال، ببساطة، ليس لديهم وقت فراغ ، فقد قام الكبار بوضع وتنظيم جداولهم الزمنية لهم. ولا يسمح لأغلب الأطفال بالنمو والنضج بوتيرتهم الخاصة وبطبيعية. لأن كل دقيقة من وقتهم يتم حسابها بدقة.

ظاهرة المدارس المكثفة

ألقت دراسة أجريت عام ٢٠٠٦ على طلبة الصف الثانى والخامس (أطفال تتراوح أعمارهم من ٧- ٨ سنوات إلى ١٠-١١ سنة) الضوء على الرابط بين ندرة أوقات الفراغ لدى الأطفال ولعبهم خارج البيت. بعد أن صارت المدارس المكثفة ظاهرة عامة فى اليابان، وهى مدارس تهدف إلى تحسين مستوى الطلبة وإعدادهم للامتحانات بشكل مكثف. وفى العادة يغادرها الأطفال الذين يبلغون ١٢ سنة من عمرهم فى حوالى التاسعة والنصف مساءً. ويغادرها من يبلغ ١٠ سنوات حوالى السابعة مساءا، ويذهب الكثير من الأطفال إليها أيام العطلات.

نسبة قليلة فقط من الطلبة عينة الدراسة (١٦,٥ فى المئة من طلبة الصف الثانى و ١٩,٥ فى المئة من طلبة الصف الخامس) لا يذهبون للمدارس المكثفة أو لأى دروس أخرى بعد المدرسة. بينما قال ٨٣,٥ فى المئة من طلبة الصف الثانى و ٨٠,٥ فى المئة من طلبة الصف الخامس، أنهم يحضرون درس أو درسين. ولما سئلوا عن عدد الدروس فى الأسبوع، أجاب أكثر من ٥٠ فى المئة من الصف الثاني: أنهم يحضرون مرة إلى ثلاث مرات، وأجاب ٢٥ فى المئة من طلبة الصف الخامس أنهم يحضرون أربع مرات أو أكثر.

تشمل أنشطة طلبة الصف الثانى الذين يذهبون للمدارس المكثفة ودروس ما بعد المدرسة السباحة والكتابة ودروس البيانو والرياضة. أما طلبة الصف الخامس فى كايمون، أشهر مجموعة للمدارس المكثفة، فسجلوا أن إجراء الأبحاث كان أهم أنشطتهم على الإطلاق وتحديدا أثناء مذاكرتهم لامتحانات الالتحاق بالمدارس الإعدادية.

وحين سئل الطلبة عن رغبتهم فى اللعب خارج البيت وعدم استطاعتهم ذلك، أجاب ٧٠,٥ فى المئة من طلبة الصف الثانى و٦٠,٥ فى المئة من طلبة الصف الخامس بـ» نعم» . وكان السبب لدى ٥٧,٨ فى المئة من طلبة الصف الثانى و ٦١,١ فى المئة من طلبة الصف الخامس هو أن المدارس الإضافية ومجموعات ما بعد المدرسة لم تترك لهم وقت فراغ. بالإضافة لأسباب أخرى مثل «لأن هذا خطر» أو «عندى واجب مدرسى ومذاكرة « و «على أن ابقى فى البيت».

جيل تحت الضغط

لماذا تنتشر المدارس المكثفة بهذا الشكل؟ فى السنوات الحالية ازدادت أزمة الدخل المحدود بوضوح نتيجة لتراجع اقتصاد اليابان. وأصبح الإفلاس أمرا عادياً للغاية، وخصوصا بين الشباب الذين يجدون صعوبة فى العثور على موضع قدم فى شركة جيدة. وتحول الآباء إلى صرف ما يزيد عن مليون ين سنويا (حوالى ١٠,٠٠٠دولار) على مصاريف المدارس المكثفة لأطفالهم لضمان نجاحهم ووصولهم للجانب الآمن من فجوة الدخل التى تتسع باضطراد.

فى عام ١٩٩٢ أجريت مجموعة من التحسينات المدروسة بعنوان «تعليم بلا ضغوط» على تعليم الأطفال. حيث تم تقليل محتويات المنهج وأصبح الأسبوع الدراسى خمس أيام بعد أن كان الطلبة يدرسون لأكثر من خمسة أيام أسبوعياً. رأى الكثير أن التوجيهات الجديدة أدت إلى الحد من المستوى التعليمى للطلبة. وشعر الآباء الذين يودون أن يصل أطفالهم «إلى القمة» بالقلق على مستقبل أولادهم، لأنهم يعتبرون النجاح فى المدرسة مفتاح الوصول إلى جامعة جيدة وضمان وظيفة فى شركة جيدة. ولهذا يرسل بعض الآباء أولادهم منذ نعومة أظفارهم للدراسة فى دروس خاصة أو فى المدارس المكثفة .

حان وقت التغيير

أمر جيد أن يستذكر الأطفال دروسهم لوقت طويل لو أنهم يرغبون فى ذلك. لكن أطفال كثيرون فى اليابان يجبرهم الكبار للاستذكار بجد. وحين يتعود الأطفال على طاعة الكبار بهذه الطريقة، يكون من الصعب عليهم التفكير فى مستقبلهم بحرية. ومن المهم جدا أن يثق الكبار فى قدرة أبناءهم على الاختيار لأنفسهم. فقد يعتقد الآباء أنهم يدفعون أبنائهم من منطلق الحب، وقد يخبرونهم أنهم يفعلون ذلك لينالوا فرصة فى الحياة، ولكن هل هذا بالفعل فى مصلحة أطفالهم الفضلي؟ أم أن الآباء يحققون أحلامهم على حساب أولادهم؟ بتحويلهم أطفالهم، حسب أمزجتهم، إلى «بالغين صغار»؟ إنهم الكبار من يحرمون أولادهم من أوقات وفرص اللعب. ويساعدهم فى ذلك المجتمع. كثير من الآباء أنفسهم لم يتمكنوا من اللعب بحرية فى طفولتهم ولذلك ليس بإمكانهم تقدير حاجة أطفالهم القصوى لوقت اللعب. وفى هذا المرحلة من تطور المجتمع الياباني، من الأهمية بمكان تعزيز حق الأطفال فى اللعب. فهم آباء الأجيال المقبلة ولهم أن يعرفوا قيمة اللعب الحر التلقائى ليكونوا قادرين على تنشئة مجتمع سوى وسعيد للأطفال.

نوريكو كاجيكى:
مدرس مساعد أستاذ بقسم الاقتصاد المنزلى بجامعة كوبى النسائية باليابان للاتصال
kajiki@warp.or.jp

البرازيل:
صغار على هامش المدينة.. وفى قلب العنف

تؤثر الانفصالية فى ساوباولو فى زياد معدلات العنف المرتفعة أساساً فى المدينة بشدة، ولاسيما على الصبية الذين تنحوا بالفعل لهامش المجتمع... بولا ميراجليا تنادى بضرورة إعادة الربط بين أجزاء المدينة للحد من مد العنف.

فى عدد من دول أمريكا اللاتينية، اتخذت أسوء أشكال العنف، بمرور السنوات، قالب الجرائم المدينية، كسرقة الممتلكات، والاختطاف، والسطو، والاعتداء والقتل.

تحتل البرازيل أعلى مكانة فى قائمة الدول الأكثر عنفاً. وفى حين معدل القتل فى انجلترا حوالى اثنين لكل مائة ألف نسمة، وفى الولايات المتحدة حوالى ٦ لكل مائة ألف نسمة، وفى المكسيك حوالى ١٣، يصل معدل القتل فى البرازيل إلى حوالى ٣٠ لكل مائة ألف نسمة. هذا المعدل الهائل لا يجوز اعتباره مجرد ظاهرة ليس لها دلالة، لأنه يعبر عن صورة العنف الذى ظل يتشكل على مدار السنين، وخاصة فى المدن الكبرى. الجريمة والعنف مرتبطان بخلفية أوسع للصحة العامة والاقتصاد والعدالة و نظام الحكم والتحضر، وفى البرازيل أصبحا بمثابة المصفاة التى يمكن من خلالها استيعاب «المدينة» بشكل عام.

وفى هذا السياق تطورت نماذج جديدة للتفاعل الاجتماعى و خلقت ديناميكيتها الخاصة فى المدن و ساحاتها ومعمارها، وإطارا ينبغى من خلاله فهم التعارض بين مركز المدينة وأطرافها.

حالة ساو بولو

فى ساو بولو، «الأطراف» هى الأماكن الأشد فقرا وخطرا فى المدينة، وهى الأطراف الجغرافية التى - ليس من قبيل الصدفة- ترتفع فيها معدلات القتل. ولذلك أصبح العنف والجريمة، والخوف منهما من العلامات الراسخة للمدينة، إلى جانب تنمية مشاعر الخوف والكره، اللذان يغيران ويقودان الحياة اليومية للمواطنين، وخططهم الآمنة. وحالياً، بدلاً من انخفاض معدلات جرائم القتل فى الخمس سنوات الماضية، مازال عدّاد الموت يجري. وبعد أن كانت ثابتة فى الفترة من ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٢، ارتفع المعدل وفقا لمنظمة اليونسكو من ٢١,٣ إلى ٢١,٧)، وبلغ بين الشباب من عمر ١٥ إلى ٢٤ عاما ٥٤,٥. والشبان السود من سكان أطراف المدينة هو الضحية فى هذه الدراما

إلا أنه لا يمكن فهم هذا المستوى المتصاعد من العنف بوصفه نتاج الروابط الاجتماعية الهشة، بل بالأحرى بوصفه عملية بناء اجتماعى صار العنف جزءً منها، ويؤثر فيها عوامل أخرى كالجريمة المنظمة وغياب العدالة، ويزيدها اشتعالا سهولة الحصول على الأسلحة غير المرخصة و الكحوليات.

وتبعات عملية البناء الاجتماعى تلك يمكن لمسها بطرق عديدة. ويؤثر هذا الأسلوب الاجتماعى الذى يمكن تسميته أيضا بالـ« عنف المجموعات» فى الشباب والأطفال على وجه الخصوص. وينتشر العنف فى أماكن ذات مغزى ومجالات ملموسة، كالمدارس والشوارع والمنازل، محدثاً تداعياته كلها حتى وإن اقتصر على مجرد التهديد باستخدام العنف.. ولم يصبح الأطفال والشباب عرضة للعنف فحسب بل عرضة أيضا لإلقاء القبض عليهم فى حلقة العنف المنحرفة تللك.

مدينة مقسمة

نماذج التمدين أيضاً تلعب دورا مهما فى هذا الأمر. عدم المساواة مثلا التى يعانى منها حوالى ٢٠ مليون نسمة فى ساو بولو. واحدة من أبرز ملامح المدينة، ونتيجة لهذا انفصلت أطراف المدينة عن المركز بشكل كامل، مادياً ومعنوياً. وانعزلت الطبقات الاجتماعية المختلفة عن بعضها البعض، وعلى الرغم من حدوث عملية تمدين سريعة ومكثفة فى المدن الكبيرة، لكن الانعزال تأكد فى أطراف المدينة بغياب الوسائل العامة والخدمات والبضائع. وأصبحت الجغرافيا عنصرا يحدد تعريف فرص العيش لكل السكان.

تحول المشهد المدينى بالجريمة والخوف منها: وساهمت المجتمعات المغلقة والأسيجة والجدران العالية وتمركز الخدمات والسلطات الأمنية الخاصة فى خلق مدينة مقسمة.

وكنتيجة، نشأت على أطراف المدينة أماكن يتعذر وصول العدالة وتأكد فيها العنف بين الأشخاص. ما يعتبر عدم المساواة فى المخاطر و توزيع الأذى داخل المدينة والمجتمع البرازيلي، ويوقع بالأطفال والشباب فى شبكة يستحيل حلّها من الأعمال الخارجة عن القانون.

بسهولة يحصل الأطفال والشباب على أسلحة، ويقعون ضحية ديناميكية اجتماعية يهيمن عليها منطق الجريمة المنظمة. وتتآمر مع أشكال الانعزالية فى المدينة لمنعهم من التمتع بحقوقهم، وخلق بيئة تنتشر فيها الأعمال غير القانونية. وتلك الديناميكية التى تحمل جرائم الموت ليست واحدة فى كل مدينة، وحيث يكون السياق جوهريا لفهم كل واقع محلي، فانه كذلك لفهم

شباب برازيلى يتحرك

مشروع لمعهد بروماندو و شركاه

يدهم مشروع «شباب يتحرك »Jovem em Moviment الشباب بالمجتمعات محدودة الدخل فى البرازيل فى الحصول على حقهم فى حياة خالية من العنف. كما ينص قانون أوضاع الأطفال والمراهقين. وينفذ المشروع فى أربعة مناطق، حيث ينظم الشباب على المستوى المحلى و يحثهم على الانضمام فى شبكة قومية لهم، ويدرب المشاركين علي:

تعزيز عملية تبادل التعلم بين الأقران لمساعدة الآخرين على الحد من العنف بين الناس وفى المنزل والمجتمع وعلى المستوى المؤسسى والاجتماعي. والدعوى لتلك الحقوق على المستوى المحلى والقومي.

العمل مع صناع القرار فى وزارة الصحة لخلق وتطبيق مقاربة حقوقية لمنع العنف.

ساهم المشروع فى تمكين الشباب الذين يتسموا بالعنف المادى أو المعنوى من التفكير فى التاريخ الثقافى للعنف الأسري. وقد غير هذا من شكل العادات والسلوك، ودعم الحوار داخل الأسر والمجتمعات. كما أن مشاركة الشباب وظهورهم فى المناظرات القومية كان له تاثيراً ايجابيا على ثقة المشاركين بأنفسهم، و ساعدهم على مقاومة العنف المؤسسي.

واجه المشروع عددا من التحديات:

تعارضت بعض الأهداف المحلية مع أهداف قومية على نطاق أوسع بسبب اختلاف الانتماءات السياسية للجماعات مثل حركة برازيلين بلا ارض Brazilian Landless Movement. حيث يتأثر حس المواطنة لدى الشباب فى البرازيل تاريخياً بالشباب المنتمين لأحزاب سياسية. ويعمل معهد بروماندو مع شركاءه لتعزيز حركات المجتمع المدنى التى تعمل على قضايا وموضوعات بعيدة عن الانتماءات الحزبية.

فى ريم، منعت تجارة المخدارت وجغرافيا النزاع المسلح، الشباب من التحرك بحرية داخل مجتمعاتهم . كذلك شكل الموقف السلبى من الشباب عموما عقبة فى سبيل البحث، لذا لزم توظيف فريق فنى لعمل ذلك.

انفصال مدن المشروع الأربعة جغرافيا، بينما تحتاج عملية الرصد تواصل مستمر. لهذا استخدم المشاركين برنامج ساكى بى skype والبريد الالكترونى والهواتف المحمولة لعقد اجتماعات منتظمة.

ويعتبر مشروع «شباب يتحرك» جزء من مبادرة أوسع تهدف لتعزيز دعم المجتمعات والأسر للأطفال والمراهقين. وبدلا من اعتبارهم أساس المشكلة، أو من أخطارها أو حتى عرضة لأخطارها، يحدد المشروع الحقوق الأصلية . وتعتبر تلك المبادرة مكافحة ثقافية لأنها مغايرة لطبيعة برامج الأطفال المعتادة التى تسعى للحصول على تمويل و تعد عموما ساحة للتنافس على المصادر لمشروع يستغرق زمنه عاماً أو عامين. بينما تهدف المبادرة لإحداث تغيير منظم على المدى الطويل.

لمزيد من المعلومات عن برنامج الدعم الاجتماعي، اتصل بـ:

معهد بروماندو promundo@promundo.org.br

أو المركز لبحوث وسياسات الطفولة

(CIESPI– International Center for Research and Policy on Childhood)

على ciespi@ciespi.org.br

الأسس المادية والاجتماعية والسياسية للعنف.

على السياسات المحلية للأمن والحماية التى تهدف لكسر هذه الشبكات وتقديم بدائل، أن تضع على رأس أولوياتها الأطفال والشباب. وينبغى أيضا إعادة التفكير فى تصميم المدينة لخلق أماكن مجتمعية، وتجديد الأماكن العامة، وإنارة الشوارع وضمان سهولة الحركة والإعانة البدنية ليتمتع الأطفال والشباب بحقهم فى المدينة بكاملها.

إعادة بناء المواطنة

فى المدن البرازيلية الآن يقود الشباب مشاريع مدنية داخلية. بعض النماذج التى يمكن ايجادها فى ساو بولو ، على سبيل المثال (معهد أنا مع السلام (I>m for Peace www.soudapaz.org)، وعن طريق تحسين الميادين وغيرها الأماكن العامة التى يستخدمها السكان المحليون، يجد الصغار فى الأحياء الأكثر معاناة من العنف والخطر، الفرص لتنظيم أنفسهم وحشد المجتمع. وفى الدعاية للأنشطة الاجتماعية كالحفلات والأحداث الرياضية، يغيرون فى الوقت ذاته من شكل أحيائهم ويروجون لمجتمع متضامن على أسس السلم.

بوسع التمدين أن يلعب دورا فى غاية الايجابية فى الحد من العنف. وذلك مع ضرورة تغيير أطراف المدينة بجهود تضمن ظروف حياة أفضل لشريحة أكبر من السكان، كما ينبغى ربط المدينة بعضها ببعض والسماح للناس فى العيش فى جميع المدن الكبري. فالحق فى الحماية لا يمكن فصله عن الحق فى المدينة.

بولا ميراجليا:
دكتورة فى العلوم الإنسانية الاجتماعية بجامعة ساو بولو، والمدير التنفيذى لمعهد أمريكا اللاتينية التابع للأمم المتحدة ILANUD فى البرازيل للحد من الجريمة ومعاملة المتهمين
Paula@ilanud.org.br

جامايكا: وسط البلد تاريخ للعنف

تكلف أعمال العنف ضد الأطفال أو التى يقوم بها هم أنفسهم جامايكا الكثير من الأنفس والثروات. تصف روز روبنسون هال و هوراس ليفى و بيتا انى باكر بعض المقاربات الحقوقية لعلاج ثقافة العنف بالجزيرة.

للأطفال الحق فى العيش فى مكان يمكنهم فيه أن يكبروا و يلعبوا ويتعلموا و ويعقدوا صداقات مع الآخرين و يكتشفوا بيئتهم فى ثقة. وينبغى أيضاً أن يكون مكانا يشعرون فيه بالأمان ويحظون فيه بعناية الكبار. لكن، ولسوء الحظ، خلقت الظروف السائدة فى العديد من أحياء كينجستون عاصمة جامايكا، أجواء اجتماعية سامة أفسدت بشدة نمو الأطفال هناك.

تتميز كينجستون بما يعرف محليا ب « مجتمعات الحصون». وقد تكونت هذه المجتمعات أساساً لضمان سلطات الأحزاب السياسية، حيث يتبع فيها أساليب البلطجة والعنف لضمان فوز مرشح الحزب. وقد أدى إنشاء أول حصن فى الستينات إلى خلق العشرات من هذه الحصون على مر السنين. ومع تزايد أعدادها، انتشرت العصابات الإجرامية التى جاءت خصيصاً من اجل تحقيق أهداف سياسية، والدفاع عن «منطقة النفوذ»، وفى بعض الحالات من أجل تحقيق الثروة بطرق إجرامية. ولاسيما بفرض الإتاوات وتجارة المخدارت.

ما كانت الحصون لتقوم من البداية لولا الإقصاء الاجتماعي، وتهميش قطاع كبير

من الناس و حرمانهم من الفرص التى تتمتع بها بقية المجتمعات. فخلفت هذه الحالة من عدم المساواة عند الناس شعورا بالعار و الاحتقار مما جعل ردة فعلهم عنيفة للغاية.

الحصن، فى ولائه التام لحزب واحد أو لـ «زعيم» واحد، يتعارض مع تصورنا عن المجتمع كمجموعة اجتماعية متضامنة ومفتوحة ومتفاهمة فيما بينها. حيث قتلت المؤسسة المسلحة للحصون المجتمع المدنى وقسمت المجتمعات الداخلية للمدينة إلى مستويات عديدة، ودعمت شريعة الغاب، وانتشر العنف كالسرطان فى مختلف أنحاء البلاد، متمثلاً فى معدلات قتل عالية، وعمليات إعدام فورية على يد الشرطة، وأشكال متعددة من الأعمال الخارجة عن القانون، كقطع الطرق، والتحريض على العنف فى أغانى صالات الرقص، وحوادث القتل فى المدارس، وانتشار نهج العين بالعين. يعكس كل هذا نمو ثقافة من العنف تهدد بما هو أسوأ. و خرج من بين هذا جيل بكامله غير قادر على الاقتناع بالوجود فى الدنيا بدون أعمال عنف فردية أو جماعية أو كليهما معا.

ميول عنيفة

الأطفال والشباب هم أكثر من تأثر بانفجار ظاهرة العنف. فمنذ يناير ٢٠٠٤ وحوالى واحد من بين ٣٠٠ طفل يسقط فى حادث ويدخل قسم الطوارى فى مستشفى الأطفال التخصصى الوحيد بالجزيرة الذى يخدم الأطفال حتى سن ١٢ سنة، و يعمل خصيصا فى علاج الإصابات الناجمة عن العنف. خمسة فى المئة منها إصابات أعيرة نارية.

وأكثر ما يميز هؤلاء الأطفال عامة هو أنهم يعيشون فى مخاطر ضخمة، تحت رحمة ظروف مدنية تعتبر فيها أعمال العنف الدائمة العشوائية، والعنف الأسرى أمران طبيعيان. ٢٢ فى المئة من تعداد السكان تكون إصابتهم ، طبقا للبيانات المسجلة، من قبل شخص يفصله عن الضحية حوالى خمس سنوات. وفى كثير من الحالات(حوالى ١٧ فى المائة من الحالات) ، يكون المتهم «صديقا» استخدم أداة حادة أو غير حادة، أو قوته الجسدية، لإحداث ضرر، للحصول على ما يريده، أو لتصفية خلاف، أو لأنه رأى أن هذا هو الجزاء العادل مقابل عدم معاملته باحترام. بالإضافة لذلك، كان حوالي٥٢ فى المائة من الأطفال فى تلك الفترة دون المستوى تعليميا. وأوضحت التقارير سوء معدلات الحضور والانقطاع عن المدرسة نتيجة لمسلسل العنف المتواصل، والفقر، وسوء التركيز، و كثرة الغياب و الاعتداءات، وعجز المجتمع عن دعم الأطفال والأسر.

فى عام ٢٠٠٦، قدرت الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والشباب حتى سن ٢٤ سنة بنسبة ٣٩ فى المائة فى من إجمالى الجرائم المرتكبة عموماً. ٦١,٥ فى المائة من هذه النسبة من الإناث، و٤١,١ فى المائة من الأطفال تحت سن ١٤ سنة . وكان الشباب من سن ١٥ حتى ٢٤ سنة، وأغلبهم من الذكور، مسئولون عن ٣٥ فى المائة من الجرائم الكبرى[1] وفى عام ٢٠٠٧، قُتل حوالى ٦٥ طفل من بين أكثر من ١٠٠٠ قتيل[2]. وفى الفترة من يناير وحتى مايو ٢٠٠٨، قُتل ٧ أطفال. ويموت الأطفال أحياناً بسبب إهمال الوالدين أيضاً. ففى الشهور الست الماضية، مات ٦ أطفال فى حرائق دمرت منازلهم. كانوا قد ظلوا فى البيت بينما ذهب أحد الوالدين أو كلاهما إلى محل البقالة و أحيانا للرقص. وكان سبب أغلب الحرائق شمعة مشتعلة او مصباح كيروسين.

مقاربة حقوقية لعلاج ظاهرة العنف

توجد حالياً زيادة فى أعداد وأشكال المبادرات التى تعالج مشاكل العنف ضد الطفل. كما توجد شبكة من ١١ عيادة إرشادية للأطفال فى جميع أنحاء الجزيرة تتعامل مع قضايا الصحة الذهنية للطفل والمراهق، وعلى الرغم من قلة المصادر البشرية و المادية، تُبذل الجهود للربط بين المدارس وجلسات العلاج النفسى الفردية والجماعية، والحصول على استشارة الإخصائيين التربويين و النفسيين.

ومنذ ٢٠٠٣، تجرى جامايكا تعديلات تشرعية ودستورية لحماية حقوق الطفل. فأصدرت قانون الطفولة المبكرة عام ٢٠٠٣، وأعقبه أنظمة الطفولة المبكرة عام ٢٠٠٥ و تأسيس لجنة الطفولة المبكرة فى نفس العام، مما أدى بدوره إلى إستحداث أنظمة ومعايير لجميع دور الطفولة المبكرة ، وقامت اللجنة بوضع أجندة حقوق الطفل فى مراحل الطفولة المبكرة، حسب ما ورد فى التعليق العام رقم ٧ للأمم المتحدة لحقوق الطفل.

بموجب قانون رعاية وحماية الطفل لسنة ٢٠٠٤، تم تأسيس مكتب للدفاع عن الأطفال، ومكتب لتسجيل الأطفال يتحرى تقارير حالات إساءة المعاملة المشتبه فيها أو المثبتة. وفى ٢٠٠٤، تحسنت عمليات التدخل السريعة لحماية الأطفال ضحايا العنف، عندما أسس قسم التعزيزات والحماية بوزارة الصحة أول وحدة علاجية تهتم بمكافحة العنف بمستشفى «بسطامنت» للأطفال فى كينجستون (مشروع الحد من إساءة معاملة الأطفال).

يعتمد مشروع الحد من إساءة معاملة الأطفال The Child Abuse Mitigation Project مقاربة حقوقية فى التعامل مع كافة الإصابات المرتبطة بالعنف. وعن طريق أسلوب زيارة البيوت، يساعد المشروع من ١١ إلى ٣٩ حالة شهرياً. ويعمل المشروع بناء على ثلاث اعتبارات: تعزيز الحقوق التى نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والقانون الجامايكى لرعاية وحماية الطفل وخاصة

(1) الإحصاء الاقتصادى والاجتماعى بجامايكا، معهد التخطيط بجامايكا 2006

(2) عقوبة الموت، روبرت بودان- 2008، الأحد 24 فبراير. ذا صندای جلينر
http://jamaica-gleaner.com/gleaner/20080224/focus/focus3.html

تلك الحقوق المرتبطة بالأسرة، و الحماية والرعاية الصحية؛ والتنبيه لعوامل البيئة الاجتماعية و المادية التى تعرض الطفل للمخاطر أو تحميه منها؛ وفرضية أن لدى كل الأسر القدرة على دعم طرق التغيير والتأهيل الايجابية.

ويتم التبليغ عن الحالات الخطرة فى مكتب التسجيل التنفيذى عن طريق الشرطة أو سلطات رعاية الطفل، أما الحالات الأقل خطرا فتلقى تدخلا بسيطا للتقليل من حدوث حالات مشابهة، وهذا النوع من التدخلات يشمل استشارات فردية أو غيرها من خدمات العلاج النفسى . وأهم ما فى هذه الإستراتيجية هو ربط الطفل بالمصادر الاجتماعية والتعليمية والثقافية التى تمدها المؤسسات غير الحكومية فى المجتمع.

مبادرة إدارة السلم Peace Management Initiative هى عملية ربط المجتمع بالدولة فى كيان مدنى واحد وضعتها وزارة الأمن القومى عام ٢٠٠٢ لوقف العنف الجماعى عن طريق التوسط وتقديم المشورة والأنشطة التنموى لتشجيع أفراد العصابات الصغار على ترك العنف، لذا انخفضت معدلات جرائم القتل بشدة فى بعض المناطق.

كذلك تكونت المجالس السلمية التى يحل فيها قادة «الركن» (عصابات غير رسمية تتألف عادة من الصغار) محل «الزعيم» فى تحمل المسئوليات الجماعية وإعادة بناء مجتمعاتهم فى هيئة مؤسسات مدنية. وتكمن قيمة هذه المبادرة تحديدا فى استهدافها مشاركة الشباب الذين انخرطوا فعلاً فى أعمال عنيفة (منها القتل)، والذين يُعدوا قوام الحلقة التى تنتقى منها العصابات رجالها. وقد اندهش الاستشاريون المتخصصون فى شئون الأطفال والشباب (والكبار أيضا) عندما اكتشفوا كيف لعب موت أحد الوالدين أو أحد أفراد الأسرة أو أحد الأصدقاء المقربين جراء أعمال العنف دورا مهما فى ترميم العلاقات الاجتماعية بشكل صحي. إلى جانب المبادرات العديدة الأخرى لإتاحة الفرصة للأطفال للتعبير عن آرائهم. كما حثتهم هذه البرامج على المشاركة فى أنشطة ثقافية يمكنهم فيها تأليف المسرحيات والأغنيات والقصائد والرقصات للتعبير عن القضايا المختلفة.

وما يهدد انجاز هذه المبادرات هو مدى توافر الدعم. فعبء مديونية جاميكا العالية (حيث يتم اقتطاع ٤٠ سنت من كل دولار من الدخل لصالح الاستثمار الاقتصادى الاجتماعى العام) وارتفاع معدلات الجريمة يقفان معا لخفض الإنفاق العام على البرامج التى تتطلب الدعم على حساب دعم نواحى التنمية

والتطوير الاقتصادي. وتقول التقديرات أن العنف فى جامايكا يتسبب فى خسائر إنتاجية و نفقات صحية بنحو ١٢ مليون دولار جامايكى سنويا (ما يعادل ١٠٨,٠٠٠ يورو). ولو أن هذا المبلغ يشمل نفقات قوات الأمن فأنه سيزيد إلى نحو ٢٠ مليون دولار جامايكى (حوالى ١٨٠,٠٠٠ يورو). وترتب على ذلك وجود حلقة فاسدة تحدد وفقا لرؤيتها الخاصة المصادر المطلوبة لتحجيم ومنع العنف فى حين يضيع أكثرها على معالجة آثار العنف. ويعمل ناشطو حقوق الطفل والسلام على كسر هذه الحلقة عن طريق إثارة المناقشات وإجراء الأبحاث التى تدلل على أن نفقات الحد من العنف اقل بكثير من النفقات المخصصة لعلاج ما يترتب على العنف من آثار كثيرة، خاصة حالات العنف ضد الأطفال.

روز روبنسون هال:
منسقة مشروع الحد من إساءة معاملة الطفل فى مستشفى بسطامنت للاطفال، كينجستون، جامايكا.

هوراس ليفى : زميل مركز الأمن والعدالة و قسم علم الاجتماع بجامعة وست انديز، مونا ، جامايكا وعضو مبادرة الإدارة السلمية.

بيتا انى باكر :
منسقة وحدة العمل الاجتماعى وقسم علم النفس والاجتماع بجامعة وست انديز، مونا، جامايكا.
للاتصال
petaanne.baker@uwimona.edu.jm

حقائق

أطفال الشـــ

لا أحد يعرف بدقة عدد أطفال الشوارع فى العالم كله، إلا أنه يقدر بما يزيد عن ١٥٠ مليون طفل. تتعرض نسبة كبيرة منهم لبعض أشكال العنف.

أطفال الشوارع بشكل عام يمثلون ظاهرة مدنية، كالأسر أو أطفالهم الذين يهاجرون إلى البلدات والمدن بحثا عن فرص العمل. والكثير من أطفال الشوارع تركوا منازلهم هربا من العنف. ويتعرضون فى الشارع لانتهاكات متكررة لحقوقهم بكونهم أهدافاً لدوريات الشرطة وعرضة للضرب والحبس دون تهمة.

فى مايو ٢٠٠٨ سجلت ، ماكومبوزى ، منظمة للدفاع عن أطفال الشوارع فى أروشة بتنزانيا، زيادةً ملحوظة فى العنف ضد أطفال لافتة لانتباه الكثيرين لأطفال الشوارع الذين وقعوا ضحايا للسياسات المحلية القاسية خاصة مع تفعيل سياسة «التطهير» فى الشارع . كانت الحكومة المحلية والشرطة قد وضعت سياسة سلطوية عقيمة، وهو قانون ١٩٤٤ للمحليات، ليبرر أعمال دوريات الشرطة وحبس أطفال الشوارع بتهم التسكع والتشرد. وأطلقت ماكومبوزى حملة تسمى «٥٠ فى المئة» لرفض هذا القانون و التنبيه لقضية العنف الموجه ضد أطفال الشوارع . وبدعم من تجمع منظمات أطفال الشوارع CSC، سجلت الآن ماكومبوزى انخفاضاً ملحوظا فى حوادث العنف ضد أطفال الشوارع، بعد أن صار له تفويضاً مسموعا فى ساحات القضاء العالي، وبعد أن كشفت الحكومة التنزانية عن رغبتها فى إعمال سياسة إيجابية للقضية، شملت تنفيذ أول بحث ميدانى قومى عن أطفال الشوارع.

فى نوفمبر ٢٠٠٧، نشر تجمع منظمات أطفال الشوارع تقرير بعنوان «أوضاع أطفال الشوارع فى العالم» لفت الأنظار لحقيقة أن العنف صار جوهر وجود الأطفال فى الشوارع

ـــــوارع والعنف

، يشكل خبراتهم فى الأماكن العامة ويؤثر على حياتهم. و يعتبر هذا التقرير العالمى الأول الذى يستعرض العنف الذى يتعرض له أطفال الشوارع فى العالم.

أوضح التقرير خمس نقاط أساسية، كما يلي:

يراكم أطفال الشوارع خبرات للعنف فى سن مبكرة وتحت ظروف مختلفة. وتبقى المخاطر التى يتعرضون لها غائبة بشكل دائم عن سياسات التنمية وتحديد الخدمات الموجهة لأطفال الشوارع.

تتشابه خبرات أطفال الشوارع تتشابه بشدة مستوى العالم، بما فى ذلك هؤلاء الذين يعيشون فى البلدان الغنية التى تتمتع بنظم حماية و الذين يعيشون فى بلدان أفقر لديها هيكل دعم أضعف.

فهم العنف الذى يتعرض له أطفال الشوارع للعنف ورد فعلهم حياله أول المفاتيح لتنمية وتفعيل السياسات و الخدمات الوقائية التى تساعد على تربية الأطفال وإعادتهم إلى ما كانوا عليه .

مرت ٢٥ عاما على انتباه العالم لأطفال الشوارع كظاهرة عالمية، و لا تزال حكومات العالم تستخدم وسائلٍ عنيفة ضد أطفال الشوارع تُعد خرقاً لحقوقهم و تزيد من سوء ما تعرضوا له من عنف و تظلمهم هم و أسرهم.

تطورت وسائل المجتمع المدنى خلال هذه الفترة فى طرح وسائل دعم عامة للأطفال، والأسر والمجتمعات للحد من مخاطر العنف فى البيئات الداخلية لأطفال الشوارع.

ويضع التقرير ست توصيات محورية:

الأطفال فى المركز: وهو نظام حماية إجتماعى يجب وضعه مع خيارات أخرى متنوعة لدعم أطفال الشوارع الذين تعرضوا لإساءات متضاعفة. ومواءمة وتعديل الخدمات، للحماية من العنف، وتقديم الاستشارات لعلاج العنف الماضى ووضع الخطط لتفادى حدوثه فى المستقبل. على المجتمعات أن تعمل مع كل المساهمين لتشجيع وضع أسلوب عام لحماية الأطفال فى أحيائهم.

دعم الأسر: يجب وضع ثقافة منزلية خالية من العنف كهدف مركزى. وتحتاج السياسات العامة إلى تحضير ودعم من الآباء لوقف كل أشكال العنف فى المنزل. ويحتاج ضحايا العنف المنزلى لبيوت أمنة و هذا يتم فى شكل خدمات تقدم للأسر لمساعدتهم فى صنع بيئات منزلية داعمة. وينبغى توجيه الدعم لأطفال الشوارع وأسرهم للعمل على إعادتهم سويا كما كانوا. وعلى المجتمعات تسهيل إعادة دمج أطفال الشوارع بها والترويج لأساليب عملية عامة للأطفال غير القادرين أو الراغبين فى العودة لمنازلهم.

مجتمعات متصلة: الاستثمار فى تطوير منظمات العمل الاجتماعى والربط بينها فى الأحياء الفقيرة أمر أساسى للحد من العنف على المستوى المحلى. كذلك يجب إتاحة المدارس للجميع، وبأسعار معقولة، وان تكون خالية من العنف. وعلى المنظمات المجتمعية تنشئة الأحياء على أسس الترابط الاجتماعي، والعمل على ضمان حصول الأطفال والأسر المحرومة على خدمات الدعم المحلية.

حماية الدولة: يجب تقديم ثقافة احترام الطفل والتأكيد عليها فى نطاق الخدمات التعليمية والأماكن العامة. وتدريب الشرطة وطاقم العاملين فى مؤسسات الأحداث والرعاية على كل المستويات تدريبا ملائما. وضمان معاقبة أى فرد من أفراد الشرطة ممن ينتهكون حقوق الأطفال. وعلى مكتب شكاوى الطفل، تقصى ونشر التقارير عن العنف ضد الطفل فى مؤسسات الدولة ضد كأماكن الاحتجاز ودور الرعاية والأماكن العامة. وتقديم الدعم القانونى والضغط للوصول لقرار بخصوص اتهامات ممارسة العنف الموجهة ضد أطفال الشوارع. ويجب أيضا دعم أطفال الشوارع من اجل بناء شبكة داعمة ايجابية للحد من تعرضهم للعنف فى البيئات الحية غير المحمية.

مجتمع مفتوح: ينبغى معالجة الفقر وعدم التكافؤ فى المجتمع بشكل أوسع للحد من العنف واحتياج الأطفال للعمل أو للعيش فى الشوارع. ويجب أن تعمل مشاريع التضامن بما فى ذلك إعادة توزيع المصادر من قبل الجماعات والمناطق الأغنى على تنمية الأحياء السكنية الفقيرة، وحماية الأسر من الأزمات الخارجية. كما يجب على منظمات العمل الاجتماعى ومقدمى الخدمات المساعدة فى دعم الأسر وحماية الأطفال والوافدين الجدد فى أوقات عدم الاستقرار على مستوى قطاع أكبر من المجتمع.

دعم البحث: على الهيئات الدولية مسئولية التنسيق و إتاحة المعلومات بشأن أطفال الشوارع ومخاطر العنف. وعلى جامعى ومحللى البيانات على مستوى البلاد، قياس النتائج التى تخص أطفال الشوارع. وعلى مقدمى الخدمات تسجيل المعلومات عن الحالات الفردية من أطفال الشوارع الذين يتعرضون لـِ أو يتورطون فى عمليات عنف. ويجب توفير الموارد اللازمة لآليات الاستماع لآراء الأطفال، لإجراء البحوث وعمل التوصيات بخصوص أطفال الشوارع والعنف.

أعده لويس مينكى المدير القانونى لتجمع منظمات أطفال الشوارع

للاتصال:

louise@streetchildren.org.uk

للحصول على نسخة من تقرير «العنف:أوضاع أطفال الشوارع فى العالم» راسل

julia@ streetchildren.org.uk

أو يمكن تحميلها من موقع

www.streetchildren.org.uk

غزة مدينة مغلقة

صارت الصدمة النفسية جزء من الحياة اليومية للأطفال المحاصرين فى غزة الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكرى الإسرائيلي، أحمد أبو طواحينة يشرح كيف يمكن للمجتمعات الاستفادة من مواردها المحاصرة للتعامل مع المرض النفسى والتصدى للأفكار المسبقة عنه.

قطاع غزة أحد أكثر المناطق كثافة سكانية فى العالم، يقع على طول ٤٠ كيلو متر، ويبلغ عرضه حوالى عشرة كيلو متر، بلغت نسبة الكثافة السكانية فيه عام ٢٠٠٧ إلى ٣٨٨١ نسمة فى الكيلو متر مربع، بينما بلغت فى إسرائيل المجاورة ٣١٧ نسمة فى الكيلو متر مربع[1]. ثلثى سكانه تقريبا لاجئين، و٥٥ فى المائة منهم يسكنون المعسكرات بينما الباقى فى البلدات والقرى.

تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بشكل حاد نتيجة الإجراءات التى اتخذتها إسرائيل خلال الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، وتغييرات سياسات الممولين منذ تولى حكومة حماس الحكم فى يناير ٢٠٠٦. وصار ٨٠ فى المائة من السكان تحت خط الفقر (بدخل ٢ دولار فى اليوم) بعد أن كانت ٣٠ فى المائة عام ٢٠٠٠. ومازالت معدلات البطالة ثابتة عند ٥٠ فى المائة.

ظلت إسرائيل تشن غاراتها على قطاع غزة بشكل يومى حتى اتفقت مؤخراً مع حماس على هدنة لمدة ستة أشهر. كان القصف فى تلك الغارات موجه للمنازل والمدارس، وكان الجنود يتعمدون كسر أذرع الأطفال لمنعهم من رمى الحجارة. بالإضافة لاعتقال حوالي٣٤٤ طفل فى السجون الإسرائيلية حالياً.

معبر رفح حلقة الوصل بين غزة والعالم الخارجى، لكنه لا يفتح إلى فى المناسبات، و ولا يسمح بعبوره سوى لناس بعينهم ـ العاملين فى منظمات العمل الدولية وبعض المرضى من ذوى الحالات الحرجة التى تحتاج للعلاج بالخارج. وعادةً ما ترفض السلطات الإسرائيلية التصريح بعبوره حتى لهؤلاء. وإذا صرّحت للأطفال المحتاجين للعلاج بالخارج، لا تصرح لآبائهم بمصاحبتهم.

صدمة كل يوم

تسبب الاحتلال العسكرى لغزة فى صدمة نفسية كبيرة لاسيما بين الأطفال، ويمثل الأطفال تحت سن ١٥ عاماً أكثر من ٤٥ فى المائة من سكان القطاع. ووجد بحث أجراه برنامج غزة للصحة النفسية أن ٩٩ فى المئة من الأطفال الفلسطينيين تعرضوا لحوادث أليمة بسبب الاحتلال. وجد التقرير الذى اعتمد على مقابلات أخصائيو البرنامج مع ٤٠٩ طفل تتراوح أعمارهم من ٩ إلى ١٨ سنة، أن متوسط عدد الذين تعرضوا لحوادث مؤذية ٧,٧ . وأن الأولاد هم الأكثر تعرضا للاعتداءات الإسرائيلية عن البنات، على الرغم من عدم وجود فارق من حيث السن. وأن ١٤٨ طفل (أى حوالى ٥٩

فى المائة) ذهبوا لعيادات بسبب أعراض اضطراب نفسية بعد هذه الحوادث، وحوالى ٢٢ فى المائة منهم يعانون من القلق، و٥٠,٦ فى المائة لديهم ما يشبه أعراض الاكتئاب. ويمثل هذا المستوى من التعرض للصدمة خطر شديد على الأطفال من حيث معاناتهم فى سن صغيرة من مشاكل فى الصحة فى النفسية فى الأغلب ستستمر معهم فى كبرهم.

قام برنامج غزة للصحة النفسية بإجراء دراسة حول آثار التعرض للصدمات النفسية وتفشى حالات ما بعد الصدمة من اضطراب وقلق نفسى كنتيجة للقمع الإسرائيلي.، ووجدت الدراسة أن ٢٥١ طفل تتراوح أعمارهم من ٦ إلى ١٦ عاما تمت مقابلتهم فى ثلاث معسكرات صيفية بغزة جميعهم يعانى هذه الاضطرابات، وكانت أغلب الصدمات التى ذكروها سماع صوت القذائف والمروحيات المقاتلة والطلقات والتفجيرات و رؤية الجثث المشوهة على شاشات التليفزيون.

ومن أعراض الاضطراب النفسى ما بعد الصدمة، التبول اللإرادي، و قلة التركيز التى بدورها تؤثر سلبيا على الأداء الدراسى للأطفال.

قابلت الأسبوع الماضى طفلاً كان لا يدع أمه تذهب للنوم أو حتى تغمض عينيها، لأنه يريدها تظل ساهرة على سلامته وأمنه، ويسمى هذا القلق من الانفصال (ويعنى غضب الأطفال فى حالة ترك أبويهم لهم وحدهم).

التعرض للصدمات يؤدى للإصابة بحالات خوف شديد، وخاصةً الخوف من الظلام. وما يزيد الأمر سوءً أننا فى غزة نعانى من انقطاع الكهرباء بشكل متكرر، وأحياناً ينقطع لمدة ٨ ساعات فى اليوم. ومنذ حوالى عامين، تعرضت محطة الكهرباء للقصف وعشنا لما يزيد عن شهرين فى الظلام.

لا تتفاقم المشكلات النفسية لدى جميع الأطفال الذين تعرضوا لصدمات. بيد أن أكثر من ٥٠ فى المائة من الأطفال الذين تم فحصهم، كانت لديهم ردود فعل متطورة . ومن بين العوامل التى تزيد إمكانية تفاقم المرض النفسي، حدة واستمرارية الضغوط والصدمات، وبطالة الأبوين أو معاناتهم بدورهم من مشكلات نفسية، وتقييد حرية الحركة، و عنف المجتمع.

الوصول للمجتمع

الأسرة أحد عوامل لم الشمل التى تساعد الأطفال على تجاوز الصدمة. وقد توصل برنامج الأسرة لدينا للأطفال الذين تعذبوا . ويُعد العمل مع الأسر أمراً أساسياً لأن التعذيب والحبس لا يؤثر على الفرد وحده بل على الأسرة ككل . ومن حسن حظنا أن الفلسطينيين يتمتعون بروابط أسرية قوية توفر دعما عاطفياً واجتماعياً، ولهذا نسعى لدعم الأسرة و قدرة العلاقات الاجتماعية على التعامل مع المصائب عن طريق برامج مساعدة فى معسكرات الصيف و فى المدارس أثناء السنة الدراسية. تحتوى هذه البرامج على العديد من حلقات الحكى حيث تتاح للأطفال فرص مشاركة معاناتهم مع أطفال آخرين.

فى بداية عملنا، واجهتنا بعض المصاعب بسبب الوصمة التى يحمّلها المجتمع لمسألة المرض النفسي. فظللنا بعد أن فتحنا عيادتنا فى أبريل ١٩٩٠ نتعامل مع حالة واحدة طيلة السنة، مما جعلنا نتبنى مقاربة الوصول للمجتمع، حتى لا تحتاج الحالات المصابة بصدمات لأن تأتى إلينا، ودربنا متخصصين للعمل مباشرة مع الأطفال وغيرهم فى المجتمعات، على تقصى الحالات وتكوين فهم أفضل لقضايا الصحة النفسية، وبدأنا بالتدريب ورفع الوعى بين الأطباء وأفراد الطاقم الطبى ثم الأخصائيين الاجتماعين فى المدارس والمدرسين والآباء و ضباط الشرطة، وعلى مر العقدين الماضيين، لاحظنا تغيرا واضحا فى السلوكيات، وبلغت عدد الحالات التى وصل اليها برنامج المجتمع حتى الآن ٢٠ ألف شخص.

حقوق الإنسان والصحة النفسية

تتضح فى عملنا العلاقة بين انتهاكات حقوق الإنسان والصحة النفسية، وتحديداً فى تدريب حراس السجون . فالفلسطينيون ، وفقا لاتفاقية أوسلو[٢] ١٩٩٣ عليهم بناء سجونهم بأنفسهم . ومما يدعو للأسف، وجود محققين فلسطينيين يعملون داخل هذه السجون ويعذبون غيرهم من الفلسطينيين. غير أننا اكتشفنا أنهم أيضا كانوا ضحايا التعذيب على أيدى الضباط الإسرائيليين.

التأثير على الأجندة السياسية والبيئة القانونية داخل وخارج الأراضى الفلسطينية المحتلة هو محور عملنا . ونحن جزء من شبكة تعمل لوقف التعذيب وتنظيم الأنشطة لليوم العالمى لضحايا التعذيب. كذلك نعمل مباشرة مع أعضاء المجلس التشريعى ومنظمات دولية أخرى . تشمل منظمات إسرائيلية مثل منظمة أطباء لحقوق الإنسان ومنظمات أخرى على المستوى الدولى لرفع الوعى بخصوص آثار العدوان الإسرائيلى على الأطفال الفلسطينيين.

أحمد أبو طواحينة:
المدير العام لبرنامج غزة للصحة النفسية
للاتصال:
amal@gcmhp.net

(١) طبقا لمكتب الإحصاء الفلسطيني
(٢) أول اتفاقية وجها لوجه بين الإسرائيليين والفلسطينيين لتنظيم العلاقات بينهما فى المستقبل

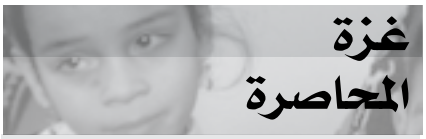

غزة المحاصرة

يمنع الاسرائيليون الفلسطينيين من إدارة ميناء برى أو بحرى فى غزة، الأمر الذى يحول سكان غزة دون السفر للخارج أو التجارة الخارجية .

حوالى ٣٠ فى المائة من سكان قطاع غزة لاتصل إليهم المياه بشكل منتظم.

توقفت إسرائيل عن إصدار تصاريح دخول لمئات المرضى شهرياً، ممن فى حاجة لعلاج عاجل أو متقدم غير متوفر بغزة.

بات السفر بين الضفة الغربية وغزة مستحيلا بات فى الواقع برغم تعامل اتفاقيات كثيرة معهما باعتبارهما كتلة واحدة .

لإسرائيل أن تعترض على تغير العناوين فى مكاتب السجل المدنى كما ترفض تقييد من ينتقل من سكان غزة إلى الضفة الغربية.

المصدر : منظمة بتسليم

أصوات المدن الجديدة بالهند:
« سنحيا على طريقتنا »

تصف شارميلا بهجت كيف يتغلب الشباب فى دلهى على اقتصاد السوق ويصلوا لمجتمعات العالم ليروون قصصهم.

فى عالم يسوده ظهور المدن ويتراجع فيه دور الدولة ليقف وراء ما يسمى «ما يشترطه السوق» نحكى حكايتنا فى دلهي، مثلها مثل المدن الأخرى تعكس وقائع و رؤى متناقضة لوجوه التنمية واتجاهاتها.

تتلون صورة الهند والحياة العصرية فى مدنها بدخول الطبقة المتوسطة حديثاً فى النمط العولمى الاستهلاكي، وتحوّل شكل مبانيها الحديثة لتتشبه بمدن شنغهاى و سنغافورة . ومع ذلك مازال اقتصاد تلك المدن يقوم على ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي، وهذا هو الواقع بالنسبة لقطاع عريض و متهالك من المدن الهندية التى يبحث أغلب مواطنيها بطرقهم الخاصة عن مأوى و فرصة للعمل.

ومازال الأطفال ، ولاسيما أبناء الأسر الفقيرة، عرضة لمخاطر عديدة، بينما تظل القرارات التى اتخذتها الحكومة بناءً على الاتفاقيات الدولية ومن بينها اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الطفل، حبيسة الأوراق. وفى زمن النمو غير الموجه دخلت عملية الإنتاج للبيوت وجعلت الأطفال عمالة متاحة داخل الأسر. بينما المدرسة كياناً بعيداً عن عون الحكومة، فصار القطاع الخاص يبدو بديلا أفضل.

لهذا كله نحتاج لتطوير إبداع وتعليم الأطفال على نحو يجعلهم قادرين على الاستفادة بما لديهم فى محيطهم وأسرهم، والبناء عليه، وتطويره. وبهذه الطريقة يمكن للشباب التخطيط لمستقبلهم وبناء قدرات مجتمعاتهم وتجاوز الأدوار التى تحددها المدينة لهم.

الأطفال يصنعون فرصهم

مازال هناك، برغم تراجع دور الحكومة، وتراجع كل وجوه التنمية الاجتماعية معه. وبينما تستهدف سياسات الدولة الشرائح الاجتماعية المعوزة، تغفل عن العناصر الفاعلة الأخرى التى تحتل مكانا بالفعل فى الشبكات المجتمعية، وعن ما لديهم

من معارف ومهارات، وأحلام، وطموحات- ونفوسهم التى تتوق للعيش بشكل كامل، فيما يتعدى الرغبة البدائية فى البقاء.

الأطفال يحبون أن يعملوا فى المناطق التى يعيشوا فيها، وخاصة أن الكثير منهم يعمل مع أسرته فى الصناعات والحرف الإلكترونية لكسب عيشهم. وبالربط بين هذا الواقع وحقل الاتصالات وصناعة الإليكترونيات، يمكننا إعادة القيمة الإنسانية لهذه الحرف والمهارات التى تم التقليل من شأنها بما يعرف بـ «التيار العام»، ورد الاعتبار لأصحاب الحرف اليدوية الفنية أو التقنية. كما يمكن للأطفال التعلم من أصحاب الحرف الآخرين فى حيهم كالنحاتين و النساجين و الخياطين و النحاسين والدهانين والميكانيكيين. وبذلك يكونوا ضربوا عصفورين بحجر واحد: تعلم حرفة موجودة فى الحركة اليومية الاقتصادية حولهم، والحصول على عمل. بالإضافة لإيجابيات أخرى كفهم عملية الصناعة، وخطواتها، ولغتها، وشبكات العرض والطلب عليها، وفن التعامل مع الناس وقيمة العمل الحقيقية، وكيفية تجهيز المواد الخام المستخدمة، وأسعارها، ومكاسبها، وطرق التفاوض بين أفراد الأسرة كأصحاب حرفة، وطرق التفاوض مع القانون السوق، ومع مقرضى الأموال والبنوك، ومع المستهلك، والسمسار، وإجمالاً، كل ما يرتبط بهذه الصناعات. كما أن انتشار عمالة الأطفال فى الحرف المجتمعية يساعد على اكتشاف طاقاتهم الإبداعية، ويعد أيضا عامل مساعد لخلق حياة ثقافية بين المحليين لإيجاد طرق للتعبير عن أنفسهم.

تقنيات جديدة وفلسفة الكوبيليفت

فى مواجهة هيمنة إقتصاديات السوق، يجب علينا ألا نغفل أهمية الصناعات الاليكترونية الجديدة والفلسفات الرافضة لأطر الملكية والسوق . والرؤية التقدمية لحركة البرمجيات الحرة تحتاج لفلسفة الكوبيليفت» Copyleft» التى ترى الملكية الفكرية مجرد مساهمة فردية فى إطار جماعى وليست ملكية تجارية تستغلها الشركات الكبرى. كما ينبغى ربط تلك الحركات بالجهود التعليمية لمساعدة الأطفال والشباب للاندماج مع مجتمعات عالمية أكبر.

يعمل برنامج سايبرموحالا

Cybermohalla مع الشباب فى أحياء الحرفيين فى دلهي، على جمع مهارات المجتمعات بمنطق إشتراكى، كمهارة التعامل مع النصوص و الأصوات والصور ووسائل الكومبيوتر المتطورة وتقنية الديجيتال، مع الانتباه لضرورة الحفاظ على الخصائص الاجتماعية والثقافية والاستقلال الذاتي.

بوسع الواحد أن يعيش حياته بطريقته الخاصة . وانهيار مساكننا وحوارينا وتبعثرها ثم إعادة بنائها مرة ثانية غير الكثير من حياتنا فى نفس الوقت. إن الناس يعيشون بإرادتهم العنيدة، وأنا سأعيش. لكن العالم فى الخارج يتغير بشكل غير متوقع، وفى لحظات. إن الذين يسكنون فى المدينة يقعون فى الفجوة بين إرادتهم فى الحياة والمدينة المخدرة. وسط هذه الفجوة نقف، ككتاب، لنكتب عنها. ونعايشها، تلك الفجوة التى تحدد وجودنا ووجود الآخرين من حولنا.

أحد المشاركين فى برنامج سيبرمحالا التابع لمبادرة أنكور وسارى

ملحوظة: المدينة المخدرة التى يقصدها الكاتب هى دلهى فى عام ٢٠٠٧، وقد تكون مدينة أخرى فى جنوب أسيا أو أى مدينة فى بلد نامى أو أى مدينة يعانى سكانها من الإقصاء.

ويزود برنامج سايبر موحالا الشباب بكافة أنواع التقنيات القديمة والحديثة، لتمكينهم من تخطى الفجوة الرقمية والتواصل والتفاعل على مستوى المجتمعات المحلية والعالمية.

وهو مبادرة تجريبية من منظمة آنكور وساري، وتعنى كلمة «سيبر محالا» موقع مفتوح على الانترنت وبه حميمية الـ «محالا» التى تعنى حى شعبي. وهو عبارة عن شبكة تتألف من ثلاث أنشطة متصلة بالكومبيوتر تتم فى بيت كل من ثلاث فنيين و معمل واحد للبحث والتطوير فى مكتبنا. وخلال الثلاث سنوات الماضية تم استكمال وتطوير معامل ذات اختصاصات مختلفة (كالكتابة و التصوير و التسجيل الصوتى وعمل المقابلات وكتابة السيناريوهات والرسوم المتحركة و عمل صفحات الانترنت) هذا بخلاف تصميم (مجلات الحائط والكاتالوجات والملصقات).

قام المشاركون فى مركز الأنشطة أثناء هدم نانجلامتشى، عشوائية على مقربة من نهر يامونا، بعمل سلسلة من التسجيلات الصوتية- مقابلات مع الناس، والأصوات المحيطة التى كانت تتغير بشكل سريع، وقصص للناس فى بيوتهم، ولحظات الانتقال، وتمت إذاعة هذه التسجيلات على العامة. كذلك سجل المشاركون تحويل حى جيورا،حيث تم إعادة تسكين قاطنى نانجلامتشى وغيرها من عشوائيات أخرى، من أرض قاحلة ممتدة ، إلى مكان عامر بالعيش والسكن، وذلك لخلق حالة من التعايش بالصوت و الصورة . ومازالت الكتابة من نانجلا متشى و جيورا مستمرة ويتم تدوينها على الانترنت لمشاركة قطاع أكبر من العالم . موقع المدونة على الانترنت هو : http://nangla.freeflux.net

كما وضع المشاركون فى برنامج سيبرمحالا كتاباً باللغة الهندية بعنوان « مدينة ذات وجوه متعددة « وهو مجموعة من اليوميات والسير والمقابلات والقصص القصيرة واللقاءات العشوائية من أرجاء المدينة . ونشرته دار راجكمال بركشان ، واحدة من أشهر دور النشر الهندية، وتم استقباله بترحيب نقدى نادر الحدوث من قبل كبار رجال التعليم و الكتاب والنشطاء والمعاهد التعليمية. وحاليا يعمل المشاركون فى مشاريع بحثية يسهل وضعها فى كتاب واحد لمعالجة أوجه مختلفة من المدينة . وهذه هى حكايتهم.

شارملا بهجت:
مديرة مركز الأنكور
للاتصال
sharmilavipin@gmail.com

ملف حقائق : التغير المناخى وأطفال المدن

يعد المعهد الدولى للبيئة والتنمية بحثا يناقش الآثار المحتملة لارتفاع معدلات العواصف والفيضانات وموجات الحرارة و الجفاف و قلة مصادر المياه التى يسببها التغيير المناخى على الأطفال من جميع الأعمار. ويهدف البحث للنظر فى الحلول الممكنة والإجراءات التى يمكن اتخاذها، مع تركيز خاص على إجراءات الاستعداد و الاستجابة للكوارث و تغير أحوال الطقس. التى غالبا ما لا تكون كافية لكم الأطفال المتأثرين بالرغم من أنهم يشكلون من ثلث إلى نصف سكان أغلب المناطق المنكوبة.

لماذا الأطفال ؟

الأطفال، وخاصة الصغار، فى مرحلة نمو سريعة، وغير مؤهلين أو مهيأين للتعامل مع الضغوط والحرمان.

معدل استهلاك الطاقة السريع لدى الأطفال، وعدم اكتمال نمو أعضائهم وجهازهم العصبي، وتطور الوعي، و الخبرة المحدودة و الخصائص السلوكية كل ذلك محط أهتمام

وعلى الأرجح سيؤدى تعرضهم لمخاطر متنوعة إلى تداعيات على المدى الطويل

تتكثف النتائج المحتملة فى ظل الفقر و وندرة الخيارات أمام الأسر محدودة الدخل فى تكيفهم مع ظروف أكثر تحدياً.

قد تكون للأحداث ذات الأثر المحدود أو التى ينعدم أثرها على الأطفال فى الدول و المجتمعات الغنية، آثار معاكسة تماماً على الأطفال الذين يعانون من الفقر .

لماذا أطفال المدن ؟

أطفال المدن أفضل حالاً بشكل عام من نظرائهم فى القرى، لكن هذا لا ينطبق على مئات الملايين منهم ممن يعيشون فى فقر.

المدن الفقيرة من أكثر الأماكن التى تتهدد فيها سبل العيش مع عدم وجود خطط ملائمة وتحكم جيد فى مجريات الأمور.

فى بعض المناطق العشوائية يموت ربع تعداد الأطفال وهم دون الخامسة.

بالنسبة لأغلب الذين يعانون من الفقر، لا تزيد ميزة الوجود فى المدينة من فرص التعليم أو سبل العيش.

فى مدن عديدة يتعرض الأطفال لمخاطر واحدة يزيدها التغيير المناخى حدة. وفى الأحياء الفقيرة بالدول محدودة الدخل، يتعرض معظم الأشخاص والمشاريع لمخاطر التعرض للمصائب وسوء البنية الداخلى التحتية وسبل الوقاية وندرة الخدمات، هؤلاء يكونون عرضة لخطر كبير بسبب

حوادث الطقس وخطر ارتفاع منسوب البحر .

أطفال صامدين

برغم تعرضهم للأخطار بنسب متفاوتة وعلى مستويات متعددة، من الخطأ اعتبار الأطفال مجرد ضحايا أمام التغييرات المناخية . إذ بوسعهم هم أيضاً الصمود فى وجه الضغوط والكوارث مع توفير الدعم والحماية اللازمين لهم. ويوجد أرشيف شامل عن فوائد تنشيط الأطفال والشباب وإشراكهم فى الاستجابة للتحديات التى تواجههم فى الحياة ومدهم بالمعلومات، ليس فقط من اجل تحصيل العلم والتنمية، بل أيضا من أجل المعرفة وسعة الحيلة والشغف التى يجلبونها فى التعامل مع قضاياهم المحلية

لمزيد من المعلومات:

يرجى مراسلة شيردان بارتليت على

Sheridan.bartlett@gmail.com

مكتب أخبار حقوق الطفل

حصاد كرين لتطورات حقوق الطفل

آلية شكاوى للأطفال: انضموا للحملة

تجرى حالياً حملة عالمية قوية ومتوسعة تطالب بصياغة واعتماد بروتوكول اختيارى ملحق باتفاقية حقوق الطفل يؤسس لآلية شكاوى خاصة بالأطفال. ويشارك فى الحملة منظمات غير حكومية، ومؤسسات حقوق الإنسان، ومجموعات أخرى من جميع مناطق العالم.

انظر تفاصيل عن الحملة هنا: http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=18163&flag=report

حقيبة عمل الحملة هنا: http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=16698&flag=report

إتفاقية حقوق الطفل هى المعاهدة الدولية الوحيدة التى تلزم الدول بالتقرير عنها فقط دون أن يكون لها آلية تظلم أو شكاوى أو مراسلة تسمح لهيئتها (لجنة حقوق الطفل) بتلقى شكاوى انتهاكات حقوق الطفل ضد الدول والنظر فيها، الأمر الذى يعتبر تمييز ضد الأطفال، وتقليل لقوة وتأثير اتفاقية حقوق الطفل. كذلك تُعد الحماية الدولية لحقوق الأطفال ناقصة بدون وسيلة انتصاف للأطفال أو من ينوب من الانتهاكات التى تتعرض لها حقوقهم الواردة فى الاتفاقية. وفى حين يمكن التظلم لحقوق الطفل من خلال آليات شكاوى خاصة بمعاهدات أخرى لكنها، لا تغطى مجتمعة أو منفردة- النطاق الكلى والتفصيلى للحقوق التى تتضمنها اتفاقية حقوق الطفل. حيث تكفل الاتفاقية الكثير من الحقوق التى ينفرد بها بالأطفال تحديداً، بالإضافة لعدم النظر فيها من قبل لجان متخصصة فى حقوق الطفل. كما تعتبر اتفاقية حقوق الطفل من أكثر المعاهدات ال دولية مساساً بجوهر حقوق الإنسان، وحظوة بتأييد الدول. وقعت عليها حتى الآن ١٩٣ دولة، وألحق بها بروتوكولان اختياريان صدقت عليهما أكثر من مائة دولة، بشأن بيع الأطفال واستغلالهم فى الدعارة و والمواد الإباحية، و وبشأن إشراك الأطفال فى النزاعات المسلحة.

حتى فبراير ٢٠٠٩ وقعت أكثر من ٥٠٠ منظمة محلية ودولية على مناشدة عالمية «من أجل تعزيز تطبيقها على أرض الواقع: مطالبة عالمية ببروتوكول شكاوى لاتفاقية حقوق الطفل»

لتوقيع العريضة بالإنجليزية اذهب لهذا الرابط: http://www.crin.org/petitions/petition.asp?petID=1007#call

للتوقيع بالعربية، أو للمشاركة فى التنسيق لمجموعة منظمات للحملة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اتصل بالبرنامج العربى لشبكة معلومات حقوق الطفل بالقاهرة على إيميل: Arabic@crin.org

العنف ضد الطفل: فى انتظار ممثل خاص بالأمين العام

فى العام الماضى طالب أكثر من ١٠٠٠ منظمة، من ١٠٠ دولة فى العالم، الجمعية للأمم المتحدة بتعيين ممثل خاص بالأمين العام يعنى بالعنف ضد الطفل، وبناء عليه، اعتمدت الجمعية العامة قرار أيدته ١٣٨ بتعيين المنصب. وحتى الآن لا توجد أخبار بخصوص من أو متى سيختار الممثل الخاص بالأمين المعنى بالعنف ضد الطفل.

لمراسلة الأمين العام للأمم المتحدة

sgcentral@un.org

مناشدة دولية لوقف إعدام الأحداث

أطلقت شبكة معلومات حقوق الطفل ومنظمة هيومن رايتس واتش مناشدة دولية للدول الأعضاء بالأمم المتحدة لإقرار حظر نهائى لعقوبة الإعدام للأحداث .

وقعت كل دول العالم أو التحقت باتفاقيات تلزمها بحظر إعدام الأحداث أو الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، باستثناء خمس دول ظلت تنفذ عقوبة إعدام الأحداث حتى عام ٢٠٠٥. التى قامت فى الثلاث سنوات الماضية بإعدام ٣١ شخص على الأقل كانوا قد ارتكبوا جرائمهم وهم قصر، إلى جانب أكثر من ١٠٠ حدث آخر فى انتظار تنفيذ الأحكام الصادرة بإعدامهم، وقد يصل التقدير الحقيقى لعمليات الإعدام وعقوبات الموت لأكثر من ذلك، وخاصة وأن دول قليلة تسمح بالنشر عن إعدام الأحداث.

قدمت المناشدة للجمعية العامة بالأمم المتحدة فى أكتوبر ٢٠٠٨.

لتوقيع العريضة:

http://www.crin.org/resources/infodetail.asp?id=١٨٣٢٠

لمزيد من المعلومات، راسلوا البرنامج العربى لشبكة معلومات حقوق الطفل- كرين العربى على الإيميل: Arabic@crin.org

أو فاكس: ٠٠٢٠٢ ٢٣٦١٩٣٣٥

أخبار شبكة معلومات حقوق الطفل بوابة معلومات عن عدم التمييز

أطلقت كرين بوابة معلومات عن عدم التمييز، برؤية أن الأطفال ضحايا للتمييز ضدهم بحكم سنهم، وتتيح البوابة وسائل وأدوات لفهم كيف يؤثر التمييز على جميع الحقوق تأثير التمييز على جميع حقوقهم، كما أنه تخدم كمنبر للدعوى. تعتمد الفكرة على تشجيع مناصرى حقوق الطفل على إزالة كافة العوائق (القانونية، والمجتمعية، والسلوكية) أمام التى تقف أمام دمج الطفل فى المجتمع. وتحتوى البوابة أيضا على ملفات حقائق للدعوى، وأدوات قانونية، ومنتدى تعليمي، ونماذج لأفضل الممارسات والتجارب، وتسليط الضوء على حملات الدعوى دفاعية، وتشجيع الدعوى بقيادة الأطفال والشباب.

لتقديم معلومات أو اقتراحات اتصل بشبكة معلومات حقوق الطفل بلندن، إيميل:

info@crin.org

كرين العربي: البرنامج العربى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

فى بداية ٢٠٠٨ بدأت شبكة معلومات حقوق الطفل برنامجها العربى بهدف جمع المعلومات عن واقع حقوق الطفل فى البلدان العربية وإتاحتها على الانترنت باللغة العربية، لتيسير تبادل المعلومات والتواصل بين منظمات حقوق الطفل المحلية والإقليمية فى العالم العربى وتفعيل عضويتها فى شبكة معلومات حقوق الطفل، ودعم فرص التشبيك والتنسيق بينها للدعوى فى قضايا حقوق الطفل فى العالم العربي.

من إصدارات كرين العربى إلى جانب النشرة الشهرية بعنوان «نشرة حقوق الطفل»، الترجمة العربية لدليل مشاركة منظمات حقوق الطفل فى آلية الاستعراض الدورى الشامل، وموجزات لمعلومات حقوق الطفل الواردة فى وثائق استعراض أوضاع حقوق الإنسان فى البلدان العربية التى خضعت حتى الآن للاستعراض أمام مجلس حقوق الإنسان، وحقيبة عمل حملة «آلية شكاوى لاتفاقية حقوق الطفل»، وملف تغطية أزمة الغذاء فى أبريل ومايو ويونيو ٢٠٠٨، بالإضافة لصفحات معلومات موضوعات وقضايا حقوق الطفل وحقوق الإنسان على المستوى الدولى

لعضوية المنظمات أو لمزيد من المعلومات اتصل بالبرنامج العربى لشبكة معلومات حقوق الطفل

Arabic@crin.org